تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

روجيه غارودي

الولايات المتّحدة الأمريكية
طليعة
الإنحطاط

(كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)

ترجمة

صيّاح الجهيّم ميشيل خوري

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.forumarabia.com

الولايات المتحدة طليعة الإنحطاط

* الولايات المتحدة طليعة الإنحطاط
(كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)
* روجيه غارودي
* ترجمة: صيّاح الجهيّم وميشيل خوري
* الطبعة الثاني ١٩٩٩
* جميع الحقوق محفوظة للناشر
* الناشر: **دار عطيـــة للنشـــر**
لبنان ـ بيروت ـ اوتستراد سليم سلام ـ بناية أسواق الروشة الشعبية ـ ط٣
هاتف: ٠١٦٥٩١٤٨ ـ فاكس: ٠١٦٥٩١٥٠ ـ ص.ب: ١١٣ ـ ٥٧ ـ ٥٢
سورية ـ دمشق ـ هاتف: ٤٤٥٧٥٣٢ ـ ص.ب: ٢١٤٩

روجيه غارودي

الولايات المتّحدة الأمريكية
طليعة
الإنحطاط

(كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)

ترجمة

صيّاح الجهيّم ميشيل خوري

دار عطية

العنوان الأصلي للكتاب

ROGER GARAUDY

LES ÉTATS-UNIS AVANT-GARDE

DE LA DÉCADENCE

(Comment préparer le XXI^{e} siécle)

Editions Vent du Large - Paris - 1997

كتبت سيمون فيل S. WEIL:

«نحن نعلم جيّداً جداً أن أَمْرَكَةَ أوروبة، بعد الحرب خطر شديد جداً. ونحن نعلم تماماً ماذا سنخسر ان حدث ذلك...

ان أَمْرَكَةَ أوروبة تُحضّر دون شكّ لأمركة الكرة الأرضيّة... وهكذا ستخسر الإنسانية ماضيها»(*)

(*) سيمون ڤيل Simone Weil فيلسوفةٌ وكاتبة، عَمِلت في مصنع والتحقت بالجنرال ديغول في لندن، العام ١٩٤٢، مؤلّفة كتاب «الثقالة والنعمة» خاصّة. وقد حصلت على عدة مناصب وزارية في الحكومات الديغولية المتعاقبة، وتدين بالديانة اليهودية.

مقدمة

البطالة والإبعاد في بلادنا، والجوع في ثلاثة أرباع العالم، والهجرة كعبور من عالم الجوع إلى عالم البطالة...

إننا في الطريق لقتل أحفادنا، وتحضير انتحار كوني للقرن الحادي والعشرين، إن استسلمنا للإنحرافات الحالية للسياسة العالمية.

هل يوجد قَبَسٌ هاد لفهم عصرنا، أي العلاقة الداخلية الوثيقة بين جميع المشاكل العالمية، سواء التدخّلات العسكرية، ودور صندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك الدولي، وأوروبة مايستريخت، والمنظمة العالمية للتجارة (OMC، أي الجات GATT[1] السابقة)، وإعادة الرأسمالية إلى شرق أوروبة، والتزمّت الديني الإسلامي، واليهودي والمسيحي، وبين مشاكلنا المباشرة: مشاكل البطالة، أو الإبعاد، أو الهجرة، أو العنف أو المخدرات؟

كيف يمكن أن ندرك في كل ذلك الوحدة والمعنى؟
وبصورة خاصة أن نضع برنامجاً واقعياً للخروج من المأزق.
هذا هو هدف هذا الكتاب

(١) GATT: General Agrement on Tariffs and trade: الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (المترجم).

الفصل الأول

الفوضى العالمية الجديدة

ماهي الرؤية التركيبيّة للعالم الذي ينكشف، في نهاية القرن العشرين، عن هذه الأحداث المتباينة ظاهراً؟

ماهي القضايا الرئيسة التي تتراءى لمستقبل قريب؟

هل سنشهد حرباً عالمية ثالثة من طراز جديد؟

لأنّ ماسميّ، حتى الآن، الحربان العالميتان الأُوليان كانتا نزاعات أوروبية داخلية، وليستا «عالميتين» إلا بقدر ما أدخل المحاربون الحلفاء، بالنسبة لحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨؛ وخاصة فرنسة وانكلترة في جيوشهما «عساكر خلاسيّة» من مستعمراتهما أو من «دول الكومنولث» بدءاً من «القنّاصة السنغاليين» حتى المغاربة الأفريقيين بالنسبة لفرنسة، أو جنود الكومنولث من كندا حتى أوسترالية بالنسبة لانكلترا.

الأمر ذاته بالنسبة للحرب العالمية الثانية، فقد نشأت أيضاً من نزاع أوروبي، لكن «الحلفاء» الغربيين دفعوا الشعوب التابعة لهم للمساهمة بها: والمثال على ذلك أنّ ٧٠٪ من جنود عملية الإنزال في بروفنس كانوا من المغاربة (أمّا نسبة القتلى فكانت أكبر من ذلك) لأجل تحرير فرنسة؟[٢].

لم تكن حرب أمريكة ضد اليابان الموازية للأولى مواجهة بين حضارتين، إنما هما متنافسان نميّان في بلديهما النظام الصناعي نفسه، ويتجابهان للسيطرة على المحيط الهادئ والاستيلاء على أسواقه، ولم يختلط النزاعان عسكريّاً: فقد تصوّر هتلر من أجل إبعاد الأمريكيين لأطول مدة ممكنة عن النزاع الأوروبي أن

يجعل من اليابانيين «آريين»(!) فخريين، ليهيّء «لمحور» برلين، روما، طوكيو.

لكن إن اقتنعنا بما يسميه هونتنغتون[٣] HUNTINGTON «الحروب المحضّرة»، فإن حرباً ثالثة إن نشبت، ستكون من طراز جديد: فلن يكون منشؤها منافسات أوروبية داخلية، إنّما مجابهة حضارات بين «المركز» (الغرب) والمحيط (البلدان المستعمرةُ سابقاً).

بل إنّه يعطي لهاتين المجموعتين دلالة ضمنية دينية فالنزاع هو صدام بين الحضارة «اليهودية ـ المسيحية» وتواطؤٍ (إسلامي ـ كونفوشيوسي).

لقد أسيء طرح المشكلة، ولكنها مشكلة حقيقية: فهل الولايات المتحدة في طموحها للسيطرة على العالم، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبخلقها «منافساً» بديلاً: الإسلام (وحلفاءه المحتملين مما يُسمّى «العالم الثالث»)، وبعد أن دمّرت العراق «ليكون عبرة»، ستتمكن من بسط نظامها النّهاب، «السوق الحرّة» على العالم كلّه.

بمعنى ما ـ وهو الذي عبّرت عنه في كتابي: **«نحو حرب دينية»**[*] ـ ستكون فعلاً «صدمةً محضّرة»: وحدانية السوق التي تجهد لتحطيم مقاومة كل أولئك الذين احتفظوا بنظام قيم آخر غير القيم التجارية، والذين يدافعون، إلى جانب هويتهم، عن معنى الحياة.

النقطة الحسّاسة في حدود الإمبراطورية الأمريكية (وهي ماسمي سابقاً تخوم «النطاق الإمبراطوري» «Limes» بالنسبة للإمبراطورية الرومانية قبل أن يمسحه انتصار «البرابرة») هي الخليج العربي، لأنه محاط بأغنى مكامن هذا البترول الذي سيبقى لعدة عقود «عصب النمو» الغربي.

على هذا «الحدّ النطاقي الإمبراطوري» أُحرز أحدث نصر لوحدانية السوق بسحق العراق (في الحرب التي أثارتها الولايات المتحدة تحت ضغط «لوبيين

(*) كتاب مترجم إلى العربية من منشورات دار عطية، العام ١٩٩٦.

Lobies») وفقاً لما كتبه السيد ألين بيرفيت Alain Peyrfitte في صحيفة الفيغارو بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٠: «مجموعتا ضغط قوّيتان تدفعان الولايات المتحدة إلى إثارة النزاع:

أ ـ اللوبي اليهودي.

ب ـ لوبي رجال الأعمال.

في هذه «النقطة الحسّاسة» من حدود الإمبراطورية الجديدة، مافتئت دولة إسرائيل تلعب الدور الذي حدّده لها سابقاً مؤسّسها الروحي تيودور هرتزل Theodore Herzl: **«استحكام محصّن أمامي للحضارة الغربية ضد برابرة الشرق»**[٤].

غير أن البرنامج الأكثر دقّة لدورها قد عُرض في شباط عام ١٩٨٢ (قبل أوّل غزو للبنان بقليل) من قبل مجلة «كيفونيم»[٥]، مجلة المنظمة الصهيونية العالمية، وهو «تحطيم جميع الدول المجاورة من النيل إلى الفرات». مامن استجابة أفضل لطموحات الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة العالمية ضمن النقطة الحسّاسة من حدود إمبراطوريتها. ومن ذلك حرمانات قاتلة تُفرَض على الشعب العراقي بحصار مستمرٍ، الأفضلية فيه لإهلاك الأطفال، في محاولة لسرقة كل شيء من تلك البلاد، حتى مستقبلها.

حُدّد حالياً هدف آخر، أكثر أهمية أيضاً، وهو إيران، إذ لم يتمكن العراق سابقاً من قهرها رغم السلاح والمال اللذين أمدته بهما بسخاء الولايات المتحدة وتابعوها.

حُدّد هذا الهدف الجديد في شرم الشيخ، العام ١٩٩٦ من قبل حكومة إسرائيل: «فمكافحة الإرهاب» مثل «التدخل الإنساني» ذريعتان جديدتان للإستعمار الحديث المتكامل؛ وقد أشار شمعون بيريز، دون أي دليل، إلى إيران كمركزٍ «للإرهاب» العالمي (وبالطبع فهذا «الإرهاب» يشمل كل أشكال مقاومة الشعوب المدافعة عن استقلالها، ويستبعد كل أشكال إرهاب الدولة

المهدّد لهذا الاستقلال): وعلى سبيل المثال، عندما يُقتل جنديٌ إسرائيلي في المنطقة اللبنانية، المحتلة دون وجه حقٍّ من قبل القوات الإسرائيلية ومرتزقتها، أي «مُحتَلٌ» يُصرَع برصاص «مقاوم» ـ كما كان يحدث سابقاً في فرنسة المحتلة من قبل النازيين ـ إنّما هو في نظر إسرائيل «إرهاب» ولكن عندما يقوم طيران الجيش الإسرائيلي بقذف المدنيين في قانا وإحداث مئات الضحايا حتى مشارف بيروت فهذا «دفاع مشروع» (كما فعل النازيون عندما أعدموا في شاتو بريان أربعين مقاوماً لأن ضابطاً ألمانياً قد قتل في باريس).

وعندما سقطت طائرة أمريكية في البحر، خلال دورة الألعاب الرياضية (الأولمبياد) في أطلانطا، اعتُبر الحادث اعتداءً مدبراً من إيران، قبل إجراء أي تحقيق، بينما لم يتمكن أي تحليل لاحق للحكام، رغم ضغوط وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ووسائل «الإعلام» من تقديم أي دليل يدعم هذه المقولة.

من السهل تعداد الأمثلة عن استخدام هذه الذرائع «لمكافحة الإرهاب» أو «للتدخل الإنساني» و«الدفاع عن حقوق الإنسان» لتبرير اعتداءات مباشرة ضد المتهمين، أو إقامة عوائق لمعارضة اتفاقيات تجارية معهم وتم التذرع بـ «تيان مان Tein an Man» لكبح العلاقات الاقتصادية مع الصين، لكن مذبحة آرييل شارون الأكثر فتكاً بما لايقاس، والتي أودت بحياة /٢٠٠٠٠/ عشرين ألف مدني لبناني، في العام ١٩٨٢، لم تحدّ من تمويل وتسليح دولة إسرائيل، رأس حربة الولايات المتحدة للسيطرة على كل بترول الشرق الأدنى.

إنّه لأمر ذو مغزى أن يكون الحاخامات الأكثر تطرفاً، والأكثر تعصباً قد أُعِدّوا وأُهّلوا في الولايات المتحدة (حيث توجد الجماعة اليهودية الأكثر أهمية في العالم وهي أهم بكثير من تلك الموجودة في إسرائيل) فغلاة القوميين الأشد ضراوة هم الحاخامات الذين تخرّجوا من المدارس التلمودية التي أنشأها «الحزب الوطني الديني» الذي كان يتزعمه الحاخام اليهودي الأمريكي زفي يهودا كوك Z.Y. KOOK عام (١٨٩١ ـ ١٩٨٢)، ومبادؤه الرئيسة هي

التالية: «الإله يتابع عمله الإنقاذي في الفداء بهذه المعجزة: وضع جميع هذه الأراضي تحت سيادة اليهود. فجميع الأراضي التوراتية اليهودية مقدّسة، والاحتفاظ بها وضمّها وإقامة أكبر عدد ممكن من المستعمرات اليهودية تفويض إلهي... وكل تسوية إقليمية تؤخرُ الأزمنةَ المسيّانيّة»(*) عن (**صدمة غوش إمومين، تأليف مايرون ج. أرونوف، نشر دافيد نيومان**).

زمرة أخرى من الحاخامات اليهود الأمريكيين: اللوبافيتش Le Lubavitch يسترشدون بحاخام بروكلين (نيويورك) العجوز، اليعازر مزراحي، ومن تعاليمهم: «يُحظَّر تماماً على الشعب اليهودي أن يسلّم أية قطعة من أرض إسرائيل الكبرى للعرب، أو يجري أيّة مفاوضات حول هذا الموضوع». عن (غريلسامر Greilsammer «إسرائيل، رجال السواد»، نشر: مطبوعات المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية).

وتشكّل إيران العقبة الرئيسة في وجه هذه المطامع، خاصة وأنها تقيم علاقات طبيعية (رغم الأوامر الأمريكية بالحظر الموجّه ضدها) مع الباكستان، والهند، والصين، وروسية، ومجدّداً مع تركية المتوجّهة للتقيد مجدّداً بمبادئ الإسلام.

كما تشكّل إيران مركزاً كمونيّاً لتجمّع قسم كبير من «الجزيرة الأوروبية ـ الآسيوية العظمى» في مواجهة أطماع حلف الأطلسي، ولهذا السبب تبذل الاستراتيجية الأمريكية العالمية كل الجهود لتضمن لدولة إسرائيل كل إمكانات تنمية التسلح الذري، حتى ولو رفضت أية مراقبة عالمية.

لكن الضعف الكبير الذي تعانيه هذه الإمبراطورية هو أنّ لاروح لها، أي لاوجود لديها لمشروع جماعي يتعلّق بمستقبل الإنسان عدا تنمية إنتاجه واستهلاكه بالاعتماد على تفوّق الأسلحة.

هذا ما يجهد هونتنغتون في حجبه بتباين مزعوم بين الحضارة اليهودية ـ

(*) تعدُّ هذه المبادئ الديانة المسيحية مزيّفة قائمة على الإيمان بمسيح مزعوم. ومسّيا سيأتي عند تأسيس دولتهم دولة الإله على الأرض، فليعتبر مسيحيو العالم (المترجم).

المسيحية و«تواطؤ» إسلامي - كونفوشيوسي (إن صحّ فهو وريث أقدم حضارات العالم من بلاد مابين النهرين وسورية حتى الصين).

وقد سبق للمؤرخ توينبي أن اعتبر المنطقة السورية، ومنطقة آسية الوسطى مَركَزي الحضارة: «ففي سورية أخذت المسيحية الشكل الذي انتشرت به في كل العالم الإغريقي... فالنسطوريّة وعقيدة الطبيعة الواحدة نشأتا في الرُّها، من بلاد مابين النهرين، والإسلام بزغ نوره في مكة والمدينة من بلاد الحجاز، جنوب سورية... وقام المذهب الشيعي على التخوم الشرقية لشمال الجزيرة العربية».

ولكن أيَّةَ «إعادة استقطاب» تثير الفضول للعلاقات الدولية، باسم «العولمة» الإمبريالي للاقتصاد ضد الهويات الثقافية أو الدينية، التاريخية، لجميع الحضارات الأخرى.

من هنا يترتب لمقاومة هذا «التنميط» دون روح ضرورة اتحاد أوراسية وأمريكة المسماة «لاتينية» من قبل مستعمريها القدامى، وذلك لإحباط محاولات الولايات المتحدة لإبعاد كل طلائع المقاومة، سواء على المستوى العسكري والاقتصادي، أو على المستوى الديني والثقافي، هذه الطلائع التي تتكاثر على جميع القارات؛ بينما تنكشف حالياً محاولات الولايات المتحدة تفتيت مراكز التمرّد العصيّة محرّضة في ذات الوقت صراع كوريا الجنوبية ضد كوريا الشمالية، وتايوان ضد الصين، والهند ضد الباكستان، وكذلك أيضاً البوسنة ضد صربية لتهيىء ذريعة لتدخّل الجيوش الأمريكية في منطقة كانت تشكل الحدود الفاصلة بين الإمبراطورية النمسوية من جهة والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى؛ عدا عما تثيره في أمريكة اللاتينية من تعارض بين كوبا وبقية بلدان أمريكا الجنوبية، أو بين واجهة المحيط الهادئ (شيلي) وواجهة المحيط الأطلسي في شبه القارة الأمريكية الجنوبية.

غير أن المثال الأكثر تعبيراً عن هذه المناورات هو «خطة السلام» المزعومة

في فلسطين، المنسوخة عن غبار ما منح النظام العنصري السابق في أفريقية الجنوبية لقبائل «البانتو» والتي لاتعطي للفلسطينيين إلا جزءاً يسيراً يقلّ عن ٦٪ من أراضي فلسطين، وتحيط به الطرقات التي تربط بين «المستعمرات» الإسرائيلية تحت حراسة الجيش، وساهم حزب العمل في هذا التفتيت الذي ابتكره «بيغن» تحت اسم «الحكم الذاتي» ويتابعه خلفاؤه من الليكود بضراوة بعد أن وصلوا حالياً إلى السلطة، وهدفهم، بتوطين نصف مليون مُستعمِر جديد في الضفة الغربية، الاستيلاء على الأرض والمياه، والعمل على اغتصاب فلسطين بكاملها.

بدا هذا التحدي «مجزياً» بالنسبة للمعتدي إذ أنّه لم يقتصر على شقّ وحدة الشعب الفلسطيني بل أثار أيضاً الفُرقة في العالم العربي حول الموقف المتوجب اتخاذه بالنسبة لهذه المناورات الكبرى الهادفة إلى التشتيت.

وهنا يجد التناقض الأكبر للعالم المعاصر، في نقطة التصدع الأكثر حساسية، التعبيرَ الأكثر بياناً عن النزاع الإجمالي.

وقد انكشف النفاق الأعظم في الدفاع عن «الديمقراطية وحقوق الإنسان» في الجزائر: وكان التناقض صارخاً، عندما اتخذ النظام «الديمقراطي الحرّ»، من أجل مقاومة أصوليّة جبهة الانقاذ الإسلامي FIS، الموقف المعاكس لجميع مبادئه: قبول تعطيل العملية الانتخابية «الحرّة» ومساندة الانقلاب العسكري ضدها.

هنا كما في فلسطين، تُدْفَع القضية الدينية إلى الواجهة: والأمر يتعلق بالصراع ضد حملة عالمية تُشنّ باسم دين لايُجرؤ على الإفصاح عن اسمه: **إنّه وحدانية السوق** وهو يصطدم بمقاومة الأديان، بحصر المعنى، سواء أكانت الإسلام في أوراسية وأفريقية، أو «مذاهب التحرير» في أمريكة.

ولو أن الإسلام، بدلاً من أن يعتصم بماضيه، يعود إلى المفهوم القرآني في وحدانية الأديان منذ أن «**نفخ الله في الإنسان الأول روحه**» مع شريعة هي القاسم المشترك لكل إيمان، ولكل حكمة، على المقياس العالمي، بكلمة واحدة

لو يتمم هو أيضاً، العودة إلى الأصالة القرآنية، كعودة «مذاهب التحرير» إلى أصالة رسالة يسوع المسيح، ماقبل أجيال لاهوت التسلّط، فإنَّ هذه الجبهة العالمية ستضمن انتصارها على عالم وحدانية السوق الخالي من الروح.

هذه هي سعة المأساة التي تُمثَّل على المقياس العالمي، وعلى جميع المستويات، من الثقافة إلى الإيمان، ومن السياسة إلى الاقتصاد.

وقد سبق أن ظهرت محاولات إعادة تجمّع: ففي العام ١٩٩١ انعقد في الخرطوم مؤتمر شعبي عربي - إسلامي بناء على دعوة من السودان وإيران.

كما أن بادرة أخرى كانت ذات دلالة، ففي مؤتمر ستيل SEATTLE (قرب واشنطن) في العام ١٩٩٥، توقّعت الولايات المتحدة قبول مسعاها في إقامة «سوق إجمالي» لكن القادة الآسيويين الرئيسين بدوا متحفظين أمام الإلزامات الأمريكية، إلى درجة أن رئيس وزراء ماليزية، وهي البلاد التي كانت في العام ١٩٦٧، إحدى الدول الرائدة لـ ASEAN[٦] (تجمّع السوق المشتركة لدول شرق آسية)، رفض حضور الاجتماع كإشارة احتجاج على التدخل الأمريكي؛ مع أن كلينتون قد عبّر فيه عن خيبة أمله من موقف أوروبة، وعن رغبته في أن «يتحوّل بأنظاره نحو المحيط الهادئ».

وفي العام ١٩٨٢، أنشأت الصين مركز أبحاث نووية في أصفهان يكون عائقاً لحرب وقائية ضد إيران مماثلة للغارة المفاجئة التي شنّتها إسرائيل، زمن السلم، على محطة الأزيرق النووية في العراق، بينما هي، إسرائيل، تعد سرّاً أسلحتها النووية إلى أن كشف أحد فيزيائييها، **مردخاي عنونو** بتاريخ ٥ تشرين أول عام ١٩٨٦ في صحيفة «لندن صندي تايمس London sunday times» أهمية الترسانة الذرية الإسرائيلية القادرة على مسح جميع المدن حتى سدّ أسوان في مصر.

فمجموعة التسلح الذري الإسرائيلي تشمل، عدا عن مفاعل البلوتونيوم في ديمونة، مركز البرمجة النووية في شورِك (حيث يعمل مفاعل أمريكي تجريبي)،

وحقل تجارب صواريخ في باليكي، ومعمل تجميع في يوشافاط، وقواعد تخزين أسلحة نووية تكتيكيّة في كفار، وزخريا وإيلابون.

أما عنونو فإنه الآن في السجون الإسرائيلية بينما حكومته تستنكر بشدّة التجارب النووية التي تجريها الصين، أو الهند، أو باكستان، أو كازاخستان التي ورثت قسماً من الأسلحة النووية السوفيتية.

والتحالف الحديث الذي أقامه الليكود، بعد انتخابات ١٩٩٦، مع الأصوليين الدينيين يبيّن بشكل أكثر بروزاً، حاليّاً، دور الصاعق المفجّر لحرب عالمية جديدة، الذي تتهيأ إسرائيل لتلعبه في ظلّ أيّة حكومة.

وربّما كانت الصدمة أكثر فظاظة عندما نعلم أن روسية التي ماتزال تمتلك إمكانات نووية هائلة قد أصبحت بتفكّك الدولة، كإسرائيل، بلاداً لاتتحكّم بجيش، بل هي جيش يتحكّم ببلاد؛ ففي الفوضى وتفكك الدولة التي أغرق بهما المستهتر السياسي يلتسين البلاد بمساعدة الولايات المتحدة، لايُرى منفذٌ للخروج من ذلك الوضع إلا بدكتاتورية عسكرية وطنية تنقذ البلاد من المهانات والتمزقات التي تعانيها منذ «إعادة الرأسمالية».

يصعب علينا أن نتصوّر جيشاً دون دولة، وهو في خدمة بلاد توقّفت عن الوجود لغياب المشروع الجماعي إنه، سيقيم دكتاتورية عسكرية لن تكون بالتوافق مع الحركة التاريخية، وإنّما مع المنطق الملزم بتناسب القوى في العالم، ولن يمكنها أبداً أن تتصوّر منظوراً آخر إلا التحالف مع ألمانية وآسية المركزية لتقاوم التبعية حيال واشنطن وإسرائيل، أي اندماج «السوق الروسية» في «النظام العالمي الجديد» بشكله المنحط، والمافي(*)، وهذا يتطلب أن تختار روسية بين عالمين ونعتقد أن التشرّب التاريخي للمسيحية الأورثوذكسية، والقومية الروسيّة لن يتأخّرا في توجيه هذا الاختيار.

كما أنّ أوروبة بدورها لن تبقى حليفاً دائماً وموثوقاً للولايات المتحدة،

(*) المافي MAFFI: نسبة إلى عصابات الإجرام والتهريب وتجارة المخدّرات (المترجم)

وليس السبب فقط معاهدة مايستريخت، وقد جعلت من أوروبة ملحقاً ثانوياً لحلف الأطلسي، وقد تبيّن الآن ضررها الاقتصادي والثقافي، وإنّما أيضاً ما يتجلّى من انقسام أوروبة بشكل أكثر فأكثر وضوحاً.

تشهد على ذلك واقعتان حديثتان: فبينما ارتضت انكلترة وفرنسة أن تجعلا من جيشيهما في العراق، متمّمين للجيش الأمريكي، فإن ٨٠٪ من الشعب الألماني عارض التدخل العسكري في العراق.

وفي يوغسلافية تقدّمت ألمانيا غيرها لتتحالف مع الكرواتيين، بينما لم تتخذ إنكلترة وفرنسة موقفاً معارضاً للصرب إلا تحت الضغط الألماني الأمريكي(٧).

في اللحظة التي توقفت فيها الولايات المتحدة عن أن تكون الدائن الرئيس للعالم، لتغدو فيه المدين الرئيس، حيث غدا مُعدَّل استثمارها الأكثر انخفاضاً في العالم الصناعي، رغم قوتها، وهي ليست بجيوشها (التي لايحفّزها أيّ مشروع إنساني، ولاتحلم، كالبنتاغون الذي يسوسها إلا بحروب «لاتخسر فيها جندياً واحداً»)، وإنما بتقنيتها المستندة إلى الأتمتة وكبس الأزرار. فإنّ هذه البلاد، التي يريد قادتها أن يكونوا سادة العالم، تبدو أكثر فأكثر، وكأنّها تمثال ضخم بقدمين من غضار، بسبب هشاشتها الاقتصادية، المحتجبة لزمن بمضاربات مالية تحوّل مصارفها إلى كازينوهات (تعدّدت إفلاساتها، بعد إفلاسات صناديق التوفير).

لهذا السبب ماتزال الولايات المتحدة تراهن ولزَمنٍ، على سياسة تسلّحها لتجابه صعود عمالقة آخرين؛ وليس فقط لتسلّحَ بإفراط إسرائيل جنديّها المرتزق الرئيس في الشرق الأدنى؛ وإنّما أيضاً لتؤخّر بروز الصين: وبينما تسعى انكلترة للتهرّب من إعادة هونغ ـ كونغ الواجبة شرعاً للصين، تقوم الولايات المتحدة بتسلم طائرات بقيمة أربعة مليارات ونصف من الدولارات لتايوان، بينما تبيعها فرنسة أيضاً /٦٠/ ستين طائرة ميراج.

كل ذلك من أجل منع صينٍ موحّدة بسوق داخلية تحوي ملياراً ومئتي مليون نسمة، وموارد طبيعية ضخمة، ويداً عاملاً لاحدود لها من أن تغدو قوة عظمى عالمية.

لقد دخلت الولايات المتحدة في طور «قصوري»(*) من تاريخها، أي في تفكّك داخلي بسبب البؤس المتزايد «لأمريكة الأخرى» غير تلك الموجودة في «دالاس»(**). بؤس متزايد بوجود ٣٣ مليون من سكانها يعيشون تحت عتبة الفقر، وانحلال المجتمع بتفرقة عنصرية، وخاصة تجاه السود، تشهد عليها أعمال الشغب التي تمّت في لوس أنجلوس، وكذلك تجميع فراكان FARAKHAN في واشنطن لمليون شخص أسود، والتخلخل الاجتماعي بتأثير المخدّرات، والفساد، والتطفّل المتزايد.

ويسعى النظام، لوقت أيضاً، إلى الصمود بواسطة القوة التقنية لأسلحته وحدها، فارضاً على محيطه سيادة محدودة للدول، وحق التدخل الذي يحتفظ باحتكاره مع تمويهه، عندما يمكن ذلك، بتدخل إنساني تحت غطاء المؤسسات الخاضعة لنفوذه، كمنظمة الأمم المتحدة (ONU)، وصندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك الدولي.

(*) قصوري Entropique: استخدم المؤلف هذه الكلمة الفيزيائية التي تُنبئ بدالّة تحدد حالة فوضى نظام تتزايد عند انتقاله إلى حالة أخرى من الفوضى، هي حالة انحطاط في الطاقة (المترجم).

(**) تشتهر دالاس DALLAS في ولاية تكساس بغناها العائد للثروة البترولية والصناعات البتروكيميائية والإلكترونية القائمة فيها (المترجم).

الفصل الثاني

وحدانية السوق

تنجم جميع تظاهرات هذا الانحطاط عن منطق «اقتصاد السوق»، وقد غدت مرحلته الأخيرة ديناً سائداً لكنه لايجرؤ على الإفصاح عن اسمه وهو: **وحدانية السوق** والسوق(*) هو مكان تبادل معاصر لكل مجتمع معتمد على تقسيم العمل. ومنذ زمن ماقبل التاريخ تشهد مشاغل وكميّات من الصوان المقطّع أنّها تتعدّى نطاق الاستعمال الشخصي، وهي مخصصة لمقايضة وسائل عيش أخرى بها؛ وحتى سوق القرية التقليدي، حيث يحمل الفلاح إليه بيضه أو فراريجه أو بُقوله ليبادل بها منتجات أدوات أخرى أو ملبوسات أو ليبيعها ويسدّد من ثمنها خدمات البيطار أو الحلّاق.

بين هذا الشكل والآخر من السوق يوجد فرق أول: وجود وسيط، هو النقد، وقد استخدم في الأصل أداةَ قياس ليردّ إلى قاسم مشترك عام منتجات الأعمال المختلفة كيفياً وكميّاً. ولكن هذا السوق يبقى وسيلة اتصال وتبادل؛ والغايات الأخرى للحياة تتحدّد خارجه، وتتقرّر بتدرّجات اجتماعية، وأحكام قيمة مُضمرة أو صريحة، وديانات لاتعود إليه في أصولها أو في صحتها.

لايتحوّل السوق إلى دين إلا عندما يغدو الناظم الوحيد للعلاقات الاجتماعية، أو الشخصية، أو الوطنية، والمصدر الوحيد للسلطة والمراتب.

ولسنا الآن بصدد تقصّي تاريخ هذا التحوّل الذي تغدو بموجبه جميع القيم الإنسانية قيماً تجارية، بما فيها قيم الفكر، والفنون، والضمائر. بل

(*) السوق Marche: يُذكّر ويُؤنّث في اللغة العربية (المترجم).

سنكتفي باستخلاص النتائج الاقتصادية، والسياسية، والروحية، للطور النهائي من هذه الدورة، ورسم بعض معالم الدروب للتحرّر من هذا الحطّ، وهذا المقصور الإنساني الذي يراه بعض المنظرين الأمريكيين في البنتاغون، وتابعيهم في العالم، وفق عنوان كتاب **فوكيّاما** Fukuyama، **نهاية التاريخ**؛ بينما الأمر يتعلق إن وصل هذا الإنسياق إلى حدّه، **بنهاية الإنسان** مع نهاية تميّزه:

وهو التسامي في الهدف ضد الاستسلام لحتميات اقتصادية عُدّت قوانين طبيعيّة كما التلقائيات الغريزية الحيوانية التي لاتسود إلا في البحار حيث الأسماك الكبيرة تتغذى بالأصغر والأضعف منها، أو على الأرض في التبديد البيولوجي لمليارات حبيبات الطلع أو النطاف ليتوصل أحدها، جزافياً، إلى تشكيل جنين.

مايميّز، في الواقع، **وحدانية السوق**، هذه «الليبرالية» الشمولية، هو الإستخفاف بحرية الإنسان، وتشويه مقامه النوعي: فهو ليس نتيجة لقوانين الطبيعة، بل إنه بالعكس، قادر على أن يصوغ مشاريع ليست امتداداً بسيطاً لماضيه، أو لغرائزه الحيوانية، أو لمصلحته الفرديّة.

وقد سبق لآدم سميث أن أشاد بهذا الاستخفاف والتشويه عندما كتب: «لم ترسم الخطوط الكبرى لعالم الاقتصاد الحالي وفق مخطط إجمالي أعده منح منظم، ونفّذه، متعمداً، مجتمع حاذق، بل هي تراكم سمات لاحصر لها رسمتها جمع أفراد تخضع لقوّة غريزية غير واعية للهدف المرتجى». (أبحاث حول طبيعة وأسباب غنى العالم).

ومن آدم سميث إلى فردريتش ڤون هايك مروراً بباستيا وفريدمان بدا مفهوم المشروع مرفوضاً منهجياً وقد كتب ميلتون فريدمان M. Friedman: «التوفيق بين فعاليات ملايين الأشخاص، الذين لايعرف كل منهم إلا مصلحته الشخصيّة، بحيث يتحسن وضع الجميع؛ مهمةٌ يقوم بها نظام الأسعار في غياب كل توجيه مركزي؛ ودون ضرورة لأن يتفاهم الأفراد أو أن يتحابوا.

فالنظام الاقتصادي انبثاق، إنه نتيجة غير متعمّدة وغير مرادة لأعمال عدد كبير من الأشخاص تحركهم مصلحتهم فقط. ونظام الأسعار يسير بمزيد من الجودة وبقدر عال من الفعالية بحيث أننا لانشعر في معظم الوقت بسيره (كتاب: **الإنطلاق إلى الإصطفاء**، عام ١٩٨١).

ويضيف **فون هايك** Von Hayek في **كتاب «الفرديّة والنظام الاقتصادي»** «في مجتمع معقد، ليس أمام الإنسان اختيار آخر، إلّا أن يتكيّف من ذاته مع مايبدو له قوى عمياء لسيرورة اجتماعية».

من الممكن لنا، في الوقت الحاضر، أن نتتبع مسار نموذج النمو الغربي بدءاً من الخطأ القاتل لتوجيه عصر النهضة المزعومة، أي ولادة حضارة الكم، والمحاكمة الذرائعية، المحاكمةُ الديكارتية، دينُ الوسائل وقد بُتِرَ منه المعيار الأوّل للمحاكمة: وهو التفكير في الغايات النهائية للحياة ومعناها.

يقول ميشيل ألبير Michel Albert في كتابه: «رأسمالية ضد رأسمالية» «الأمر المطلق هو إفراغ القضية الفلسفية من الغائية».

وهذا هو في الواقع الهدف الأخير «لوحدانية السوق»: دفعُنا إلى التعلّق بالحياة الأكثر تزييفاً، اعتباراً من الفيلم الأمريكي المبتدئ باقتناص الهندي مع صيادي الغرب «الوسترن Westerns أو أدغال المال مع «دالاس»، مروراً بكل أشكال العنف واللاإنسانية من «باتمان» إلى «ترميناتور» حتى الرمز الموجّه لانكفائنا إلى عالم «الديناصورات».

لن نتوقف إلا أمام مايشكّل في الوقت الحاضر، الأساسين الأكثر صلابة في توسُّع السوق وهما: **المخدّرات والتسلّح**.

إن رقم مبيعات المخدّرات، حالياً، في الولايات المتحدة، هو من ذات مرتبة رقم مبيعات السيارات، أو الحديد والفولاذ؛ ويتزايد الاستهلاك كلّما فقدت الحياة معناها، بتأثير البطالة، أو التسريح أو غيرهما فالهدف الوحيد من الترويج لزيادة الاستهلاك، يقتصر على إنجاح تجارة كبرى[٨].

إنّه لأمر ذو دلالة أن تحرز الدول الأكثر غنى كالولايات المتحدة، والسويد، الرقم القياسي في انتحار اليافعين: في الجنوب يموت الناس من نقص الإمكانات، أما في الشمال فإنهم يموتون من غياب الأهداف والغايات.

ويُعَدُّ الاستهلاك المتزايد للمخدرات أحد النتائج الطبيعية **«لوحدانية السوق»** من ناحية إنتاجها أولاً، إذ أن زراعة الكوكا(*)، بالنسبة لفلاح بوليفي، تُدرُّ عليه عشرة أضعاف ماتدره زراعة الكاكاو أو البنّ، وهي فقط التي تتيح له العيش، كما تتيح لدولته أن تسدّد ديونها لصندوق النقد الدولي (FMI)؛ ثم من ناحية استهلاكها: ففي الولايات المتحدة ثلاثة ملايين مدمن على المخدرات وعشرون مليون متعاطٍ ظرفيّ لها؛ أمّا في فرنسة، ووفقاً لسوفرس Sofres، فإن فرنسياً من خمسة، بين سن الثانية عشرة والأربعين يدخّن أو سبق له أن دخن الحشيش.

لقد غدت المخدرات بخور المعبد الجديد «لوحدانية السوق»، ومثال الاتحاد السوفيتي السابق كاشف معبّر: إذ تفجّر فيه إنتاج واستهلاك المخدّرات منذ عودة الرأسمالية: فما بين عام ١٩٩١ و عام ١٩٩٣ تضاعفت المساحات المزروعة بالخشخاش في أوزبكستان وتضاعفت صادرات أفغانستان من الأفيون إلى الاتحاد السوفييتي إلى ثلاثة أمثالها (وتعدُّ أفغانستان منذ العام ١٩٩٣ المنتج العالمي الأول للأفيون).

أما السلاح فيبقى الصناعة الأكثر ازدهاراً: وقد جعل الولايات المتحدة القوة الأولى في العالم بعد الحرب العالمية الأولى، ثم هيّأت لها الحرب العالمية الثانية الحلّ النهائي لأزمتها التي بدأت في العم ١٩٢٩، بل وجعلتها في العالم ١٩٤٥ تمتلك نصف ثروات العالم، وأحدثت لها حرب كوريا زخماً اقتصادياً جديداً. أما مذبحة العراق فكانت قمّة التعظيم لمعدات الموت والدمار

(*) الكوكا COCA: نبتة يستخرج منها الكوكاكيين (المترجم)

بما هيّأته من دعاية وعرض واقعي لخلقتها بحيث ارتفع انتاجها ومبيعاتها كالصاروخ بعد نهاية الحرب.

نتيجة طبيعية أخرى «لوحدانية السوق»: الفساد. وقد حدّد ألين كوتا Alain Cotta منطق هذا النظام بقوله:

«لاينفصل انتشار الفساد عن اندفاع الفعاليات المالية والوساطية؟ وعندما يسمح الإعلام بمناسبة عمليات مالية من جميع الأصناف ـ وخاصة تلك المتعلقة باندماجات، أو اكتسابات أو عروض عامة للشراء (OPA ـ من تكوين ثروة خلال بضع دقائق يستحيل جمعها بالعمل المعتاد المتواصل خلال حياة بكاملها، فإن اغراءات الشراء والبيع لايمكن مقاومتها آنذاك» **(آلين كوتا ـ الرأسمالية في جميع حالاتها ـ نشر فايار عام ١٩٩١).**

ويضيف المؤلف: سيزيد نمو هذه السوق الأساسية تشجيع الاقتصاد التجاري... وبالإجمال يلعب الفساد دور الخطة.

الأفضل القول: في نظام يباع ويشرى فيه كل شيء، ليس الفساد وحده، بل العُهُر أيضاً يتوقفان عن كونهما انحرافات فردية لتتحولا إلى قوانين بنائية موطّدة للنظام[٩].

والعهر السياسي هو المظهر الأكثر سفوراً، فبعضهم قد دخل «حرب الخليج» مقابل خمسة ملايين دولار، وبعضهم الآخر استدعى إلى أرض يقول عنها إنها مقدّسة، ويزعم أنها محرّمة على كل كافر، «عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين، وأنفق عليهم»، كما تدفع الأخريات على الرصيف، لحاميهن؛ ويلتسين باع بلاده بسعر رخيص، وهو يستلقي على عتبة صندوق النقد الدولي، الذي أرسل إليه سوروس الشهير قوّاداً مؤهّلاً.

هذه هي الأعراض المميّزة لانحطاط نظام، تُدرُّ فيه المضاربة أرباحاً أكبر بكثير مما تدرّه التوظيفات المالية في الإنتاج أو الخدمات.

«للمضاربة» معنى محدّد يسجّله قاموس «روبير» بالتعريف التالي:

«المضاربة: عملية ماليّة تقوم على استغلال تقلّبات السوق (أسعار الأسهم والبضائع) لتحقيق ربح».

يشير موريس آلّيس Maurice Allais (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) معتمداً على بيانات (بنك التسويات العالمية» إلى أن «التدفقات المالية ترتفع وسطياً إلى ألف ومئة مليار دولار في اليوم أي مايفوق أربعين مرّة التدفقات المالية المتعلقة بالتسويات التجارية. ومثل هذا النظام لايمكن الدفاع عنه» [موريس آلّي: «الغرب على حافة الكارثة» مقابلة مع جريدة ليبراسيون Liberation بتاريخ ٢ آب عام ١٩٩٣. وكتابه «أخطاء ومآزق في البناء الأوروبي» (نشر جوغلار عام ١٩٩٢)].

إن هذا يعني في النظام الحالي من «وحدانية السوق» تحقيق ربح، عند المضاربة بالمواد الأوليّة، أو العملات الصعبة، أو مايسميه الاقتصاديون «المنتجات المشتقة» أي كل مالايتطلب من المنتجات أو الخدمات تسوية نقدية؛ وهذا الربح يفوق أربعين مرة ربح العمل في الإنتاج أو الخدمات.

الفصل الثالث

الولايات المتحدة طليعة الانحطاط

من أجل أن نفهم كيف أن انتشار طراز الحياة الأمريكية (وأوهامها) كان أحد الأسباب الرئيسة في تفكّك الأخلاق والفنون، من الضروري أن نحدّد المشكلة ضمن منظور التاريخ الأمريكي، لأن انحطاط الثقافة، التي لاتلعب أي دور منظم في حياة المجتمع، ينجم عن تشكّل الولايات المتحدة وتاريخها.

لعبت الثقافة والإيديولوجيات دائماً دوراً هامّاً في الحياة السياسية الأوروبيّة؛ سواء في عصر سيادة النفوذ المسيحي، أو عصر الأنوار، أو زمن الثورة الفرنسية، أو قرن القوميّات والقوميّة ـ أو الماركسية وثورة تشرين أوّل في روسية.

أما في أمريكة، وخارج نطاق السكان الأصليين الهنود، ممن كانت ثقافتهم العالية تنظّم العلاقات الاجتماعية (كما لدى الاينكا INCAS)، والذين قتل ٨٠٪ منهم في حملة الإبادة العنصرية الكبرى، وأبعد الباقون، وهمّشوا، وحصروا أخيراً في أراض معزولة، فإن جميع الأناس الآخرين الذين يسكنون الولايات المتحدة هم من المهاجرين.

وأيّاً كان أصلهم وثقافتهم الأولى، فقد وفدوا بشكل رئيس للبحث عن عمل، وكسب المال، وسواء كانوا إيرلنديين أو إيطاليين، أو عبيداً سوداً أُحضروا إلى مختلف الأرجاء الأمريكية، أو مكسيكيين أو بورتوريكيين، فإن لكل فئة منهم ديانتها وثقافتها، ولكن مامن ديانة أو ثقافة يشترك بها الجميع، والرابطة الوحيدة التي تجمعهم تُماثلُ تلك التي تجمع بين العاملين في مؤسسة ما.

والولايات المتحدة منظمة إنتاج تديرها المنطقية التقنية أو التجارية فقط، حيث يساهم كل فرد كمنتج أو كمستهلك، متطلّعاً إلى هدف وحيد، وهو الزيادة الكميّة لرفاهه؛ وكل هوية شخصيّة ثقافيّة أو روحية أو دينية، تُعدّ قضية خاصة، فرديّة حصراً، لاعلاقة لها في تشغيل النظام.

وانطلاقاً من أمثال هذه البنيات الاجتماعية، فإنّ الإيمان، الإيمان بمعنى للحياة، لايمكن أن يعيش إلا في بعض الجماعات التي حافظت على هويّة ثقافتها القديمة، أو لدى بعض الأفراد البواسل. أما لدى الغالبية العظمى من هذا الشعب فإن الله قد مات، لأن الإنسان قد بُتر فيها من بعده الإلهي: السعي إلى معنى الحياة. وخلا المكان آنئذ لتكاثُر المِلَل والخرافات المتطيّرة، وتهريب المخدّرات أو للشاشة الصغيرة، وغُطّي كل ذلك بتزمت رسمي يتكيّف مع جميع التباينات والتفرقات وجميع المذابح، بل ويستخدم لتبريرها.

كشف توكفيل Toequeville الملاحظ الأوّل للولايات المتحدة، والأكثر بُعدَ نظر، منذ العام ١٨٤٠، في كتابه «الديمقراطية في أمريكة» جوهر هذه الآلية، وهي ماتزال في طور النشوء فقال: «لاأعرف شعباً يحتل فيه حب المال أكبر مكان في قلوب الرجال كهذا الشعب». إنّه تراكم مغامرين ومضاربين.

وفي الوقت الحاضر أيضاً، يمكننا أن نجد في تاريخ الولايات المتحدة أُسس انحطاط ثقافتها.

* فمن وجهة نظر العلاقات مع الطبيعة، لم يكن «للحدود» خلال أكثر من قرن ذات المعنى الشائع في أوروبة: إنما هي مكان مفتوح دائماً حتى نهاية القرن التاسع عشر، عندما تمّ الوصول إلى المحيط الهادئ، وأعلن عند ذاك رسمياً عن «إغلاق الحدود». هذا المكان المفتوح كان عرضةً لكل أعمال السلب والنهب، وجميع مظاهر التخريب: تخريب الغابات، وقطعان البقر الوحشي. إلى جانب البحث المدمّر عن مناجم الذهب والفضة.

* وكانت العلاقات مع البشر الآخرين من طبيعة خاصة أيضاً: مطاردة

الهنود أولاً للاستيلاء على أراضيهم دون أن يترك لهم إلا اختيار الإبادة الجماعية، أو الإنحباس في «أرض مفردة ذات نظام خاص: محميّة»، وتلا ذلك سيادة شريعة الغاب بين البيض أنفسهم للإستيلاء على الثروات المسروقة من الهنود، وعلى أراضيهم، والذهب المؤمّل استخراجه منها.

* أما معنى الحياة، فقد اختزل إلى ذلك التوسّع الكمّي في التملُّك، أو في حيازة الأرض وكنوزها. «فالغَرْبَة WESTERN» وحياة «الغرب البعيد FARWEST»، عدا استثناءات قليلة، مُثارُ حماس تلك الملحمة العنصرية، وذلك البَشِط لقانون الأكثر قوة في حرب الجميع ضد الجميع. ولم يلعب التزمُّت المسيحي أي دور في العلاقات الاجتماعية الحقيقية باستثناء دور التبرير.

فالعنف الأكثر دمويّة، وكفالته بتظاهر ديني منافق هو السمة الدائمة لتاريخ الولايات المتحدة منذ نشأتها، فالطهريون المتزمتون الإنكليز الأوائل الذين رسوا في أمريكة، حملوا إليها الإعتقاد الأكثر إثماً في تاريخ البشرية: اعتقاد «الشعب المختار» الذي يقرّ شرعاً «كأوامر من الله» إبادة السكان الأصليين، وسرقة أراضيهم، وفق نموذج سِفر يشوع التوراتي حيث يُكلف «رب الجنود» شعبه بمهمة ذبح سكان كنعان الأوائل والاستيلاء على أرضهم.

وكما اعتبر الإسبانيون إبادة الهنود الحمر في جنوب القارة «تبشيراً إنجيلياً» استند الطهريون الانكليز لتبرير مطاردتهم للهنود وسرقة أراضيهم إلى سفر يشوع «الإبادة المقدّسة» في العهد القديم، وكما كتب أحدهم «بديهي أن الربَّ يدعو المستوطنين إلى الحرب. فالهنود الحمر اعتمدوا على عددهم، وأسلحتهم، والفرص السانحة لهم لإعداد الضرر، كما فعلت، على الأرجح، قبائل النَقَب القديمة: العمالقة والفلسطينيون، متحالفين مع غيرهم ضد شعب إسرائيل». (ترومان نلسون: «متزمتو ماساشوستس: من مصر إلى أرض الميعاد. اليهودية». المجلد السادس عشر، رقم ٢، عام ١٩٦٧).

وأرض الميعاد هي أرض مستولي عليها.

«وإعلان استقلال الولايات المتحدة» بتاريخ ٤ تموز عام ١٧٧٦، الذي يُستشهدُ به، غالباً، تصوّراً مسبقاً «لإعلان حقوق الإنسان والمواطن» في فرنسة، العام ١٧٨٩، يُعدُّ مثالاً صارخاً لنفاق «الحريّة» بالمعنى الأمريكي للكلمة: فالنصّ يعلن منذ أسطره الأولى: «خُلق جميع الناس متساوين، ووهبهم الخالق حقوقاً غير قابلة للتصرّف: الحياة، والحريّة، والسعي إلى السعادة».

إلّا أن هذا المنشور عن «الحرية» أبقى عبودية السود لمدّة قرن: ووجب قيام حرب أهلية، ليتمّ في العام ١٨٦٥ إنهاء ماسميّ «النظام الخاص» أي العبودية وعند تحرير السود» لم يحفظ لهم أي مكان في المجتمع (فمثلاً، لم يُعطوا حق تملك قطعة أرض بمساحة ٦٠ أربنت، الممنوح للبيض) وقام بعد ذلك إرهاب الجمعيات السرية **مثل كو كلوكس كلان**، وأبعدت «القوانين السوداء» الأقنان، السابقين عن الحياة السياسية، كما أبعدهم التمييز العنصري عن المجتمع المدني، واستمرت التفرقة، رغم تضحية **مارتن لوثر كينغ** حتى أيامنا.

كان الرياء أكثر ظهوراً أيضاً فيما يتعلق بالهنود الحمر، ولأوّل مرة ظهر بقوّة ما سيغدو المبدأ المحرّك لجميع اعتداءات الولايات المتحدة المستقبلية عبر العالم: اعتداءات وإبادات جماعية تُعرَض مسبقاً ردودَ فعل دفاعية. «وإعلان الإستقلال» المنادي «بالحرية والمساواة» يصف الهنود الحمر بقوله: «هؤلاء المتوحشون دون شفقة الذين تقوم طريقتهم المشهورة في الحرب على القتل الكلّي».

هكذا يُذكَر السكان الأصليون لتبرير قتلهم وسرقة أراضيهم مسبقاً، واعتبار ذلك «دفاعاً مشروعاً». فالإبادة الجماعية لم تبق منهم، وقد كانوا عشرة ملايين إنسان إلا مئتي ألف نسمة، وكأن هؤلاء الهنود هم الذين غزوا

أراضي المستوطنين، بينما كان هؤلاء المهاجرون ينهبون أراضيهم ويدمّرون حياتهم.

هكذا ستغدو من الآن وصاعداً، وبدءاً من هذه «الخطيئة الأصلية» المرتكبة من الولايات المتحدة ضد الهنود الحمر، والعبيد السود السياسة الدائمة لتلك الدولة.

في أواسط القرن التاسع عشر صرح **سيمون بوليفار** S. Bolivar أحد أبطال محاولات الاستقلال في أمريكة اللاتينية: «يبدو أنه قُدِّر للولايات المتحدة أن تعذّب وترهق القارة باسم الحريّة» (ورد لدى نعوم تشومسكي N. Chomsky في «أيديولوجية واقتصاد» طبعة E.P.O ص٦).

من شهود بربرية المستوطنين ضد الهنود الحمر، المدافعين عن أنفسهم بأسلحة بدائية، لامجال لمقارنتها مع أسلحة الغزاة، **توكفيل**، وقد وصف بسخرية لاذعة، وإنسانية تَدمَى مرارة ذلك الانتصار «للحرية»: «تلك المسيرة الظافرة للحضارة عبر الصحراء، في صميم فصل الشتاء، والبرد القارس بشدة، وثلاثة أو أربعة آلاف جندي يسوقون أمامهم أرهاط السكان الأصليين البداة الذين يحملون مرضاهم وجرحاهم وأطفالهم الرضع وشيوخهم المشرفين على الموت. إنه مشهد مؤثّر لايمكن أن يمحى من الذاكرة».

هكذا بدأ التاريخ في شمال «العالم الجديد».

«في العام «١٧٥٤، عرّف بنجامن فرانكلن B.Franklin، الناطقُ الشهير باسم عصر الأنوار، «والدَ الأمّة» «بأنه الرجل الذي يزيح السكان الأصليين ليهيء المكان المتسع لشعبه الخاص».

وأعطى جورج واشنطن الدرس نفسه ضد هنود الإيروكوا عندما طلب من قواته أن تدمّر مجتمعهم وحضارتهم، وكلاهما متقدّمان نسبياً قياساً لمعايير عام ١٧٧٩. ونادراً مارأينا نفاقاً وجبناً أخلاقيّاً بمثل هذا الوضوح يلقيان بإعجاب هذا القدر من الاحترام خلال القرون.

وفي العام ١٧٨٩ يكتب توماس جفرسون Th. Jefferson: «تُعدُّ دولتنا الاتحادية (الأمريكية) عشّاً يجب أن تُعمّر منه كل أمريكة الشمالية والجنوبيّة» وهو يرى أن من المناسب بقاء القارة بأيدي التاج الإسباني إلى أن يبلغ «شعبنا درجة من القوة تمكنه من أخذها منه قطعة، قطعة».

وقد صاغ «جون كينسي أدامز» الفكرة التي قادت إلى مبدأ مونرو بقوله: «إننا في اتحاد (دومينيون Dominion) يُعدُّ كأنّه القارة الأمريكية الشمالية، وهذا هو قانون الطبيعة».

إنّ لقانون الطبيعة تطبيقاً واسعاً جدّاً... وقد تذرع به أدامز من جديد بخصوص جهود الصين غير المثمرة لوقف استيراد الأفيون من الهند، وهي الجهود التي أثارت حرب الأفيون. فقد استخدمت انكلترة العنف للتغلّب على المقاومة التي أبدتها الصين لمبادئ التجارة الحرّة النبيلة، وهي مقاومة تمنع الإمبراطورية البريطانية من بلوغ السوق الصينية بحظر المنتج الرئيس للتصدير الذي تقدّمه للصين. ومحاولة الصين لإيقاف استيراد الأفيون هي ضد الطبيعة كما يذكر أدامز.

وحديثاً يحدّد وُدرو ويلسون Woodrow Wlison واجبنا الخاص نحو كل شعبٍ مُستَعمَر: أن نعلمه النظام ومراقبة الذات وتعلّم القوانين والتعوّد عليها والطاعة، وعملياً الإذعان لحقّنا في أن نُسرّق وأن نُستَغَل. وفي نص خاص، يشرح الدور الذي تلعبه سلطة الدولة في هذا المشروع:

«بما أن التجارة لاتعرف حدوداً وطنية، وبما أن المصنّع يريد أن يكون العالم له سوقاً، فإن عَلَمَ بلاده يجب أن يتبعه، وأبواب الأمم التي تُغلَق في وجهه تُخلَع؛ وعلى وزراء الدولة أن يحموا الامتيازات التي يحصل عليها الماليون، حتى وإن وجب المسُّ بسيادة الأمم المناهضة. ويجب أن تُحدَث المستعمرات أو يُحصَل عليها بحيث لاتترك أو تُهمَل أية زاوية في العالم».

هذه الملاحظات السريّة تعطي الدلالة الحقيقية للمثاليّة الويلسونية في الحريّة

وتقرير المصير، وهي مثالية، غالباً مارُفعت إلى الأوج من قبل المثقفين الغربيين. وعندما غدا ويلسون بعد عدة سنوات رئيساً للجمهورية مارس مذهبه في تقرير المصير عملياً، بغزوه المكسيك وهيسبانيولا (هايتي وجمهورية الدومينيكان)، حيث أمعن جنوده قتلاً ونهباً، فأعادوا شبه العبودية، ودمّروا النظام السياسي ووضعوا تلك البلاد بحزم بين أيدي المستثمرين الأمريكيين. وقد وضّح وزير خارجيته روبير لانسنغ مدلول «مبدأ مونرو» في مذكرة سياسية اعتبر ويلسون نشرها «عملاً طائشاً سياسياً» بالرغم من أنه وجد حججها «غير قابلة للطعن» وقد جاء فيها:.

«كانت الولايات المتحدة بدفاعها عن مبدأ مونرو تدافع عن مصالحها الذاتية، فسلامة كيان بقية الأمم الأمريكية مسألة ثانويّة، وليست غاية بذاتها. ورغم أن ذلك يمكن أن يبدو مستنداً على الأنانية فقط فإن مؤلف هذا المبدأ ليس لديه أي حافز أكثر رفعةً أو سخاءً لتقديمه **(عن نعوم تشومسكي - أيديولوجية واقتصاد)**.

ليس لاستذكار هذه الأصول المخاتلة للأسطورة الأمريكية إلا قيمة تاريخية، لولا تطوّر هذا النظام السياسي خلال قرنين على المقياس العالمي. وحتى الحرب العالمية الأولى كانت هذه الإختلاسات تمارس خاصة على القارّة الأوروبية. والمشكلة الرئيسة هي «منع الرقابة الأوروبية على الأراضي الأمريكية، ومنع توطيد مؤسساتها بوسائل ماليّة أو بغيرها **(دي ويت بول De Witt Poole مستشار في السفارة الأمريكية في روسية، في تقريره لوزير الخارجية لانسنغ: «بخصوص أهداف البولشفيك»)**.

وتاريخ الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر هو أولاً تاريخ إبادة الهنود الحمر. فمن سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٨٣٥، أبعدت جميع القبائل الهندية إلى ماوراء نهر المسيسبي في شروط نقل واستقرار استذكرت عند الإبعادات الهتلرية.

وبعد العام ١٨٤٠ وإقامة شبكة الخطوط الحديدية، جُرّد الهنود الحُمر من آخر أراضيهم، واحتُجزوا في مناطق محدّدة لايتجاوزونها Reserves، وأبيدت قطعان الأبقار الوحشية التي كانوا يستمدون غذاءهم وألبستهم، ومساكنهم؛ ولم تنته مقاومة الهنود المسلحة إلا بمذبحة ونديد كني Wonded Knee في العام ١٨٩٠.

* * *

تاريخ الولايات المتحدة هو أيضاً تاريخ استغلال العبيد السود، وخاصة في زراعة القطن. هذه هي السمات الرئيسة **لسياستها الداخلية**.

أما في **السياسة الخارجية** فالسمات الأساسية هي إبعاد إسبانية والبرتغال عن أمريكة لتفرض الولايات المتحدة تغلغلها الاقتصادي وتحكمها السياسي بالقارة ثم طرد انكلترة من أجل أن تحل محلّها في استثمار الثروات البترولية.

حدّد المبدأ الأساسي لهذه السياسة القائمة على تنحية الهنود والسود والبلدان الأوروبية الرئيس مونرو في ٢ كانون أوّل عام ١٨٢٣ في رسالة إلى الكونغرس خلاصتها: «للأوروبيين القارة القديمة، وللأمريكيين القارة الجديدة» (مبدأ مونرو).

واتخذ انفجار سفينة مدرّعة في مرفأ هاڤانا ذريعة لشن حرب ضد إسبانية انتزعت منها بموجبها بورتوريكو، والفيليبين، وكوبا.

وعملت الحرب العالمية الأولى من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨، وبسبب التدمير المتبادل للبلدان الأوروبية على تدفق سيول الذهب إلى الولايات المتحدة التي جاءت فقط في نهاية الحرب لتدعم النصر الذي لاحت تباشيره في العام ١٩١٧.

وأسطورة الولايات المتحدة «محرّرة» أوروبة خداع مضاعف.

«فخلال حرب عام ١٩١٤ - ١٩١٨، جاء التدخل الأمريكي في العام ١٩١٧ أولاً، لأن مصالح «المشاريع Business» قد هددت بنسف السفن الأمريكية التي استمرّت في المتاجرة مع انكلترة، كما أن الوزير الألماني زيمرمن وعد المكسيك بحلف ضد الولايات المتحدة، يعيد إلى المكسيك ولاياتها المفقودة (تكساس، وأريزونا، والمكسيك الجديدة)، وعمل تدخل كيزر Kaiser(*) على تحويل الرأي العام الأمريكي لمصلحة إرسال حملة إلى أوروبة (٤ نيسان عام ١٩١٧)، فكانت هذه المساهمة رمزية من أمريكة إذ أن حملتها لم تتعرض إلا لوقوع عدد قليل من الضحايا بينما كلفت هذه الحرب العالمية الأولى فرنسة مليون ونصف قتيل، كما كلفت من الجانب الآخر ألمانية مليون و ٧٠٠ ألف إنسان.

تحوّل الرخاء الذي عمّ الولايات المتحدة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣٢ إلى تهتّك مع انتشار عصابات الإجرام والسرقة Gangsterisme المتنشطين بالتواطؤ مع الشروطة وأدى قانون «حظر المشروبات الكحولية» في العام ١٩١٩، إلى ردّ فعل معاكس، فازدهرت البارات السريّة، وأماكن اللقاءات المريبة، والحانات غير المرخصة Speakeasies و«أماكن تهريب المسكرات «Bootleggers

تقلصت الهجرة الأجنبية بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٤، وقويت عصابة كو كلوكس كلان مجدداً فزرعت الرعب في الجنوب، واشتدت النزعات الوطنية المتطرفة فسببت إعدام أبرياء بالكرسي الكهربائي منهم الإيطاليان ساكو وفانزتي Saceo et Vanzetti من جماعة الاحتجاج.

وغدا الاهتمام السياسي الرئيس للولايات المتحدة تحطيم، وبكل الوسائل، أيّ نظام اجتماعي يعارض تغلغلها الاقتصادي؛ وأمسى الاتحاد السوفييتي العدو الرئيس، بما يمثله من خطر «العدوى»، وساد ذعر من المرتبة نفسها في

(*) كيزر Kaiser: (هنري) «١٨٨٢ - ١٩٦٧» مُصنع سفن أمريكي (المترجم).

أوروبة الغربية، ولم يتردّد القادة الأمريكيون (باسم الدفاع عن الحريّة أي عن «الباب المفتوح» لتوسع الولايات المتحدة الاقتصادي بلا حدود في) من الاعتماد على أسوأ الدكتاتوريات[١٠].

* خلال الحرب العالمية الثانية (التي دامت من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٥) حدث الإنزال الانكليزي ـ الأميركي في أوروبة بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤٤ (بينما كان اليابانيون قد ضربوا بتاريخ ٧ كانون أول عام ١٩٤١ بيرل هاربور ودمّروا الأسطول الأمريكي الموجود فيها، وقد حاول الأميركيون أن ينقذوا مصالحهم في المحيط الهادئ ضد التوسع الياباني الكاسح).

ولم يتدخل الأميركيون مباشرة ضد هتلر إلا في حزيران عام ١٩٤٤، وبعد أن تعرّضت ألمانية منذ كانون الثاني ١٩٤٤ لأوّل هزيمة كبرى حطمت جيشها في ستالينغراد (خسارة ٤٠٠٠٠٠ رجل، منهم و١٤٠٠٠٠ أسير).

وكانت المقاومة في كل أوروبة تُضني الاحتلال الألماني وتقرضُه.

وبينما كان هتلر يجمع النخبة من قواته (١٩٨ فرقة من أصل ٣١٥) ويضعها على الجبهة الروسية ويبقي ٣٨ فرقة في إيطالية و ٦٤ فرقة يوزعها على الجبهة الممتدة من النروج إلى فرنسة، مما يعني أن آلة الحرب الهتلرية كانت في صميم تمزّقها، حدث إنزال حزيران عام ١٩٤٤، وتبعه قصف إرهابي على السكان سبّب ٥٧٠٠٠٠ قتيل و ٨٠٠٠٠٠ جريح بين المدنيين، والأمثلة الأكثر دلالة قصف مدينة درسدن (١٣٥٠٠٠ قتيل مدني) بينما كان الجيش السوفييتي المتقدم قد تجاوز تلك المدينة دون أن يدخلها لأنها لاتشكل هدفاً عسكرياً. ثم كان إلقاء القنبلة الذريّة بتاريخ ٦ آب ١٩٤٥ على هيروشيما لتمسحها عن الخارطة وتقتل ٧٥٠٠٠ نسمة فيها وتبعها بعد ذلك بثلاثة أيام قنبلة مماثلة على ناغازاكي لتلقى المصير ذاته.

بينما كان امبراطور اليابان يعرض استسلام بلاده (انظر «٣٩ ـ ٤٥ حرب مجهولة»، تأليف بول ماري دي لاغورس P.M. DELA GORCE ـ نشر فلاماريون ـ عام ١٩٩٥ ص ٥٣٢ ـ ٥٣٥).

* * *

كان مفهوم «الشيوعية» كثير التوسع: وفي العام ١٩٩٥، تمكنت **مؤسسة وودرو ويلسون وجمعية التخطيط القومي** من تعريفها بدقة قصوى بقولهما: «يقوم الخطر الشيوعي على تحويل اقتصادي لبلادٍ يقلّص إرادتها وإمكاناتها في أن تكون المتمم للنشاطات الإقتصادية الصناعية في الغرب».

غداة الحرب العالمية الثانية، ومن أجل الكفاح ضد هذا التهديد، لم يتردّد القادة الأمريكيون في أن يوصلوا إلى السلطة جنرالات نازيين جُدداً أن يتحالف معهم بشكل وثيق.

وهذه السياسة التي مورست بعد الحرب العالمية الثانية في كل أمريكة اللاتينية سبق ممارستها أيضاً بعد الحرب العالمية الأولى.

فمنذ العام ١٩٢٢ ذكر السفير الأمريكي في إيطالية «مسيرة موسوليني إلى روما» التي وضعت حدّاً لكل ديمقراطية في إيطالية، ووصفها بأنها «الثورة الجميلة الفتيّة» وبيّن أنّ الفاشيست يمكن أن يكونوا على الأرجح، العامل الأشدُّ قدرة على محو الشيوعية».

ومن حينها حظيت إيطالية بمعاملة خاصة من الولايات المتحدة من أجل تسديد ديون الحرب، وتدفّقت عليها الاستثمارات الأمريكية، وفي العام ١٩٣٣ ذكر تيودور روزفلت موسوليني بقوله: «هذا الجنتلمان الإيطالي الذي يستحق الاعجاب».

وفي العام ١٩٣٧، رأت وزارة الخارجية الأمريكية «أن الفاشيستية قد غدت روح إيطالية، وأحلت النظام محل الفوضى، وفرضت الانضباط على التجاوز، وحلت مشكلة الإفلاس».

ـ ولم تغير إدانة غزو الحبشة العلاقات الجيدة مع إيطالية، وقد بيّن السفير الأمريكي لونغ LONG السبب: «لولا هذا التوجيه.. لقامت مظاهرات الشيوعيين العنيفة في المراكز الصناعية، والمناطق الزراعية التي تسود فيها الملكيات الخاصة» (عن شميتز Sehmitz «الولايات المتحدة وإيطالية الفاشيستية» وغاديس Gaddis «السلام الطويل» اوكسفورد عام ١٩٨٧).

واعتبرت وزارة الخارجية في العام ١٩٣٧ الفاشيستية متوافقة مع المصالح الاقتصادية الأمريكية، أي مع المفهوم الأمريكي «للديمقراطية».

وكان الأمر ذاته مع هتلر: ففي العام ١٩٣٣ كتب القائم بالأعمال الأمريكي في برلين إلى واشنطن ما يشير إلى أن أمل ألمانية يعتمد «على الجناح المعتدل من الحزب الذي يقوده هتلر... الذي يسعى إلى التعاون مع جميع الأشخاص المتحضرين والواعين» وبقيت هذه النظرة نحو الفاشيستية دون تغيير (حتى بعد بيرل هاربور) مادام محور برلين ـ روما لم يهاجم الولايات المتحدة.

وبعد الحرب توبعت السياسة ذاتها تحت أشكال جديدة:

فما أن شهد العام ١٩٤٣ انحسار قوات الدوتشي، حتى ساندت الولايات المتحدة ملك إيطالية رغم تعاونه مع النظام الفاشيستي، وعمدت، بناء على نصائح تشرشل الذي ذَكَرَ بطيف «الشيوعية الزاحف»، إلى فرض دكتاتورية المارشال بادوغليو؛ تماماً كما فعل روزفلت عندما نَصَّبَ على الجزائر في العام ١٩٤٢، الاميرال دارلان، وليس الجنرال ديغول. وكان الهدف هو الحيلولة، دون وصول مقاومي الفاشيستية إلى الحكم، في كل أوربا، ومعهم بالطبع الشيوعيون الذين يقومون بدور رئيس في هذه المقاومة.

«ومنذ تسرب تقرير بيك Pike Report إلى الكونغرس، عُرِف مدى تدخل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) في الحياة السياسية الإيطالية: إذ دار الحديث عن مساعدات مالية تتجاوز ٦٥ مليون دولار تمت

الموافقة عليها للأحزاب السياسية المؤيدة للسياسة الأمريكية ولشركائها، بين عام ١٩٤٨ وبداية السبعينات. وفي العام ١٩٧٦ سقطت حكومة ألدو مورو في إيطالية بعد أن كشف النقاب عن أن CIA أنفقت ستة ملايين دولار لدعم المرشحين المعادين للشيوعية. (دافيد ماك مايكل D.M. Michal: في كتاب «أكاذيب عصرنا» آب عام ١٩٩٠).

* * *

وظفت إدارات التجسس في الولايات المتحدة وإدارات مكافحة المقاومة عدداً من مجرمي الحرب النازيين الهامين؛ وكان كلوس باربي Klaus Barbie دون شك أشهرهم، كما أن المفوض السامي الأمريكي جون ج. ماك كلوي أخرج من السجن أحد مجرمي الحرب النازيين الأسوأ من باربي، وهو المسمى فرانز سيكس Franz Six الذي عمل لمصلحة رنيهارد جِهْلن الذي عهد إليه انشاء «جيش سري» تحت الرعاية الأمريكية، بالتعاون مع رجال غستابو سابقين Waffem SS واختصاصيين آخرين من الفهرماخت Wehrmacht وقد سبق لهم أن قدموا المساعدة للقوى العسكرية التي وضعها هتلر في بلدان أوروبة الشرقية والاتحاد السوفيتي، وقاموا بتقديم الإعانات في العمليات التي استمرّت ما بعد سنوات ١٩٥٠، فجِهْلن نفسه كان مدير الجاسوسية ومكافحة التجسس من قبل الدولة الألمانية الجديدة تحت مراقبة (CIA) الشديدة (كريستوف سيمبسون Ch. Simpson: Blowback. ويدنفلد ونيكولسون عام ١٩٨٨).

الواقع بدأ «الخوف الكبير» في الولايات المتحدة مع أزمة عام ١٩٢٩، عندما أدى الانهيار المالي في سوق البورصة بتاريخ ٤ تشرين أول المتولد عن المضاربة المالية إلى إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات وزيادة مروّعة في نسبة البطالة: ٤ ملايين عاطل عن العمل في العام ١٩٣٠، و ٧ ملايين في عام ١٩٣١ و ١١ مليون في عام ١٩٣٢.

أدّى انتخاب فرانكلن روزفلت في العام ١٩٣٢ رئيساً للجمهورية وتعاونه مع فريق من المنظرين إلى إدخال الدولة مبدأ جديداً في الاقتصاد: «البرنامج الشامل الجديد New Deaf» الذي تصدى للأمور العاجلة دون أن يتمكن من حل الأزمة. وفي العام ١٩٣٧، كان الدخل القومي قد انخفض بمقدار ١٣٪، والعمالة بمقدار ٣٠٪.

الحرب العالمية الثانية وحدها أخرجت الولايات المتحدة من الأزمة. وإذا كان روزفلت قد رفض مساعدة فرنسة المقهورة في العام ١٩٤٠ فإنّه وافق على قانون «الإعارة والتأجير» لانكلترة، وهذا ما نشّط الانتاج الأمريكي بصنع آلاف الشاحنات والطائرات، والدبابات، والمدافع؛ وكان الهجوم الياباني، دون إعلان حرب، على القاعدة البحرية الأمريكية في بيرل هاربور بتاريخ ٧ كانون أول عام ١٩٤١ حجة قاطعة للرئيس روزفلت في اتخاذ موقف المساند للحلفاء ثم دخول الحرب إلى جانبهم.

أتاحت القوة الإقتصادية الأمريكية في مواجهة أوروبة التي أنهكتها الحرب لروزفلت، وحتى قبل تدّخله المتأخر، أن يكون الموجّه الرئيس لسياسة أوروبة الغربية منذ كانون الثاني عام ١٩٤٣ في كازابلانكا، ثم كانون أول عام ١٩٤٣ في طهران، وأخيراً في يالطا ١٩٤٥ حيث كان المحاور الرئيس لستالين حول تنظيم العالم بعد سقوط هتلر.

خرجت الولايات المتحدة من الحرب في وضع هيمنة كليّة، وضع لامثيلَ له في التاريخ، فمنافسوها الصناعيون قد دُمّروا أو ضعفوا بشكل كبير، بينما تضاعف انتاجها الصناعي أربع مرات تقريباً خلال سنيّ الحرب. وقد خرجت منها وهي تمتلك نصف ثروات العالم بينما كانت خسائرها البشرية زهيدة بالقياس إلى الدول الأخرى المتحاربة، فقد خسرت المانية ٧،٥ ملايين انسان (نصفهم من المدنيين) وروسية أكثر من ١٧ مليون قتيل (منهم ١٠ ملايين من المدنيين) وانكلترة وفرنسة نحو مليون لكل منهما منه ٤٥٠٠٠٠ مدني، أمّا

خسائر الولايات المتحدة فكانت ٢٨٠٠٠٠ جندي (وهي ما تعادل ضحايا حوادث السيّارات خلال سني الحرب).

* * *

قبل بداية الحرب الكورية بقليل، أعدّت في العام ١٩٥٠ الوثيقة التي تحدّد الخط السياسي للولايات المتحدة، وهي مذكرة مجلس الأمن اقومي ٦٨ (Nsc 68) المحرّرة من قبل بول نيتز P. Nitze الذي حل محل جورج كنعان على رأس هيئة تخطيط الدولة: وأبعد جورج كنعان G. Kennan لأن السلطة اعتبرته متساهلاً (من الحمائم) وقد كتب في العام ١٩٤٨:

«إننا نمتلك نحو ٥٠٪ من الثروات العالمية ولكننا ٦,٣٪ فقط من سكان العالم وفي هذا الوضع لا يمكن إلا أن نكون هدفاً للحسد والنقمة، فمهمتنا الحقيقية في المرحلة القادمة هي تنمية نظام من العلاقات يتيح لنا المحافظة على هذا الوضع من عدم المساواة دون أن نعرّض أمننا القومي للخطر. ولتحقيق ذلك يجب أن نتخلص من كل رقّة عاطفية، ونتوقف عن أحلام اليقظة، ونركّز في كل مكان انتباهنا على أهدافنا الوطنية المباشرة، دون أن ننخدع، فلا يمكن أن نسمح حالياً لأنفسنا بترف الإيثار أو الإحسان على النطاق العالمي، ويجب أن نكفّ عن الحديث حول أهداف مبهمة، وهي أهداف غير قابلة للتحقيق فيما يتعلق بالشرق الأقصى، مثل حقوق الإنسان، ورفع مستوى الحياة، وتعميم الديمقراطية؛ واليوم الذي يجب علينا فيه أن نتصرف وفقاً لمعايير القوة ليس بعيداً، ومن الأفضل لنا عنده أن نبعد عن أنفسنا مضايقات الشعارات المثالية».

«سياسة الدراسات التخطيطية» (P.P.S، ٢٣ شباط عام ١٩٤٨)

أما مخطط «الصقور»، وقد أعدّه بول نيتز فيحدّد أهدافه بشكل أوضح: تمتلك الولايات المتحدة قوّة عالمية، ومن الضروري أن تحدّد لها عدواً إجمالياً (وهو في الحالة الراهنة الاتحاد السوفييتي)، وتُجسّدُ أخطاره وُتجسّمها بحيث يُبرّرُ كل تدخل من الولايات المتحدة أو هجوم منها كردٌّ فعل على تهديد شامل.

«وامبراطورية الشر» هي الاتحاد السوفييتي: وليس من المهم أن تكون كوريا أو فييتنام هي الغازية للولايات المتحدة أو هي المغزوّة منها، المهم أن تسود القناعة بأنها وعلى بعد ١٠٠٠٠كم من حدودها في حالة دفاع مشروع.

في العام ١٩١٧، وبعد استنزاف الحرب العالمية الأولى الدموي الرهيب لم يكن الاتحاد السوفييتي قد غدا قوة عسكرية كبرى، ولكن نُدّد به منذ ذلك الوقت مكمنا لخطر رئيس بنُذُر «العدوى» التي يتضمنها والتي تهدّد «استمرار حياة النظام الرأسمالي» بالذات.

فأمن الولايات المتحدة قد تعرّض للخطر منذ العام ١٩١٧، وليس فقط في العام ١٩٥٠، وتدخلها هو دفاع ضدّ تغيّر النظام الاجتماعي في روسية وما أعلنه من نوايا ثوريّة (غاديس: «السلام الطويل»، أوكسفورد عام ١٩٨٧).

ولهذا السبب كتب السناتور وان هاردينغ W. HARDING (الذي انتخب رئيساً للولايات المتحدة في العام ١٩٢٠): «البولشفية تهديد يجب أن يُدّمر، والوحش الشيوعي يجب أن يُهلَك» (شميتز SCHMITZ: «الولايات المتحدة وايطالية الفاشيستية برنستون عام ١٩٨١ ص: ٤٠).

ووجود الاتحاد السوفييتي بالذات بشكّل عدواناً، وعلى الولايات المتحدة أن تصدّ هذا العدوان في كل نقطةٍ من العالم.

وهكذا حُدّدت أهداف «الحرب المباردة» بوضوح. وقد حدّدتها مذكّرة مجلس الأمن القومي ٦٨ (Nse68) بالتالي: «النزاع بين قوى النور وقوى الظلام، لا يهدّد فقط جمهوريتنا، وإنّما الحضارة نفسها؛ والهجمة على مؤسّسات العالم الحرّ شاملة. وتفرض علينا، من أجل مصلحتنا الذاتية، مسؤولية ممارسة «الزعامة» العالمية.

وقد هيّأت السيطرة الكليّة على الصحافة، والكتاب، والجامعات، والسينما والتلفاز من قبل الطبقة الحاكمة قبول «الرأي العام» بسهولة لهذه النظرة إلى

العالم. وكان ألكسي دي توكفيل قد كشف هذه الإمتثالية في كتابه عن «الديمقراطية الاميركية» في العام ١٨٤٠:

«لا أعرف بلاداً تحدُّ فيها حريّة التفكير والمناقشة مثل الولايات المتحدة» وفي العام ١٨٥٨ كتب هنري دافيد تورو H.D. THOREAU أحد المنشقين النادرين (مؤلّف «والدن، أو الحياة في الغابات»):

«لا حاجة لقانون يقيّد حرية الصحافة، فهي تفعل ذلك من تلقاء نفسها، وأكثر من اللازم. إذ من المفترض أن المجتمع قد وصل إلى إجماع على الأشياء التي يمكن التعبير عنها، وتبنّى قاعدة، وأقرّ ضمناً حرمان أي شخص يبتعد عنها، بحيث لا يجروء واحد من ألف على التعبير بشيء مخالف. ويضيف نعوم تشومسكي: «من الأصح القول أنه لا يوجد واحد من ألف قادر على التفكير في رأي مخالف، مادام نظام الرقابة على الفكر يمارس سلطته بشكل فعّال».

في القرن العشرين، غدت هذه الرقابة أكثر وعياً، فقد تحقّقت شخصيات مرموقة، من الباحثين في العلوم السياسية، والصحفيين، وممثلي الصناعة والعلاقات العامّة وهي في أوج ازدهارها، وغيرهم، من أنه في بلاد يمكن لصوت الشعب أن يسمع فيها، من الضروري التأكد أن هذا الصوت ينطق جيّداً بالكلمات المناسبة.

في دولة تعتمد على العنف الداخلي تكفي مراقبة ما يفعله الأشخاص؛ أمّا ما يفكرون به فليس له أهمية كبرى، أمّا في الأمكنة التي يُحدّ فيها من عنف الدولة، فيغدو من الضروري مراقبة ما يفكر به الناس.

غالباً ما يعترف بهذا الواقع بصراحة في حلقات النخبة، حيث يجري التأكيد على أهمّية «تهيئة الموافقة» (وفقاً لتعبير والتر ليبمان W. LIPMAN الصحفي المعروف والمعلّق السياسي) أو «فَبرَكة الموافقة» (كما يقول أدوارد برنيز E. BERNAYS الموجه المهيمن، والمقدّر عالياً في صناعة العلاقات

العامة) وذلك لضمان موافقة الشعب على قرارات قادته البعيدي النظر الذين يجب أن يبقوا بمعزل عن تأثير الجماهير الفظة.

كتب واحد من قلائل نقاد هذه المفاهيم، وهو روبرت داهل R. DAHL، الاختصاصي في العلوم السياسية، «إذا افترضنا أن الخيارات السياسية تُفرَض على النظام ببساطة من قبل القادة (في عالم الأعمال أو غيرهم) بهدف أن يستخلصوا منها ما يريدون، فإن نموذج الديمقراطية الإستفتائية يغدو عندئذ في جوهره، مماثلاً لنموذج السيطرة الشمولية» (نعوم تشومسكي: «الايديولوجيات والسلطة. نشر EPO ص ١٢١ - ١٢٢).

* * *

في هذا النطاق من تحريك الرأي العام ينتزع القادة الامريكيون السيطرة على العالم.

وأول اهتمامات فريق السلطة هو الاطمئنان إلى انصياع دول امريكة اللاتينية لنفوذهم وكان أوّل «إلزام بالانصياع» والأكثر شراسة بعد الحرب، ذلك الذي جرى في غواتيمالا، حيث هدّدت حكومة الرئيس أربنز الشعبيّة، امتيازات «اتحاد الفاكهة» والشركات البترولية.

ومن أجل تجنب تعدّد التدخلات العسكرية المباشرة حرصت إحدى المذكّرات على تحديد الإجراءات الضرورية لدمج القوى المسلحة الامريكية اللاتينية في نظام «التشجيع» الأمريكي: زيادة حُصَص الأفراد المؤهلين الأمريكيين ـ اللاتينيين الذين يتدرّبون في مدارس الجيش ومراكز التأهيل في الولايات المتحدة، بما فيها الأكاديميات العسكرية، وتمتين أواصر العلاقات الوثيقة بين العسكريين من الجانبين بحيث يسعى العسكريون الأمريكيون اللاتينيون إلى فَهْمَ أهداف الولايات المتحدة وقبولها في بلدانهم. وبإدراك ما تلعبه المنظمات العسكرية في معظم بلدان أمريكة اللاتينية من دور هام لدى في الحكم، والسعي إلى التنميط الكامل، وفقاً للمعايير الأمريكية لتنظيم القوى

العسكرية الأمريكية اللاتينية، وتدريبها وتجهيزها، وتحديد أهدافها، ومن أجل صدّ أيّة جهات أخرى عن إرسال بعثات عسكرية إلى أمريكة اللاتينية يجب التأكيد على حصر استعمال جيوش تلك البلدان للمعدات الأمريكية فقط. ولنلاحظ أن جميع هذه الإجراءات تهدف إلى الإدماج الفعلي لجيوش أمريكة اللاتينية في بنية القيادة العسكرية في الولايات المتحدة، ولتوجيهها ضد عدوّينا التاريخيين في أمريكة اللاتينية وهما: أوروبة والسكان المحليين (مجلس الأمن الوطني: Nse 5432)[١١].

وعندما تصل تجاوزات القتلة إلى حدّ يتعذر فيه الإبقاء عليهم في السلطة لإحلالهم الفساد محل الإرهاب، يستبدل بهم قادة الولايات المتحدة حكاماً آخرين «منتخبين» كما حدث في الأرجنتين والبرازيل، وبناما (بعد استخدام نوريغا) وفي نيكاراغوا في تجربة أعقبت موت ٣٠٠٠٠ شخص لتوطيد الحكم «الساموزي دون ساموزا».

* * *

طُرحت المشكلة بطريقة حادة في أوروبة غداة الحرب العالمية الثانية، فقد كان الخطر مضاعفاً كما تؤكد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) منذ العام ١٩٤٧: «كان الخطر الأكبر بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الخشية من انهيار أوروبة الغربية اقتصادياً ونتيجته: وصول الشيوعية إلى الحكم.

ولتفادي هذا الخطر المضاعف أطلق قادة الولايات المتحدة «مشروع مارشال» الهادف، حسب قولهم، إلى إعادة بناء أوروبة.

لكن الشروط السياسية كانت متشدّدة: فهي أولاً إبعاد الشيوعيين عن الحكومات الغربية.

وبدا التدخل الأجنبي سافراً:

- تمّ إبعاد الوزراء الشيوعيين الفرنسيين من الحكومة في ٤ أيار عام ١٩٤٧.

ـ وأُبعدَ الوزراء الشيوعيون الايطاليون من الحكومة في ١٣ أيار عام ١٩٤٧.

ـ وأُبعد الوزراء الشيوعيون البلجيكيون من الحكومة في الشهر نفسه.

وبعد أن تمّت هذه الإبعادات، أعلن رسمياً في ٥ حزيران عام ١٩٤٧ عن «عرض خطة مارشال».

بعد الحصول على هذه النتيجة غدا من الممكن تطبيق هذه الخطة التي تشكل بالإضافة إلى وسيلة الضغط السياسية، برنامجاً لتنشيط التصدير الأمريكي إلى أوروبة.

كانت «المساعدة» هي أقل الأهداف في «مشروع مارشال»، وفي دراسة جرت في نيسان عام ١٩٤٧ يلاحظ أن المساعدة الأمريكية مخصصة فقط إلى: «البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية الأساسية للولايات المتحدة... باستثناء حالات نادرة تسنح فيها الفرصة التي تتيح للولايات المتحدة أن تتلقى استحساناً شاملاً بفضل عملٍ إنساني رائع».

تم الإتفاق بين وزير الخارجية دين أتشسون Dean ACHESON وأعضاء مجلس الشيوخ النافذين في العام ١٩٥٠ على «أنه في حال وجوب إعلان المجاعة في المقاطعات الصينية، فإن على الولايات المتحدة أن تقدّم بعض المساعدة الغذائية ـ ليس بالشكل الكافي لسدّ المجاعة، وإنما بما يكفي لتسجيل نقطة في الحرب السيكولوجية» (ستيفن شالوم: Z. Magazine؛ تشرين أول عام ١٩٩٠)

ولاعطاء قاعدة أكثر صلابة لهذه العملية السياسية ـ الاقتصادية أوصت مذكرة مجلس الأمن الوطني (Nse 68) للعام ١٩٥٠ باستراتيجية الصدّ (Roff - baek) التي تهدف إلى «تسريع تردي الأوضاع في النظام السوفييتي» من الداخل، وزرع بذور التخريب فيه بواسطة سلسلة من الدسائس السرّية وغيرها التي تتيح التفاوض على اتفاق مع الاتحاد السوفييتي (أو مع واحدة أو

أكثر من الدول التي ستحلّ مكانه) وتشمل الوسائل السرية في تلك الفترة إرسال المؤن والعملاء إلى جيوش تقاتل في الاتحاد السوفييتي، وفي أوروبة الشرقية ممن كان هتلر يدعمها؛ وتركيز إدارة أقسام الجاسوسية في المانية الاتحادية بيد رينهارد جهلن، الذي سبق له أن أدار أقسام الجاسوسية العسكرية النازية على الجبهة الشرقية؛ وتجنيد المجرمين النازيين للتعاون في المشروع الشامل الهادف بعد الحرب إلى تدمير المقاومة المضادة للفاشيستيه.

وعندما يتعذر تأمين الحماية لأمثال هؤلاء العناصر في أوروبة فإنهم يرسلون لمتابعة مهمتهم في أمريكة اللاتينية.

كان هذا هو وضع كلوس باربي الذي أرسل إلى بوليفية حيث ساهم بفعالية في انقلاب عام ١٩٨٠ وكانت جرائمه هناك أكثر إثماً من تلك التي ارتكبت في فرنسة في عهد هتلر» (نعوم تشومسكي: الديمقراطية المعاقة ـ نشر فينتاح ص ٣٩٦).

وضعت نهاية الحرب وحلول السلام في العام ١٩٤٥، ثم انهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٨٩، الولايات المتحدة أمام قضايا صعبة لتبرير استمرار سياستها أمام الرأي العام في التسليح، وهو عنصر ضروري في تسيير الاقتصاد الأمريكي.

يثير طيف السلام المزعج قضايا شائكة، فهو يهدّد مباشرة اللجوء المنتظم إلى البرامج العسكرية الكينزية(*) التي تستند إليها، في سنوات ما بعد الحرب، إدارة اقتصاد الدولة في قسمها الأعظم، وقد رأى رئيس الأركان السابق الجنرال إدوارد ماير، أن جيشا ذا تقنية عالية سيؤمن باحتياجه إلى توظيفات مالية هامة،

(*) الكينزية: نسبةً إلى كينز Keynes (جون ماينار، لورد كينز عام ١٨٨٣ ـ ١٩٤٦) اقتصادي ومالي انكليزي كان لنظريته تأثير كبير على السياسة الاقتصادية في الدول الغربية، وتقوم على وجوب الاستخدام الكامل لليد العاملة وتوزيع الدخل بحيث تزيد قدرة المستهلكين على الشراء بشكل يتناسب مع تطور وسائل الانتاج (المترجم).

«مداخيل كبيرة للصناعة من الخارج» مع دبابات روبوتيه، وطيّارات موجّهة بالتسيير عن بعد، وطرق الكترونيه متحذلقة ـ وكلها ذات فائدة مشكوك بها بالنسبة للأهداف العسكرية المستقبلية، ولكن المشكلة ليست هنا، فما يضايق هو ضعف الأمل برؤية مثل هذه التقنية تنمو وترى النور، إذ كيف يمكن إقناع الشعب بتسديد فاتورة نفقاتها، دون أن يُلوَّح له بالتهديد الشيوعي الذي فقد مصداقيته؟ (صحيفة وول ستريت، ٣١ آب عام ١٩٨٩).

يجب إذن إيجاد بدائل عن «امبراطورية الشر»؛ وكانت الحرب على المخدّرات إحدى هذه البدائل، فهي تقدّم ذريعة جديدة للتدخلات، منها «حق التدخل الإنساني» أو «الدفاع عن الحق» ثم وجدوا في العراق «امبراطورية الشر الجديدة».

الأمر يتعلّق «بإعطاء درس وعبرة» يبيّن للعالم الثالث بكامله، أن من غير المسموح لأي شعب، تحت طائلة التدمير، أن يرتفع إلى أعلى مستوى من التقنية، واستثمار ثرواته الوطنية (وفي الحالة الراهنة: البترول)، دون مراقبة أسعاره من قبل الدول الاقتصادية الكبرى، أو أن يبتعد عن الدين الذي لا يجروء على الإعلان عن اسمه، ولكن الولايات المتحدة تفرضه على العالم، وهو **وحدانية السوق**، وعبادة المال.

أوقع قصف العراق، وفقاً لاحصاءات مؤسسة الصليب الأحمر الدولي ١٠٠٠٠٠ قتيل في صفوف المدنيين، وسبّب الإبقاء على الحصار التعسفي موت ٥٠٠,٠٠٠ طفل حتى الآن بسبب نقص الغذاء ووسائل العناية الصحيّة.

عندما أرسلت الولايات المتحدة قواتها إلى العربية السعودية، في شهر آب عام ١٩٩٠، كتب رئيس تحرير الشؤون الدبلوماسية في **صحيفة نيويورك تايمس**، توماس فريدمان Th. FRIEDMAN في الثاني عشر من ذلك الشهر:

لا ترسل الولايات المتحدة قواتها إلى الخليج لمساعدة العربية السعودية على مقاومة العدوان فقط، وإنّما لتدعم بلدان الأوبك (منظمة البلدان المصدر، للنفط) الأكثر قدرة على حفظ مصالح واشنطن.

ولاحظت **صحيفة واشنطن بوست** أن هذا الإجراء يتضمن شيئاً لم يعد دارجاً أبداً وذكّرت بما قاله توم مان. مدير الشؤون الحكومية في مؤسسة بروكينغ: «إن بوش يتعامل مع بلدان الشرق الأوسط على أساس استعماري» «(واشنطن بوست» عدد ١٣ آب عام ١٩٩٠). كانت هذه العملية الاستعمارية في الواقع تتمة للعدوان الانكليزي الذي تلا استعادة الجنرال قاسم(*) في العام ١٩٦١ لجميع الامتيازات البترولية (٩٤٪ من الأراضي الوطنية) الممنوحة للشركات البترولية الغربية من قبل الحكومات «الصورية» التي كان يفرضها المحتلون الاستعماريون.

سبق أن أرسل سلوين لويد وزير الشؤون الخارجية الانكليزي إلى رئيس الوزراء برقية سريّة يطرح فيها خيارين فيما يتعلق بالكويت: «احتلال بريطاني مباشر» لتلك البلاد شبه التابعة، أو استقلال اسمي. كان لويد محترساً من سياسة القبضة الحديدية، ورغم أن الاحتلال «يمكن أن يهيء للمحتّل حقّ اختيارِ صلبٍ على البترول الكويتي»، لكنه قد يوقظ المشاعر الوطنية في الكويت «ولن يمر» دون ردود فعل على الرأي العام العالمي، وبقية العالم العربي» إذن فالأكثر تعقّلا «إقامة نوع من سويسرة كويتية لا يتحكّم فيها الإنكليز مباشرة بالبترول. وواضح أننا «في تفضيلنا للخيار الثاني، وفي حال تردّي الأوضاع فإننا سنضطر للتدخل بحزم شديد أيّا كان مسببو القلاقل». ويشير الوزير إلى «تضامن الولايات المتحدة المطلق مع انكلترة فيما يتعلّق بالخليج». مما ينطوي على اتخاذ احتياطات جذرية لتثبيت النفوذ الانكليزي

(*) قاسم (عبد الكريم) (١٩١٤ - ١٩٦٣): ضابط عراقي قاد ثورة تموز عام ١٩٥٨ وأطاح بالملكية قضى عليه عبد السلام عارف في انقلاب عسكري العام ١٩٦٣ (المترجم).

في الكويت مع «قرارات مماثلة» من جانب الأمريكيين «فيما يتعلّق بحقول بترول «أرامكو» في العربية السعودية. إن الأمريكيين «موافقون على أن تبقى حقول البترول في الكويت والعربية السعودية، والبحرين، وقطر في يد الغربيين أياً كان الثمن». ثم تلخّص برقية الوزير أهم المصالح الانكليزية والغربية في الخليج العربي بالتالي:

أ ـ أن تؤمن لانكلترة والدول الغربية الأخرى سُبُل الوصول الحرّ إلى البترول المنتَج في الدول المتاخمة للخليج.

ب ـ تأمين جاهزّية هذا البترول وفق اتفاقيات ملائمة (للجنيه الاسترليني) والمحافظة على ترتيبات مقبولة لتوظيفات المداخيل الكويتية الفائضة.

ج ـ إيقاف التقدم الشيوعي أو الشيوعي الملفق في تلك المنطقة وما يجاورها، مما يعني الرقابة على الحركة الوطنية العربية المستغلّة من قبل السوفييت للتسرّب إلى المنطقة. (برقية رقم ١٩٧٩ بتاريخ ١٩ تموز عام ١٩٥٨ و«السياسة المستقبلية في الخليج الفارسي»، وثائق ١٥ كانون ثاني عام ١٩٥٨.)

تحدّد الوثائق الأمريكية في الفترة ذاتها الأهداف الإنكليزية بتعابير مماثلة: «تؤكد المملكة المتحدة تعرّض استقرارِها المالي للخطر إن لم يتح الوصول إلى بترول الكويت والخليج الفارسي بشروط معقولة، ومن جهة أخرى لا تتمكن انكلترة من التخلي عن التوظيفات المالية الكبرى لتلك المنطقة في المملكة المتحدة، فالجنيه الاسترليني يحتاج إلى دعم بترول الخليج الفارسي». هذه المقتضيات البريطانية، وواقع ضرورة ووجود المصدر الموثوق للبترول كشرط رئيس للحيوية الاقتصادية في أوروبة الغربية تقدم بيّنة إضافية للولايات المتحدة لتدعم الانكليز ولتساعدهم عند الضرورة بالقوة للاحتفاظ باشرافهم على الكويت والخليج الفارسي. (تقرير مجلس الأمن الوطني Nse ١/٥٨٠١ - «قضايا ناشئة عن الوضع في الشرق الأدنى» تاريخ ٤ تشرين ثاني عام ١٩٥٨).

وقد سبق لأيزنهاور أن اعتبر الشرق الأوسط «المكان الاستراتيجي الأكثر أهمية في العالم» (ذكره ستيفن سبيغل: النزاع العربي الاسرائيلي الآخر جامعة شيكاغو عام ١٩٨٥ ص ٥١) وقد أعدّت الولايات المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية مخططاتها الجغرافية السياسية فقامت مجموعات دراسة من مجلس العلاقات الخارجية (حيث تمّ وبطريقة مميّزة دراسة تأثير عالم المشاريع على السياسة الخارجية) ووزارة الخارجية بصياغة تصوّر عما يمكن أن يسمى «المنطقة الكبرى» وهي منطقة يجب أن تخضع لمصالح الاقتصاد الأمريكي، ويجب أن تشمل على الأقل نصف الكرة الغربي، والشرق الأقصى، وبلدان نفوذ التاج البريطاني السابقة.

يجب ضمن نطاق الممكن تطوير هذه المنطقة الكبرى لتغدو نظاماً إجمالياً يشمل في كل الأحوال أوروبة الغربية، ومكامن الطاقة الوحيدة في الشرق الأوسط التي أخذت تنتقل إلى ايدي الأمريكيين» (نعوم تشومسكي: الايديولوجية والسلطة» ص ٢٠).

يتضمن المفهوم الأمريكي للأمن القومي نطاقَ نفوذ استراتيجي يقع داخل نصف الكرة الغربي (وهو نطاق يجب أن يُبعَدَ عنه الآخرون وخاصة أوروبة، حيث أن النفوذ الاستراتيجي يتطلب أيضاً الرقابة الاقتصادية)، كما يشمل السيادة على المحيطين الأطلسي والهاديء، ونظاماً واسعاً من القواعد الخارجية لتوسيع الحدود الاستراتيجية، والنهوض بالقدرة الأمريكية؛ إلى جانب نظام أكثر اتساعاً أيضاً لحقوق العبور (ترانزيت)، بهدف تسهيل تحويل القواعد التجارية إلى قواعد عسكرية، والوصول إلى مصادر الثروات والأسواق في معظم أرجاء أوراسية وحظر دخولها على أي عدو محتمل، مع المحافظة على التفوّق النووي. هذا التصّور الاستراتيجي يتيح فهماً أفضل لديناميكية الحرب الباردة بعد العام ١٩٤٨ (ملفين لفلر M. Leffler «الولايات المتحدة والأبعاد الاستراتيجية لمشروع مارشال»، التاريخ

السياسي، صيف عام ١٩٨٨) وتلعب سياسة فرط التسلح دوراً حاسماً في هذه البرمجة:

«إذ أن من البديهي وجود إمكانات للانفاق المستمر على التسلّح في هذه البلاد» (مجلة وول ستريت عام ١٩٥١)، والنفقات العسكرية الأمريكية تنشط بطريقة لا يستهان بها، الانتاج الصناعي الأوروبي، وشراء المعدات الاستراتيجية الخام من قبل المستعمرات الأوروبية خفّض عجز الدولار الأمريكي بنسب بلغ من شأنها إيقاف معونة مشروع مارشال لبريطانية العظمى في العام ١٩٥٠ ـ بالرغم من أن تأثيراته على المدى الطويل كانت على النقيض، في رأي هوغان Hogan ففي وضع اليابان، لعبت النفقات العسكرية الأمريكية وخاصة في حرب كوريا دوراً رئيساً في تركيز الوضع الصناعي بعد الحرب؛ واستفادت كوريا الجنوبية بالطريقة نفسها من حرب فييتنام، كما استفاد في الوقت نفسه حلفاء الولايات المتحدة الآخرون.

كان دور العالم الثالث أن يخدم حاجات المجتمعات الصناعية. ففي أمريكة اللاتينية كما في كل مكان آخر، كانت «حماية مواردنا الطبيعية ضرورة أساسية» كما يذكر جورج كنعان، ويستأنف: «ومنذ أن غدا تهديد مصالحنا يصدر بصورة رئيسة عن السكان المحليين، فإن الردّ غير المناسب يمكن أن يتكشف عن عواقب غير سارّة ـ يقصد بذلك القمع البوليسي من قبل السلطات المحلية ـ لكن الإجراءات الرادعة الحكومية تخدم أهدافنا، ولذلك يجب عدم التأثر كثيراً في حال قسوتها، وبصورة عامة «من الأفضل أن نضع في السلطة نظاماً قويّاً بدلاً من أن نجازف بحكومة متحررة تظهر التسامح والهدوء الملائمين للشيوعيين».

وفي الخطاب الأمريكي، فإن كلمة «شيوعيين» تستخدم كتعبير فني يعني الزعماء النقابيين، ومنظمي الجماهير الفلاحيّة، وجمعيات التعاضد التي يوجهها الكهنة، وجميع أصحاب الأهداف «غير الصحيحة سياسيّاً». أما

الأهداف الجيّدة فتحدّد، على أعلى المستويات، بوثائق سريّة للغاية. والتهديد الأكثر خطورة على المصالح الأمريكية يأتي من «الأنظمة القومية» التي تستجيب للضغوط الشعبية والتي تهدف إلى تحسين مباشر لمستوى الحياة القليل الارتفاع بين الجماهير، وإلى تنويع الاقتصاد، وهذه المتطلبات تتعارض مع حاجتنا لحماية مواردنا، وكذلك أيضاً مع اهتمامنا بتهيئة مناخ مناسب للتوظيفات المالية الخاصة. وتأمين أرباح معقولة لأولئك الذين يأتون برؤوس الأموال الأجنبية (تقرير مجلس الأمن القومي ٥٤٣٢، ١٨ آب عام ١٩٥٤).

في كانون الثاني عام ١٩٩٠، ووفقاً لوزير الدفاع ريك شيني الذي يشاطر الرئيس بوش وجهة نظره: «فإن الولايات المتحدة محتاجة دائماً إلى أسطول هام (وإلى جميع قوى التدخل بشكل عام) لمجابهة النزاعات الهاجعة ولحماية المصالح الأمريكية في آسية وأمريكة اللاتينية على سبيل المثال.

ستكون قدرتنا العسكرية عنصراً رئيساً في توازن القوى، لكنها ستتوطّد بطريقة مختلفة. إذ من المحتمل ألا يكون الاتحاد السوفييتي هو المجابه لقواتنا المسلحة وإنّما العالم الثالث، وهذا ما يتطلّب طاقات جديدة ومقاربات متميّزة».

* * *

في التطورات الحاليّة للسياسة الاقتصادية في فلسطين، لم يحدث في أيّة لحظة أي اختراق لما اصطلح على تسميته «سيرورة السلام» (وهي تسمية ظاهرة البطلان إذ لا يمكن أن يعمّ السلام إلا بالتطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة التي تنتهكها اسرائيل دوماً، وخاصة ما يتعلق منها باحتلال الضفة الغربية ونشر المستوطنات اليهودية فيها، ووضع مدينة القدس).

كتب نعوم تشومسكي في «الديمقراطية المعاقة»

أتمّت إسرائيل والولايات المتحدة مساعيهما الدبلوماسية الخاصة بهدف إبعاد خطر أيّة سيرورة سلام صحيحة. ففي أيار عام ١٩٨٩، اقترح الائتلاف الحكومي بين الليكود وحزب العمل «خطة شامير» وهي في الحقيقة خطة

شامير - بيريز، والمبادىء الرئيسة لهذه الخطة هي التالية: «لن توجد دولة فلسطينية أخرى في قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن» و «لن تجري إسرائيل أيّة مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية (OLP). «لن يُطرأ أي تغيّر على وضع يهوذا والسامرة وغزة خارج نطاق الخطوط الموجهة التي أشارت إليها حكومة إسرائيل» التي ترفض حقّ تقرير المصير للفلسطينيين؛ بعكس ما يعتقد الأردنيون، والفلسطينيون والأوروبيون، وآخرون غيرهم من المضلّلين. إذ أن تعبير «لن توجد دولة فلسطينية أخرى» يعكس الرأي الأميركي - الإسرائيلي الذي يقول بوجود دولة فلسطينية سابقة هي الأردن. وهذه المبادىء الأساسية اشتملت على «اللاءات الأربعة» في برنامج حزب العمل: لا للعودة إلى حدود عام ١٩٦٧، ولا لإزالة المستوطنات، ولا للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا للدولة الفلسطينية. وتدعو الخطة بعد ذلك إلى «انتخابات حرّة وديمقراطية» في ظلّ الاحتلال العسكري الإسرائيلي، واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية.

أقرّت الولايات المتحدة هذا المشروع، وذكر جيمس بيكر «كان هدفنا الدائم العمل في اتجاه مبادرة شامير، وليس لدينا أيّة خطة أخرى، ولا أيّ اقتراح آخر» وفي كانون أوّل عام ١٩٨٩ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية خطة بيكر، وهي تقضي بأن تتفاوض إسرائيل في القاهرة مع مصر وبعض الفلسطينيين المقبولين المأذون لهم بمناقشة شروط تحقيق خطة شامير، ولا شيء آخر غيرها. (نعوم تشومسكي: الديمقراطية المعاقة).

الواقع أن السياسة الأمريكية موجهة عن بعد «باللوبي» الإسرائيلي القوي في الولايات المتحدة والذي تسميه صحيفة نيويورك تايمس «اللوبي الأكثر فعالية... والقوة الرئيسة في السياسة الأمريكية المتعلّقة بالشرق الأدنى». تقدّر «نيويورك تايمس» أن اللوبي يمكن أن يعتمد على ٤٠ إلى ٤٥ سناتوراً كحدّ أدنى وعلى ٢٠٠ عضو من أصل ٤٣٥ في الكونغرس.

يمثل اليهود الأمريكيون ٢،٦٪ من السكان، ولكنهم وفقاً لمجلة «فوربس» يمثّلون ٢٠٪ من كبار الأثرياء (أصحاب الملايين)، وهم مستعدون لمكافأة كل اقتراع ملائم لإسرائيل وفقاً لتوجيهات لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (AIPAC) وقد كان تحت تصرفها في العام ١٩٨٧، مبلغ ٦،٩٠٠،٠٠٠ دولار (صحيفة وول ستريت، عدد ٢٤ حزيران عام ١٩٨٧).

بتأثير هذا اللوبي يخصص لإسرائيل /٣/ ثلاثة مليارات دولار باسم مساعدات اقتصادية وعسكرية (وهذا ما يمثل ٧٠٠ دولار لكل إسرائيلي في السنة)؛ بينما تتلقى أفريقية، باستثناء مصر /٢/ دولار لكل شخص في السّنة (سِرْج حليمي: صحيفة «لموند» الدبلوماسي، آب عام ١٩٨٩).

* * *

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، غدا الهدف المركزي للسياسة الأمريكية وضع اليد على البلدان النامية.

كانت وقفة عنيفة قد اتخذت في السابق لتكون عبرة لصدّ جميع محاولات بلدان الجنوب لاستخدام مواردها الوطنية في خدمة شعبها، وتمثّلت في أسقاط الرئيس مصدّق في إيران واعادة الشاه لحكم البلاد.

اعترفت وسائل الإعلام بالتهديدات الموجهة للحركات الوطنية، فنجاح الإنقلاب الذي ساندته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) في قلب النظام الإيراني البرلماني الذي أقامه الرئيس الوطني المحافظ مُصدّق، وإعادة سلطة الشاه أتاح للشركات البترولية الامريكية أن تحظى ب ٤٠٪ من الامتيازات البريطانية البترولية في إيران. وعلّقت «نيويورك تايمز» على الحدث في مقال افتتاحي اعتبرت فيه القضية خبراً ممتازاً» مهما كانت كلفته بالنسبة «لجميع الأطراف ذات العلاقة (وخاصة الإيرانيين) وهو يُعلّم الكثير إن استوعبت دروسه، وتتجلّى عبرته الرئيسة فيما يلي (وكانت الصحيفة صريحة في كلماتها):

يُجدر بالدول النامية التي تمتلك ثروات طبيعية هامة أن تتأمل جيّداً هذه العبرة: إنّ اتباع أولئك الذين يعظون ويحثون على القومية الجامحة يكلف غالياً، وربما كنا نغالي إن طلبنا من التجربة الإيرانية أن تردع آخرين من أمثال مصدّق عن محاولة الاستيلاء على السلطة في بلدان أخرى، لكنها ستمنح الفرص الملائمة للزعماء الواعين للنظر إلى الأشياء على المدى الطويل واستخلاص فكرة واضحة عن أوليّاتنا». (افتتاحية «نيويورك تايمز» تاريخ ٦ آب ١٩٥٤).

كُيّف هذا الإطار العام على مناطق نوعيّة، وهكذا وفقاً لفريق جورج كنعان المخطط لسياسة وزارة الخارجية في العام ١٩٤٩، «كانت مهمة أسية الجنوبية الشرقية أن تؤمن المواد الأوليّة، وتفتح أسواقها لليابان وأوروبة الغربية» وقد قادت هذه المحاكمة مباشرة إلى التدخل الأمريكي في الهند الصينية لدعم الاستعمار الافرنسي أولاً، ثم للحلول محله، فقد خشي أن ينتشر استقلال فيتنام «كحُمّةٍ» وطنية في كل آسية الجنوبية والشرقية (عن مجلة التاريخ الأمريكي - أيلول عام ١٩٨٢).

وكان من الضروري، حيث لا يمكن الاشراف المباشر على الشرطة والجنود مباشرة، كما في نيكاراغوا بعد سوموزا أو في بناما، من قلب الحكومة، وإقامة نظام أكثر تساهلاً وتهيئة «جيش وفق الأصول» على طراز الحرس الوطني الذي أنشأه سوموزا وبقي لمدة طويلة أحد الجيوش المفضلة لدى الولايات المتحدة (تقرير CIA ١٣ أيار عام ١٩٦٥).

كانت برامج الكليات العسكرية تتغيّر وفقاً للأهداف، وهكذا أعلنت كلية الحرب البحرية أن دراسة استراتيجيات الحرب فيها ستركز على الحرب المدنية، والإرهاب، والأزمات «ذات الشدّة الضعيفة» مثل غزو بناما، أمّا الصنف الجديد من النزاعات «ذي الشدّة المتوسطة» مع وجود أعداء أقوياء من العالم الثالث فيتطلّب انتباهاً خاصّاً، إن أخذت بالاعتبار الحاجة الحيوية «لبسط

سلطة ما على مناطق أخرى والمحافظة على سهولة الوصول إلى الأسواق والمواد الأوليّة البعيدة «تصريح السناتور وليم كوهن من لجنة القوى المسلّحة» (عن مايكل كلار. القوى المسلحة الأمريكية في مواجهة الجنوب، ١ حزيران عام ١٩٩٠).

طرحت القضايا ذاتها من قبل قائد القوى البحرية ا.م. غراي A.M. GRAY وأعلن أن نهاية الحرب الباردة ستوجّه من جديد ببساطة سياسة أمننا في الخارج ـ إنّما دون تغيير الأسس، فنزاع الشمال والجنوب هو خط حدود فاصلة رئيس. يجب أن نحافظ على «طرق وصولنا بدون عوائق إلى الأسواق الاقتصادية في العالم كلّه، وعلى الموارد الضرورية لدعم حاجاتنا الصناعية». لذلك يلزمنا «قدرة موثوقة على الانبثاق المسلّح بقوى مؤهّلة بحقّ للحملات السريعة» تستطيع تنفيذ تشكيلة واسعة من المهام بدءاً من قمع التمرد حتى الحرب السيكولوجية مروراً «بإظهار القوة من جميع الأنواع». ويجب أن نتمثل دائماً في أذهاننا سرعة التطور التكنولوجي للأسلحة التي يمكن أن تمتلكها السلطات الإقليمية الجديدة في العالم الثالث، وعلينا إذن أن نطوّر قدراتنا العسكرية الموجّهة لاستثمار تطبيقات الالكترونيك والمورثات، والتقنيات الحيوية الأخرى... إن أردنا لأمتنا أن تؤكدّ مصداقيتها العسكرية خلال القرن القادم» (غراي: مجلة البحرية، أيار عام ١٩٩٠).

يشير المؤرخ ريتشارد ايمرمان R. IMMERMAN إلى «أن قوّة أمريكة وأمنها يتعلقان بصورة رئيسة بالوصول إلى الأسواق والمواد الأوليّة في العالم، وخاصة في العالم الثالث الذي يجب التحكمّ به بشكل وثيق (إيمرمان، التاريخ الدبلوماسي صيف عام ١٩٩٠).

ظهرت الإرادة السياسية في السيطرة العالمية بشكل أكثر ضراوة بعد تدمير العراق. وتوضح هذه الإرادة وثيقتان صادرتان عن البنتاغون، إحداهما تحت إدارة بول د. ولفويتز P.D. WOLFOWITZ، والأخرى تحت إدارة الأميرال جرميا

JEREMIA معاون رئيس لجنة قادة الأركان حرب، وهوذا ٤ نبذات منهما:

الولايات المتحدة، في النهاية، هي الضمان للنظام العالمي، وعليها أن تكون في وضع يمكنها من التصرّف مستقلة عندما لايمكن تعبئة فعل جماعي أو في حال أزمة تتطلب إجراءً مباشراً.

* علينا أن نتصرف لمنع انبثاق نظام أمن أوروبي حصراً يمكن أن يزعزع حلف منظمة شمال الأطلسي OTAN.

* يجب ادماج المانية واليابان في نظام أمن جماعي موجّه من قبل الولايات المتحدة.

* إقناع المنافسين المحتملين بالاستغناء عن الطموح إلى لعب دور هام. وللوصول إلى ذلك يجب على هذا النظام من القدرة الفائقة الوحيدة أن ينتشر بسلوك بنّاء وقوة عسكرية كافية لردع أيّة أمّة أو مجموعة أمم عن تحدي تفوق الولايات المتحدة، وعلى الولايات المتحدة أن تأخذ بالاعتبار مصالح الأمم الصناعية المتقدمة لمنع تحديها للزعامة الأمريكية أو بلبلة الوضع الاقتصادي والسياسي القائم». (ذكرت من قبل بول ماري دي غورمن - مدير مجلة «الدفاع الوطني، في «الموند السياسي» نيسان عام ١٩٩٢).

هذه الهيمنة التي بدأت بأكبر إبادة عرقية للهنود الحمر في أمريكة، وتوبعت بعبودية السود ومعاملتهم بأسوأ نظام تمييز عنصري، وحماية الدكتاتوريات الأكثر تعطشاً للدم في أمريكا اللاتينية، ثم في العالم أجمع من موبوتو في أفريقية إلى ماركوس في الفيلبين انطبعت أخيراً بيوم الحشر الرؤيوي في هيروشيما ومذابح العراق كما أنها كلّفت بتدّخلها المباشر، أو بواسطة عملائها التابعين أغلى الضحايا البشرية على مرّ العصور.

لن نذكر إلا بعض الوقائع الحديثة: أربعة ملايين قتيل في فييتنام، و٢٠٠٠٠ في تيمور الشرقية (أندونيسية) بدعم من الولايات المتحدة؛ و٢٠٠٠٠٠ في أمريكا اللاتينية من قبل «زبائنها» و ٢٠٠٠٠ في لبنان دون

ذنب وبفضل «الفيتو» الأميركي، ومئات الألوف في الفيليبين، و ٢٠٠٠٠٠ في أمريكة الوسطى.

بعض أمثلة من عديد غيرها:

حتى الصحفيون الأكثر رصانة، عندما ينظمون قوائم جرد هذه الجرائم يخلطون في حساباتهم الدولارات والأموات، وهاكم على سبيل المثال رسالة من هوغ سيدني Siadney.H من مجلة تايم إلى رونالد ريغان بخصوص نيكاراغوا:

إن نتيجة واقعة نيكاراغوا تشبه كثيراً ما تسعى إليه الولايات المتحدة عبثاً منذ مدة طويلة في حملتها «للدفاع عن الحرية». قليل من الخسائر في الجانب الأمريكي، ٣٠٠ مليون دولار فقط مساعدة للكونترا...» و ١,٣ مليون دولار للحرب الاقتصادية ويتابع سيدني: لامقارنة مع حرب فيتنام التي سببت مقتل ٥٨٠٠٠ أمريكي وإنفاق ١٥٠ مليار من الدولارات، وأمة غرقت في المرارة، وهزيمة قاسية»[١٢].

حول هذا المظهر الأخير (الموضح بجلاء بعد ذلك بحملات كوريا أو العراق أو الصومال أو غيرها) كَتَب وزير الخارجية دين أتشيسون وقد كان رائداً لها:

«إذا كانت سياستنا الحالية تصوغ الأماني للاحتفاظ بتايوان، فيجب عليها أن تخفي بعناية رغبتها في فصل الجزيرة عن القارة». وإذا وجب علينا التدخل عسكرياً فيجب أن يكون تدخلنا عن طريق الأمم المتحدة، مع نيّة معلنة بدعم طلب التايوانيين الشرعي في حقّ تقرير المصير (عن مجلة السياسة العالمية - شتاء ١٩٨٧ - ١٩٨٨).

وأكثر فعالية أيضاً ما تقوم به كتائب الموت لسحق كل احتجاج من أية جهة أتى حتى وإن كان من الكهنة:

ففي تشرين الثاني ١٩٨٩:

كتب الأب اينياسيو إلاكوريا رئيس الجامعة اليسوعية، الذي اغتيل فيما

بعد يصف بلاد السلفادور «كحقيقة ممزّقة مصابة بجروح شبه مميتة». كان مقرّباً جداً من المطران روميرو، وكان معه، عندما كتب هذا الأخير إلى الرئيس كارتر، ليطلب عبثاً إيقاف المساعدة لحكومة الانقلاب العسكري.

أعلم المطرانُ الأبَ إلّاكوريا أن رسالته تشير إلى عزم الطغمة العسكرية على شنّ حرب خاصة جديدة تهدف إلى الإبعاد بطرق أثيمة، لكل محاولة تنظيم شعبي بذريعة الشيوعية أو الإرهاب... «إنّها حرب خاصة ـ سواء سميت ضد التمرد أو نزاع ضعيف الشدّة، أو أطلق عليها توريات أخرى من الصنف ذاته، فهي ليست إلا إرهاباً عالمياً، تمارسه الولايات المتحدة سياسةً رسميةً منذ مدة طويلة، سلاحاً في الترسانة تستخدم من أجل مشاريع سياسية اجتماعية ذات نطاق واسع: (إلاكوريا: الولايات المتحدة ومايتعلق بالدكتوراه الممنوحة للمطران روميرو» آذار ١٩٨٥، أعيد طبعها في صحيفة اليسوعيين في نيكاراغوا: «انفيو» كانون الثاني ١٩٩٠).

كان المطران روميرو أسقف سان سلفادور قد اغتيل في آذار عام ١٩٨٠، وهو يقيم القداس في الكاتدرائية، بموجب مبادئ «الديمقراطية الأمريكية» على الدوام، التي تفرض الصمت على كل احتجاج.

لم يفاجأ أحد بمقتل المطران روميرو، بعد وقت قليل من رجائه الموجّه للرئيس كارتر لسحب معونته العسكرية للطغمة الحاكمة منبّهاً» إلى أنها تستخدم ذلك الدعم لنشر الظلم والقمع ضد منظمات الشعب المكافحة لاحترام حقوق الإنسان الأكثر بدائية. وضع المطران إصبعه على لبّ المشكلة الواجب التغلب عليها، وتجاوز التوريات والتظاهرات المقطّرة التي تهدف إلى إخفاء الوقائع. وطلب «ضماناً» من الحكومة الأمريكية بعد التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بواسطة الضغوط الاقتصادية أو الدبلوماسية، أو غيرها مما يشكّل خطراً على مستقبل الشعب السلفادوري». ولقي طلبه وعداً بإعادة تقييم المعونة المقدّمة للعسكريين الحاكمين، والبحث في أدلّة سوء استعمال

هذه المعونة..». وقُتل المطران، وقامت قوات الأمن بتدمير المنظمات الشعبية وارتكاب فظائع مُنكرة مثل مذبحة ريو سمبول التي سكتت عنها وسائل الإعلام العميلة للسلطة.

وُضِّحت استمرارية السياسة الأمريكية بتقرير عن كتيبة أتلا كاتل «وقد درّب جنودها لتنفيذ أوامر ضباطهم المكلّفين بمهمة قتل الرهبان اليسوعيين بكل برودة» كما كتبت مجلة «أمريكا وتش» في مقال بمناسبة الذكرى العاشرة لمقتل المطران روميرو، واستعرضت المجلة الأعمال الجسيمة التي ارتكبتها هذه الوحدة المختارة، «التي أنشئت، ودرّبت، وجهّزت من قبل الولايات المتحدة». وقد وصف أستاذ في الكلية الحربية الأمريكية في فورت بنينغ في جيورجيا هؤلاء الجنود «المتميزين بوحشيتهم خاصة». «كنا نجد صعوبة في تعليمهم أشر أعدائهم بدلاً من قتلهم وقطع آذانهم» وفي كانون أوّل ١٩٨١ شاركت هذه الكتيبة في عملية قتل خلالها مئات المدنيين في حفلة عربدة وذبح واغتصاب وإحراق جثث الضحايا ـ وقد بلغوا نحو ألف وفقاً لمكتب المساعدة القضائية الكنسي. واتهموا فيما بعد بقصفهم للقرى وقتل المئات من المدنيين ومعظمهم من النساء والأولاد والشيوخ الذين أغرقوا أو اخترقت أجسادهم رصاصات الرشاشات... الخ. هي ذي باختصار الحرب الخاصة في السلفادور منذ أوّل عملية عسكرية على نطاق واسع في أيار ١٩٨٠،عندما قتل /٦٠٠/ ستمئة مدني في ريو سومبول ومُثّل بجثثهم في عملية مشتركة للجيشين السلفادوري والهندوراسي: مذبحة كشفت عنها الكنيسة، ومحققو جمعيات حقوق الإنسان، والصحافة الأجنبية، أما وسائل الإعلام الأمريكية فإنّها لم تتطرّق إليها لأنّها تساهم في الحرب السيكولوجية التي كلفت بها.

أكّدت الجمعيات القانونية المدافعة عن حقوق الإنسان في رسالة وجهتها لشيني Cheney وزير الدفاع الأمريكي أن قتلة الرهبان اليسوعيين دربوا من

قبل القوات الأمريكية الخاصّة حتى الأيام الثلاثة السابقة للمذبحة؛ وذهب الأب جون دي كورتينا، عميد العلوم في الجامعة اليسوعية في السلفادور حيث قتل الرهبان إلى أبعد من ذلك، عندما أكّد أن الجنود الأمريكيين الذين حُشروا قبل ذلك بعدّة أيام في أحد فنادق السلفادور في حادثة أثارت كثيراً من الضجيج هم المدربون العسكريون الأمريكيون الذين دبّروا المؤامرة.

قبل ذلك بعدة سنوات أيضاً قامت كتيبة أتلاكاتل بمذابح آثمة بعد تدريبات أمريكية (اللجنة القانونية، رسالة بتاريخ ٢٠ نيسان إلى وزير الدفاع ديك شيني، السلفادور في سطور. وكذلك الكسندر كوكبورن: «ناسيون» ٤ أيار ١٩٩٠ والأب كورتينا: أيار عام ١٩٩٠).

* * *

بعد هذا العرض لتاريخ الولايات المتحدة بدءاً من أعمال النهب والقتل في طور نشوئها وحتى تلك التي جرت في السنوات الأخيرة من الضروري تقييم ما اتفق على تسميته «الديمقراطية الأميركية»، وتبديد الأوهام والأكاذيب التي نسجت حول «الحرية» التي تعد نفسها الضامنة لها، عبر العالم.

مايميز الولايات المتحدة أولاً داخل بلادها هو التباين المتزايد في الثروات وبالتالي في القدرات.

فمنذ العام ١٩٠٠، تمتلك ثُمن العائلات الأمريكية سبعة أثمان الثروة الوطنية (اندره موروا. «الولايات المتحدة» ـ نشر مطبوعات سيته ص ١٧٠).

ومنذ بداية القرن العشرين وصف جيمس تروسلو أدامز J.T.Adams تحت عنوان: «عصر الدينوصورات» السيادة الكلبية للمجمعات المصرفية والصناعية الكبيرة، الشبيهة بهذه الزواحف العملاقة التي صوّرها حديثاً فيلم يشكل نوعاً من قصّة رمزيّة عن العالم الذي أخذ يتطوّر بعدها.

واستمرت هذه التفاوتات في التزايد:

ووفقاً لتقارير البنك الدولي، فإن الثروات المدارة من قبل البلدان الفقيرة، والفقيرة جداً قد انخفضت بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ من ٢٣٪ إلى ١٨٪. وبيَّن تقرير البنك، العام ١٩٩٠، أن الموارد المنتقلة، في العام ١٩٨٩ من «البلدان النامية» إلى البلدان الصناعية وصلت إلى رقم قياسي، وتجاوز تسديد الديون بمبلغ ٤٢،٩ مليار، رؤوس الأموال المقدّمة، أي بزيادة ٣ مليارات دولار مقارنة مع العام ١٩٨٨؛ وقد هبط تقديم رؤوس الأموال من البلدان الغنية إلى أدنى مستوى له خلال ذلك العقد (البنك الدولي عام ١٩٩٠).

وضّح الصحفي دريك جاكسون D. Jackson من «بوسطن غلوب» نتائج ذلك، فوجّه الانتباه إلى أن صندوق الأمم المتحدة لإغاثة الأطفال، «اليونسيف U.N.I.C.E.F» يضع سويسرة في الصف الأول من الدخل نسبة للشخص الواحد متقدّمة على الولايات المتحدة التي تأتي في المرتبة الثانية؛ لكن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الثانية والعشرين فيما يتعلق بالحدّ من وفيات الأطفال، وهي بعد إيرلندة وإسبانية، بينما كانت في المرتبة العاشرة، العام ١٩٦٠، وهذه الوفيات تضاعفت عملياً بين الأمريكيين السود نسبة للمتوسط الوطني. وفي بوسطن تصل هذه النسبة في حي روكسبوري، الذي تسكنه خاصة أقليات عرقية، إلى ثلاثة أضعاف المتوسط الوطني تقريباً. وهذا مايضع روكسبوري، المعتبرة جزءاً من الأمة الأكثر غنى في العالم بعد سويسرة، في المرتبة الثانية والأربعين بالنسبة للحدّ من وفيات الأطفال.

في دراسة جرت للكونغرس ونشرت في آذار عام ١٩٨٩ يتبين أن «دَخْلَ خُمس سكان العالم الأكثر فقراً قد نقص بنسبة ٦٪ بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٧، وفي المدة نفسها ازداد دخل خُمس السكان الأكثر غنى في العالم بمقدار ١١٪، وهذه الإحصاءات تأخذ بالاعتبار نسبة التضخم وتدرُّجُ المبالغ

المقتطعة للضمان الإجتماعي. ودون ذلك يُعد نقص دخل الخُمس الأكثر فقراً بمعدل ٩,٨٪ وزيادة دخل الخُمس الأكثر غنى ١٥,٦٪.

يعترف التقرير نفسه بهذا «التمييز العنصري» الاقتصادي فيذكر «أن الهوّة قد اتسعت بين الأمريكيين الأغنياء والأمريكيين الفقراء خلال عقد الثمانينات بحيث أن مليونين ونصف من الأغنياء سيتلقون عملياً في العام ١٩٩٠، مايعادل دخل /١٠٠/ مئة المليون شخص الموجودين في أسفل السلم (إدارة الميزانية في الكونغرس ١٩٨٩).

- بيَّن رئيس برنامج الأمم المتحدة للتنمية (بنود PNUD) السيد جيمس غوستاف سبيث J.G.Speth، في مقابلة جرت مع صحيفة «ليموند Lemonde» أن التباين بين البلدان الغنية وبلدان العالم الثالث مستمر في الاتساع، وهو يفضح خرافتين، أولاهما أن العالم الثالث مستمر في تقدّم متزايد في النمو، وثانيتهما أن القطاع الخاص هو الحل الرائع لمشاكل النمو.

يقول السيد سبيث: «إن أوّل خرافة يجب نقضها هي أن العالم في نمو اقتصادي، وأنه بفضل عولمة الاقتصاد العالمي يسير من الحسن إلى الأحسن تحت قيادة نحو خمسة عشر تنّيناً». والحقيقة أن الدخل بالنسبة للشخص الواحد في أكثر من /١٠٠/ مئة بلد قد انخفض عمّا كان عليه قبل خمسة عشر عاماً، وهذا يشير إلى أن معيشة نحو ١,٦ مليار نسمة قد تدّنت عمّا كانت عليه في سنوات ١٩٨٠.

يضيف السيد سبيث: خلال جيل ونصف تزايد التفاوت بين الأكثر غنى والأكثر فقراً. فقد كان في بداية الستينيات /١/ واحد إلى /٣٠/ ثلاثين بين ٢٠٪ الأكثر غنى على الأرض و ٢٠٪ الأكثر فقراً، أما الآن فإنه /١/ واحد إلى /٦٠/ ستين، رغم أن الغنى الإجمالي قد ازداد.

كما أن العالم النامي ضحية خرافة ثانية «مؤذية» «هي الاعتقاد بأن القطاع الخاص يشكل العلاج الشافي الشامل»، بينما لايمكن أن ننتظر من التوظيفات

المالية الخاصة، مثلها مثل إجمال التبادلات، أن تقود إلى «عالم عادل»، إذ لايمكن إيجاد علاقة بين حاجات بلاد وبين رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الموجودة في تلك البلاد، فالخصخصة وحرية التداول، وإزالة القيود: وهي الكلمات الرئيسة للحرية الاقتصادية في نهاية هذا القرن تحفّز النمو لكنه «نموّ يترافق مع درجة كبيرة من الفقر، وعدم المساواة الأكثر ظهوراً، والبطالة المرتفعة».

- في جامعات المستوى العالي من التعليم يسود قانون السوق فإعالة الطالب والنفقات المترتبة على أهله تتراوح بين ١٠٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ فرنك للسنة الدراسية الواحدة أمّا في أوساط التعليم الجماهيرية «فإن نظام التربية الأمريكية سائر إلى الدمار» وفق لتقرير اختصاصيي جامعة كولومبيا (الاقتصاد الإجمالي، عام ١٩٩٠) و٤٠٪ من اليافعين الأمريكيين الذين يدخلون المدارس الثانوية Colleges يعترفون أنهم لايجيدون القراءة، و ٢٣ مليوناً من الشباب أميون.

- وفي المجال الصحي تمتلك الولايات المتحدة المستوصفات، والمشافي، ومراكز البحث الصحي، الأفضل في العالم، لكن نظام العناية الصحية فيها مفجع، فمن ناحية الحد من وفيات الأطفال رأينا أنها تشغل المرتبة العالمية الثانية والعشرين، ونسبة الإنفاق العام على الصحة يُعدُّ من الأكثر انخفاضاً بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).

وعدم المساواة يولّد التهريب والفساد وتقدّر الدوائر المالية الأمريكية أن ٢٠٪ من الضرائب الاتحادية لاتسدّد، وهذا يمثل بالنسبة للعام ١٩٨٩ مئة مليار دولار، وقد وصل هذا الوباء إلى قلب النظام نفسه: فخلال ١٠ سنوات، أي من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠، كان عدد القضاة الذين أدينوا بالتهريب والفساد يفوق العدد الإجمالي لأمثالهم خلال /١٩٠/ سنة الأولى من تاريخ الولايات المتحدة.

والخيار التفضيلي للأغنياء يقود إلى منحهم السلطة ويؤكّد جون جاي

Jay.J رئيس الكونغرس القاري وأوّل رئيس لمجلس القضاء الأعلى في الولايات المتحدة «أن من يملكون البلاد يجب أن يحكموها» فالنظام السياسي، كالنظام الاجتماعي، مصمّم ليخدم احتياجات الطبقات التي تحتكر الملكيّات.

والسياسة، التي تعتبر الضابط للمواطنية، قد دخلت في دوّامة التسويق: فلكل وظيفة ثمنها، وفي العام ١٩٨٨ بلغت الميزانية الدعائية لانتخابات مجلس الشيوخ ومجلس النواب /٥٠٠/ خمسمئة مليون دولار (أي عشرة أمثال الميزانية المماثلة لها في العام ١٩٧١).

تولّد هذه التباينات بين الترف المتغطرس لبعضهم، والحرمان المدقع للآخرين عنفاً يتعمم بشكل لايقاس مع التفجّرات المتفرّدة في الضواحي التي تعدُّ تصوّراً مسبقاً له. ففي نيويورك وفقاً لإحصاءات الشرطة، توجد وسطياً حادثة قتل كلّ أربع ساعات، وحادثة اغتصاب كل ثلاث ساعات، وترتكب مخالفة للقانون كل ٣٠ ثانية. مع أن نيويورك لاتأتي إلا في المرتبة العاشرة بين المدن الأمريكية في نسبة الجرائم. وفي العام ١٩٨٩، أحصيت ٢١٠٠٠ حادثة قتل في عموم الولايات المتحدة، وأكثر من مليون أمريكي في السجون، ونحو ثلاثة ملايين تحت المراقبة القضائية.

هذه هي نتيجة اقتصاد سوق وحشيّة حيث تسود فيها كما كتب هوبز في فجر الرأسمالية «حرب الجميع ضد الجميع» إنه منطق سوق دون قيود بالمنافسات التي تتمُّ بين الأفراد والجماعات الذين لايتطلّعون إلا إلى مصالحهم الخاصة، إنّه منطق حرب.

وتبدو الأزمة البنائية للعالم الثالث بصورة خاصة شديدة العمق في أمريكة اللاتينية فتورّط الولايات المتحدة الشديد في أمريكة الوسطى منذ العام ١٩٧٩ كان نتيجة استراتيجية نموّ قائم على زراعة موجهة نحو التصدير، وهي تقتضي تنقلات بين السكان الريفيين، وتعديلات في العمق للعلاقات بين الفلاحين

والأرض تحطم المجتمعات التقليدية دون إيجاد نظام مستقرّ صالح للحياة والبقاء بديلاً لها. والتمدّن في أمريكة اللاتينية (٤٩٪ من السكان في العام ١٩٦٠ يقطنون المدن، وقد بلغوا في العام ١٩٨٩، ٧٠٪، وبقية العالم الثالث يعكس الفقر الريفي المتزايد، المنتقل إلى مدن مكتظة بالسكان المهمّشين. ومنذ نهاية سنوات ١٩٧٠ المتميزة بأزمة الديون، وانخفاض حدود التبادل بالنسبة للمنتجات غير الطاقية، مافتئ عدم الاستقرار يتعمّم (تقرير البنك البيأمريكي للتنمية ـ واشنطن عام ١٩٩٠).

ـ في العام ١٩٨٨ سدّد العالم الثالث بمجمله، فوائد وأقساط ديون، مبلغ ٥٠ مليار دولار زيادة عما تلقّاه من توظيفات ماليّة.

بعد هذا العدد من الجرائم وأعمال القرصنة، هل يمكن اتهام من يكشف عنها «بمعاداة أمريكة»؟ نعم بشرط الاقتناع بأن معاداة أمريكة تعني الرفض للخضوع لها (كريستيان دي بري ـ «الاكسبريس» عدد (٧) شباط عام ١٩٩١)[١٣].

وهذه السياسة عامة «في الحزبين الرئيسيين».

والواقع أن الولايات المتحدة تعطي المثال الأكثر جلاءً عن سيادة الحزب الواحد، وهو حزب الأعمال والمشاريع بقسميه المسميين، بقلب المعنى «جمهوريين» و«ديمقراطيين» الذين ما من فروق بينهما، باستثناء شعاريهما المثيرين للسخرية «الحمار» و«الفيل». فما من مشاريع إنسانية مختلفة، أو بالأصح ما من مشاريع إلا زيادة الاستهلاك والإنتاج، إلى أبعد حدّ في بلادهم، على حساب بقية البلدان الأخرى، وبشكل صريح يعلنونه دون مواربة. وقد بدأ تدمير العالم، من أجل تأمين حاجات الاقتصاد الأمريكي بالطبع، من أمريكة اللاتينية.

ويقتضي الأمر في الوقت الحاضر، تمييزاً على النطاق العالمي، إن كانت كل أمّة ستغدو بورتو ريكو جديدة دون أي مشروع إنساني إلا الامتثال والخضوع للولايات المتحدة وهذا مايبدو بالتفكك ضمن أوروبة نفسها، في الاقتصاد،

والسياسة، والثقافة، سواء أكان ذلك في انكلترة أو فرنسة أو إسبانية أو إيطالية، وكلّها من الدول الموقعة على معاهدة مايستريخت التي تجعل من أوروبة «الدعامة الأوروبيّة لحلف الأطلسي، وعليها بهذا الصفّة أن تؤمن له القوى المتممة لتدخله، من العراق إلى الصومال».

وهي كلها تخضع للاتفاقيات العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات GATT) (المسماة مجدّداً المنظمة العالمية للتجارة «OMC» وللبنك الدولي، ولصندوق النقد الدولي (FMI) الذي يفرض على سبيل المثال، على دول العالم الثالث التبعية السياسية، والشقاء من أجل تسديد ديونها، ولكنه يقبل دون أدنى اعتراض ماتفرضه عليه أكبر دولة مدينةٍ له في العالم وهي الولايات المتحدة.

إلى متى يرضى العالم بهيمنة البلاد التي تعد فيها نسبة الإجرام الأكبر مستوى؛ والتي قرر مجلس القضاء الأعلى فيها، في حزيران عام ١٩٨٩، إمكان الحكم بالإعدام وتنفيذه على فتيان قاصرين في السادسة عشرة من عمرهم، وهذا مايطبق في ٢٤ ولاية، حيث نفذ الحكم بـ ١٨٢ شخصاً بالكرسي الكهربائي، أو شنقاً، أو خنقاً بغاز سام، منذ العام ١٩٧٦، وحيث ينتظر ٢٥٠٠ محكوم بالإعدام في زنزاناتهم تنفيذ الحكم؟ ولكن ماهو أسوأ من ذلك، في حقبة تلعب فيها تقنيات الإعلام (وخاصة التلفاز وقريباً «الأوتوسترادات الالكترونية (الانترنت؟)») الدور الحاسم في تحريك «الرأي العام»، هو غزو «المعلّبات» الثقافية الجاهزة لتحطيم كل الثقافات في العالم.

فمسلسلات دالاس ومادونا، وشوارتزنغر، و«الدينوصورات» والاكسترميناتور و«يوم الاستقلال»، وروسشنبرغ، وكوننغ بالألوان، والأشرطة المصوّرة الأمريكية المتحركة ومثيلتها اليابانية التي لم تعد تقصُّ حكاية «فتاة الثلج الأبيض» بل بوباي ودونالد، و«رولنغ ستون» تغزو البندقية بكنتالات من القمامة والمواء، والضجيج، والعجيج، والروك من عيار ١٢٠

دسيبل وهي تعمُّ بصفاقة الشاشات والمدارس، بحيث تنسي شبابنا رابليه، وسرفانتس، وشكسبير، ونيتشه ودوستويفسكي.

غدا ماكدونالد، والكوكاكولا، وديزنيلاند، والنايت كلوب رموز اللامعقول والرتابة في عالم خلق الرامايانا(*) ومسرح نو(**)، والرقص الأفريقي أو الأمريكي ـ الهندي الأصيل وملحمة جلجامش(***)، وأشعار رمبو(****).

هل تعني الحداثة الإهمال، والاستخفاف، والتصرف الصبياني لحساب الأميّة الثقافية والجهل المعمم آلياً ومعلوماتياً؟

ـ يا كهّانَ وحدانية السوق وعبادةِ المال الكبار، هل سنرضى بأن يغدو «الأطفال الذَهبيون Golden boys»، وقد انتابهم الذبول في الولايات المتحدة، طليعة الانحطاط؟

لاتظهر هذه العقلية فقط، بالاعتماد الحالي على أن هذه الأرض الواسعة والغنية، والحربين الأوروبيتين اللتين أجريتا تدفقات الذهب نحو أمريكة عبر الأطلسي، أوحت إلى الطبقة الحاكمة الأميركية بفردية لاحدود لها (كما كانت لمدة طويلة «بلادهم») وهي تتجلّى بواقع أنها تعيش فوق إمكاناتها بكثير: فاستغلال العالم، كمذبحة الهنود الحمر وطردهم من قبل، لم يكفها. مما انتهى بالولايات المتحدة، وهي البلاد الأكثر غنى في العالم، إلى أنها مدينةٌ بمبلغ ٣٠٠٠ مليار دولار، ديناً عاماً، وبمثل هذا المبلغ ديوناً خاصة. أي أن ديونها تصل إلى ثلاثة أمثال ديون جميع بلدان العالم الثالث تقريباً.

أمر آخر لايقلّ دلالة وهو تقليد، قد يكون عائداً إلى أيام اقتناص الهنود

(*) الرامايانا: ملاحم هندية امتدت من القرن الخامس ق.م حتى القرن الخامس عشر م. حول حياة راما.

(**) جلجامش: ملحمة أشوريّة شهيرة اصطبغت بها الأساطير السورية حول الخلود.

(***) مسرح نو مسرح غنائي ديني ياباني.

(****) رامبو: عام (١٨٥٤ ـ ١٨٩١) شاعر فرنسي شهير (المترجم).

الحمر، بتملّك الأسلحة الخاصة، حتى الأوتوماتيكية منها (وبقدر مايوجد من المواطنين في الولايات المتحدة).

هذا التملك شائع حتى لدى الشباب: وتتجلى الوحشية في العلاقات البشرية بعدد الفتيان الذين يلقون الموت في نزاعات بينهم يستخدمون فيها الأسلحة النارية. في آخر تقرير لصندوق رعاية الطفولة (CDF) وهو المنظمة الرئيسة لحماية الأولاد في الولايات المتحدة، وصف للخط البياني الصاعد باستمرار لعدد القتلى بأسلحة نارية في حوزة الأولاد واليافعين. فبين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩١ قتل نحو ٥٠٠٠٠ أمريكي تقل أعمارهم عن تسع عشرة سنة (٩٠٠٠ منهم بعمر يقلّ عن أربعة عشر عاماً، و ٤٠٠٠٠ بين الخامسة عشر والتاسعة عشر) بالرصاص نتيجة أحداث عارضة وجرائم مختلطة. وزاد عدد الموقوفين، في الفترة ذاتها، ممن تقل أعمارهم عن تسعة عشر عاماً بتُهَم جناية وقتل بنسبة ٩٣٪، وهم غالباً من الشباب الذين يقتلون أو يجرحون شباباً آخرين. ويأتي القتل الآن، بعد الحوادث (التي لاتشمل الأسلحة النارية)، والسرطان، في المرتبة الثالثة من أسباب موت اليافعين.

يَقسُم «تمييز عنصري اقتصادي» حقيقي أمريكة إلى قسمين، ففي قسمها الفقير لايجد (٨/١) ثمن الأطفال مايسدّ جوعهم، ومعدّل الوفيات بينهم في الأحياء الفقيرة جداً مستمر في الصعود بحيث أنه يتجاوز تلك النسب التي عرفت في بلدان مثل سريلانكا، أو بناما، أو شيلي، أو جمايكا.

ويصادف في ظل **الكابيتول** أحياءٌ تعاني من كل أشكال الشرّ في المدن: العنف، والجنوح، والشقاء، واليافعات الأمهات، والمؤسّسات المدرسية الهزيلة، وكل ذلك ضمن جوّ تسوده المخدرات، **وواشنطن** بالتأكيد تحظى بإحدى أضخم ميزانيات الرعاية الطبيّة في البلاد لكن النظام الصحي فيها يعاني من تردّي الوضع الاجتماعي، فحالات الإجهاض والولادة قبل الأوان تكثر خاصة بعد أوّل الشهر أي بعد توزيع الإعانات الاجتماعية، أما في النصف

الثاني من الشهر فيجب مجابهة نموذج آخر من المشاكل، فالإعانة قد نفدت، وبالتالي لايوجد طعام، وأقبية المستشفيات، المخصّصة عادة لمشاريع العناية الصحية بالأطفال، تعج بالجياع. (مجلة التضامن الجديد العدد ٤ ـ ١٢ تشرين أول عام ١٩٩٤).

والعنف المستوطن في تلك البلاد يمارس فتكه حتى في أوقات تسلية ومرح الشباب.

فالدكتور ريلمان Relman أسس مع رفاقه في العام ١٩٧٢، ضمن منظمة عيادات اشبيري **مستوصفاً للروك** Rock Med أي تنظيماً طبيّاً يهتم بالعناية في المكان بالجرحى والمصابين أثناء حفلات الروك. وقد كتب الدكتور ريلمان من سان جوزه في كاليفورنية هذا الوصف عن عمل مستوصفه:

«كان فريق اللارسن Les Larasen يهزّ صفوف ملعب الكرة الطائرة العائد لجامعة الولاية وكان تآلف أنغام القيثارات الكهربائية في هذه الحفلة الموسيقية الصاخبة كقرع المطارق. والأرض دوّامة يدور فيها الشباب بعضهم حول بعضهم الآخر والعرق يتصبب منهم. وفي إحدى غُرف الدهاليز (الكواليس)، وضع دافيد ريلمان قفازيه البلاستيكيين، وبدأ يفرز المصابين، هوذا شاب في الحادية والعشرين من عمره، والجذع عار، وعلائم سحج وجروح حديثة العهد في قحف رأسه، وقد رُضّت ذراعه باصطدامها بأحد الحواجز، ويبدوأن أحد عظام يده اليسرى مكسور؛ وهوذا شاب آخر يرتدي قميصاً مطبوعاً بإشارة «مؤسسة الإصلاح الاتحادية» وقد ظهر جرح دام فوق عينه اليسرى».

والدكتور داف D. Dave كما يُقدّم نفسه لمرضاه الجدد هو **طبيب روك**، وما أن يحلّ المساء حتى يتوجّه للعناية بالجرحى والمشوّهين في حفلات الرقص الصاخبة يضمد الأنوف المحطمة، ويخفف آلام الرضوض والإلتواءات. ويوجّه المصابين بكسور في الأطراف أو شجوج في الرأس ـ وهم ليسوا قلّة ـ إلى

المشافي (مجلة التضامن الجديد ـ تشرين أول عام ١٩٩٣).

هذا النوع من الموسيقى لايؤدّي بصورة عامة في أوروبة إلى أحداث عنف، غير أن العرض الأول لروك ودستوك Wood stock من فرقة Pink Flayd، في ساحة سان مارك في قلب البندقية Venise جعل المدينة في اليوم التالي تبدو وكأنها قُصفت بكل محتويات صناديق القمامة.

لن ننسى في أية لحظة «أمريكة الأخرى»، أمريكة إمرسون Emerson وتورو Thoreau وجون براون J.Brawn ولينكولن Lincoln الذين نهضوا يحاربون العبودية، ولكن «أمريكة الأخرى» الآن غائبة عن ساحة الرؤيا: فتورو قد انسحب من هذا العالم، بعدأن كتب «والدن، أو الحياة في الغابات» ليسعى في الطبيعة مفتشاً عن «اتصال مباشر» مع الله، كما كتب صديقه إمرسون Emerson، ولن ننسى أنّه عاد إلى المدينة ليكتب مؤلّفه **«العصيان المدني»** الذي أشار غاندي إلى أنّه استوحى منه.

هؤلاء جميعاً «هُمّشوا أو اعتبروا من المتمرّدين: فتورو لجأ إلى عمق الغابات، ثم رفض أن يسدّد الضرائب لمدينته: لأنه ـ كما كتب ـ «أضاعَ وطنه».

وإمرسون استقى حكمته من باهغافاد جيتا Bahgavad Gita على نهر الغانج وليس من بوتوماك.

ولنكولن قتلته المؤسسات.

ولن ننسى ذلك الرتل الكبير من المفكّرين السود الذين من دوبوا Dubois حتى مارتن لوثر كينغ Martin Luther King كشفوا لنا عن وجه أمريكة الجميل الذي تألّق في بداية القرن العشرين مع «نهضة هارلم».

ولن ننسى «كبار الشهود» من المخرجين السينمائيين مثل فورد Ford في **«عناقيد الغضب»**، ولا ذلك الذي تجرأ على تفكيك آليات المؤامرة التي أودت بحياة **الرئيس كيندي**.

كما لن ننسى أيضاً ذلك المخرج الذي أعاد للأذهان صورة مذبحة «الركبة الجريحة Wounded knww» التي سحق فيها الجيش الأمريكي مقاومة السيو Sioux.

لكن مايطغى حالياً على هذه الجزيرات من المعارضة البطولية بعد أفلام «الوسترن» التي تموّه مجازر مئة سنة وتصوِّرها ملاحم بطولية، هي أفلام العنف والرعب.

لانستطيع أن نقول شيئاً عن فلسفة الولايات المتحدة، حيث يخنق النظام صرخات البشر، بالوضعية Positivis التي لاتدرك إلا الظواهر، والذرائعية Pragmatisme التي لاتنظر إلا إلى المطالب والفوائد، مبتعداً عن قضايا الإيمان والأهداف السامية. ولن ننسى في هذا المجال المساهمة المبدعة للراقصين والراقصات الأمريكيين أمثال تيدشون Ted Shawn وروث سان دنيس Denis - Ruth Saint، ومارتا غراها Martha Graham الذين جدّدوا هذا الفن بتعبيرهم عما أراد أن يقوله شكسبير وميكائيل انجلو شعراً ونحتاً بإيقاع الرقص والموسيقى.

لكن في زمن هذه العبقريات فضّلت هوليوود أن تشهر فرد آستير F.Astaire وجينغر روجرز G.Rogers لتمسح بالنسبة للمستقبل آثار العمالقة.

ألا نتطرق أخيراً إلى الأدباء «المحرّمين» من أدغار بو Edgar Poe الذي أراد من أجل الخروج من عالم لايُعاشُ به، أن يهرب إلى «جنّات صنعيّة» وقصائد تبرق في الليل الداكن كاللآلئ السوداء. إلى الروائيين الذين يعكسون بقوّة فوضى العالم «الحقيقي» بسرد قصصي مبدع يهزّ فيه توماس وولف Thomas Wolfe أسس حياة غدت فريسة «الضجيج والغضب» أو هي في أدب فولكنر Faulkner ضحية الحروب والتمييز العنصري.

لن ننسى شيئاً مما حمله إلينا، وكذلك مما اقتلعه منا، خلال مئتي عام «الزحف نحو الذهب» الجارف للقارات والنفوس.

- إن شعباً دون ماض لايمكن أن يعطي إلا فتّاً دون جذور.

لولا آثار تلك الجماعات التي بقيت حيّة، ولولا الفن الأمريكي الهندي، رغم أن أروع إبداعاته قد صهرت من قبل الغزاة الذين لايقدّرون إلا وزن الذهب وحوّلت إلى سبائك، لولا فنّ المايا، والإينكا، والآزتيك، أو الأقدم منهم الذين تركوا، لحسن الحظّ شواهد من حجر تتجلى بفنهم المعماري وتماثيلهم، لكان مبدعو **أمريكة** هم من ازدهرت على أبواقهم موسيقى «البلو Blues» ثم الجاز من سود لويزيانا، ومن حملوا مشعل نهضة **هارلم** في مطلع هذا القرن من شعراء وفنانين وأمثال تلك المجموعة الإيطالية حول **فرلينغتي** Ferlinghetti في سان فرنسيسكو. باستثناء هذه المحاولات البطوليّة، التي يمكن أن نعدّد أمثلة أخرى عنها، لاقتصرت القدرة الاقتصادية للولايات المتحدة التي يثيرها الحسد والغيرة سعياً إلى تفوق ثقافي يمنحها حالة وتبريراً، بالنسبة إلى أوروبة، على السلبيات والانفصام.

أعطت أوروبة مثالاً عن الانفصام في أوقات إخفاق قيمها الخاصة، أمّا التجديدات الكبرى للثقافة الأوروبية فقد اتبعت على الدوام التكامل مع الماضي وتجاوزه.

لايوجد «انفصام» في التجديد الحقيقي الذي يتمثل الماضي. وأولئك الذين يحاولون بالإبتزاز، والإرهاب الثقافي فرض أردأ زيف لحداثتهم، على الأقلّ بواسطة التجار والتفاجين، يذكّرون بطرح القرن الماضي وسخريات بورجوازييه ضد بدع الانطباعيين، ناسين أن جميع الإنفصامات الكبرى قد لقيت المصير نفسه: فقد حلّت التعاسة على **رامبراندت** Rembraudt عندما كفّ عن مسايرة جماعات الفلمنديين الذين اشتهروا بغنى ألوانهم؛ وطوى نسيانٌ قرنيٌ غريكو Greco عندما فقد مكانه بين الرسّامين المتملقين «لكبار اسبانية» ونفّذ تحفه في مكان منعزل من طليطلة. ونقّاد «المؤسّسة»

هم الذين دقّوا ناقوس الخطر ضد مانه Manet بعد أن أشبعوا الرسام المجدّد شتائم. فكتب جول كلارتي في «الارتيست» مستخفاً «بذلك الموديل القبيح الذي لا يعلم من أين ألتقط...» وتحدّثت ابنة تيوفيل غوتيه في «الانتراكت» عن هذا النوع من الغوريلا الأنثوية». وخلص إدمون أبوت في «الصحيفة الصغيرة Lepetit journal» إلى القول: فليصمت السيد مانه فالسخرية قد عاقبت لوحاته.

لقد غفلوا أيضاً عن النُسَخ التي أعدّها مانه للوحة تيتيان «فينوس أوربن» في العام ١٨٥٦ في «قاعة الأوفيس في فلورنسة، قبل أن يغيّر الرمز من ربّة إلى عاهرة في لغة «الاوليمبيا» الجديدة في العام ١٨٦٣، مما أثار غضب الامبراطورة أوجيني. ونسوا أيضاً فضل المعلمين الفلمنديين على فان غوخ Van gogh عندما رسم «أكلة البطاطا» فأنزل فنّ الرسم من السماء إلى الأرض، واكتشف بعدها في باريس الملوّن القادر على النطق بجميع ضروب الآلام تحت الشمس.

كان الأكثر تجديداً من الرسامين التكعيبيين ذا حياة قصيرة جداً دفعت إلى نسيان اسمه إزاء المعاصرين الذين عاشوا من بعده كبراك Brague وبيكاسو Picasso وقد كتب جوان غري Juan Gris العظيم وهو الرائد الحقيقي لهذه التكعيبية التي استحوذت على كل اللوحات الفنية اللاحقة: «ميزة الفنان تتعلّق بكمية الماضي التي يحملها في فنه».

كان ماتيس Matisse يرسم بمهارة انغرس Ingxes. وبيكاسو يتجدّد بيسر بوسن Poussin.

كان رنيوار Renoir قد وضع تصميم لوحة «غداء على العشب» قبل أن يعمل بطريقة معاكسة للوحة «حفلة موسيقية ريفية» لجيورجين Giorgine مسجّلاً وثيقة ميلاد فن رسم جديد.

تعلّم ماتيس وماركه Marquet، قبل أن يغدوا مكتشفين أصيلين، المهنة في

محترف غوستان مورو G. Moreau الذي لم يكن أقل ابتذالاً في لوحاته عن فيكتور هوغو من بونا Bonnat في رسومه للوزراء، أو بوغيرو Bouguereau في مرح الحوريات.

يلّخص الرسّام بوفيه Buffet تطوّر «سوق الفن» بقوله: « الجهل في الرسم شيء ثابت، وكلّما كنت جاهلاً كلما اعتبرت طليعياً».

لافائدة من أن تتعلّم الرسم أو التلوين، فالشيء الرئيس أن تحيّر الناظر «بحيلة» جديدة حتى وإن كنت في الثمانين كما فعل مارسيل دوشامب(*) M. Duehamp في «لوحاته المبتذلة» كما في متجر كبير يعرض مساحيق الغسيل، المهم فيها التجديد بأي ثمن، فالمعيار ماليّ وليس جماليّاً.

المعيار الوحيد هو الغرابة التي تجذب عنجهية الزبائن الجدُد، وتتيح دخول استراتيجية التبذير إلى «سوق الفن»؛ هذه الاستراتيجية التي عبرّ عنها بدقة أحد التجار بقوله: «يجب بجميع الوسائل، وعلى الطريقة الأمريكية، نشر فكرة شيخوخة الأعمال الفنّية، وإقناع جامعي التحف بإلقاء لوحاتهم في اكياس القمامة واعتبارها موديلاً قديماً كالسيارات والبرّادات التي تأتي موديلات حديثة تزيح القديم منها (فوماروليي: «الوضع الثقافي» عام ١٩٩١).

إنّما فقط عندما تنهار جميع قيم الماضي كما حدث في حرب عام ١٩١٤ ـ عام ١٩١٨ الأكثر دموية بشكل لا معقول من كل ما سبقها، والتي أرجعت المنتصرين والمنهزمين ثلث قرن إلى الخلف، وزرعت بذور جميع الحركات الفاشستية، تبرز ابتذالات السخرية، كما فعل السورياليون عندما دشّنوا «مبولة عامة» في قلب باريس، تعبيراً عما يرونه من مظاهر النفاق في إقامة «النصب التذكارية لتخليد الشهداء»، وكما حدث في الطرف الآخر من

(*) مارسيل دوشامب: عام (١٨٨٧ ـ ١٩٦٨) رسّام فرنسي تأثّر بالتكعيبية ثم تحوّل منها إلى السريالية وأخيراً إلى مايسمى بحركة الدادا (المترجم).

أوروبة، عندما عرض مالفيتش(*)، في ترميز لإنتحار الحضارة، والفن الذي يدّعي أنه انعكاس لها، لوحة «مربع أبيض على أساس أبيض».

هذا ما عبرّت عنه الحرب آنذاك، انهيار عالم، بأخلاقه، وديانته، وفنّه، وكما كتب فلامينك(**): عندما أنهيت الخدمة العسكرية، انتابتني ثورة ضد جميع الأعراف المحدودة في مجتمع يخضع لقوانين أنانية، وضيّقة الأفق، ودفعتني حاجة شديدة في التعبير عن هذه الثورة بالكتابة أو الرسم، وكانت. أيّة صدمة، أو أيّة عقبة كافية لتفجير عواطفي.

كان الرسم بالنسبة لي منفذاً، أو خّراج تحويل، لولاه، لولا هذه «الهبة» لساء وضعي. القنبلة التي لم أستطع تفجيرها في الحياة ـ مما كان سيقودني إلى المقصلة ـ حاولت أن أفجرها في الفن، وفي الرسم... وهكذا أشبعت رغبتي في أن أدمّر التقاليد القديمة، وأن «أعلن العصيان» بهدف خلق عالم جديد».

وكان هذا هو عالم «اللون المجرّد» ونشوء حركة «الوحشيين» في الرسم. بعد ذلك بسنوات، وبذريعة دفع هذه المغامرة إلى حدّها النهائي، لم يستذكر جاكسون بولوك(***) إلا المظهر من هذه البدعة، ولم يكن لديه ما يعبّر عنه بهذه اللغة الجديدة إلا التأكيد بأنه «يعيد إلى الصدفة مكانها الأساسي» وهكذا راح يمدُّ لوحات قماشية أفقياً على الأرض ويصب عليها السوائل اللونيه بحركات علب مثقبة يجريها فوقها.

كانت السوق تختطف هذا المنتج، والنقّاد يقرّظون بأبّهة هذه «المدرسة الجديدة» المسماة «التعبيرية المجرّدة» وتقنيتها الجديدة في تقطرّ الألوان وما

(*) مالفيتش (كازيمير) K.Malevitch: (١٨٧٨ ـ ١٩٣٥) رسّام روسي ولد في كييف، رائد الفن التجريدي عرض منذ العام ١٩١٤ لوحته المعنونة: مربع أبيض على أساس أبيض (وهي حالياً في متحف الفن الحديث في نيويورك).

(**) فلامينك Vlaminck موريس عام (١٨٧٦ ـ ١٩٥٨) رسام فرنسي ـ أحد روّاد المدرسة الوحشية.

(***) جاكسون بولوك Jackson Pollock: عام (١٩١٢ ـ ١٩٥٦) رسّام تجريدي أمريكي (المترجم).

تعطيه من سطوح متموّجه كجُزَز الصوف توصل اللوحة إلى أسعار غير معقولة.

لإعطاء فكرة عن مساهمة هذا الفن في لعبة «الفقاعة المالية المتضخمة» التي تبتكرها المصارف ذات النشاط الواسع، والتي انتشرت في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية، يعطي دوميك Domeck في كتابة **«فنانون دون فنّ»** هذا المثال: في العام ١٩٩١، وفي قاعة «كريستي s'Christie» المشهورة عالمياً، عرضت «لوحة» لكونينغ Kooning أحد ممثلي «المدرسة التعبيرية المجرّدة» الأكثر شهرة مع بولوك Polloek، و مزرول Motherwell لدى وسائل الإعلام. وبيعت هذه اللوحة بمبلغ ٤٤ ٨٨٠ ٠٠٠ فرنك، وفي القاعة ذاتها، وحفلة البيع نفسها بيعت لوحة لرفاييل بمبلغ ٨٦٨٨٠٠٠ ف، وثالثة لتيتيان بـ ٥٧٢٥٢٠٠ ف ورابعة لغريكو بـ ١٢١٠٦٩٢٠ ف، وخامسة للاتور بـ ٤٩٩٥٠٠٠ ف، ثم لوحتان لقيرونيز بيعت إحداهما ب ٦٠٥٠٠٠٠ ف والثانية بـ ٥٤٧٦٠٠٠ ف، ورسمان لبوسين بيع أحدهما بـ ١٥٤٠٠٠٠ والآخر بـ ١٣٢٠٠٠٠ ف (مجلة موسم عام ١٩٩١ لدى كريستي).

جرت عملية مالية أخرى أكثر بريقاً، وهي تكرّس **«انتصار الفن الأمريكي»** (وهذا هو عنوان كتاب لساندلر ـ نشر كار عام ١٩٩٠). إذ عرضت لوحة لروشنبرغ Rauschenberg في السوق الأوروبية، للترغيب بها في سوق نيويورك ونجح التاجر ليو كاستيلي بالوسائل الخاصة بهذا النوع من العمليات أن يحصل للوحة على جائزة مدينة البندقية، للعام ١٩٦٤، التي تمنح كل سنتين.

يستحق تاريخ هذا «الفن الشعبي(*) Pop art» المستورد أن يُلخَص:

ففي العام ١٩١٧ أرسل الرسّام الفرنسي مارسِيل دوشامب إلى **جمعية**

(*) فن شعبي Pop art: نزعة فنيّة أمريكية تصوّر بيئة الحضارة المعاصرة بواسطة تجمع الأشياء اليومية ومقتبسات الصور الإعلانية (المترجم).

الفنانين المستقلين في نيويورك، «مغسلة» (هي في الحقيقة مِبوَلة) تعبيراً عن رد فعل على لامعقولية هذا العالم: كل شيءٍ لغو، والفن بالدرجة الأولى. كانت هذه هي البداية، في العام ١٩١٩، لحركة «دارا» التي تظهر فراغ وتفاهة المجتمع، ثم كرّر دوشامب إرسالياته فكانت دولاب درّاجة موضوعاً على وسادة، ثم حاملة صحون، ثم مشطاً أحاط به الصدأ. الخ...

هذا الارتكاس ضد لغو الحرب والعالم الذي ستؤدي الحروب إلى نهايته، ولَدت، مع تفكك المجتمع الأمريكي، المزدهر آنذاك اقتصادياً، لدى روشنبرغ وممثله التجاري ليو كاستيلي، فكرة جمع الأشياء المبتذلة، والفن الشعبي، مستخدمين كفكرة مبتكرة، بعد مرور سبعين عاماً، تلك المزحة التي أرادت التنديد بعصر ليجعلا منها «مدرسة» وأسلوباً فنياً.

عمد روشنبرغ إلى إلصاق طير محنّط على لوحة، بل وعنزة بذريعة العودة إلى الحقيقة العارية.

هذا الاستيراد من أوروبة لتفكك الفن وللمجتمع الأمريكي لم يقتصر في تأثيره الرئيس على تحويل السينما، مع بعض استثناءات من فن إلى صناعة، حرّضت على طراز حياة كامل، بدءاً من عنصرية «الوسترن» حيث «الرجل الطيب الهندي» هو الهندي الميت، أو «المتواطئ» مع الغازي، وحتى فيلم الرعب القائم على تقنية متحذلقة «بالتأثيرات الخاصة» التي غدت اختصاصاً في هوليوود وغير ذلك أيضاً من أفلام العنف مع مئة طلقة نارية في الساعة تعبر عن تفكك شعب، أو حضارة أو فن.

إحدى نتائج هذا التلوّث الثقافي الوارد من الولايات المتحدة طليعة الانحطاط كانت الارتفاع «بتشويه الآثار والنفائس» واعتبار ذلك فنّاً في مستوى الفنون الجميلة، كما كان الحال بالنسبة إلى «أعمدة بورن» في الباليه رويال، وتغليف الجسر الجديد (Pont neuf في باريس من قبل خريستو).

بدأ في ١٣ أيلول عام ١٩٨٢ تغليف الجسر الجديد، الذي يشكل بداهةً، باستخدام ٤٣٠٠٠ متر مربع من القماش المضاد للحريق، و ١١٠٠٠ متر من الحبال، مشروعاً ذهبياً، وكما قال عنه الكاتب ڤركوز: «إنّه بمثل أهمية الذهاب إلى أثينا لزيارة البانتيون ورؤيته مغلفاً». هذه المهزلة لم تكلف دافعي الضرائب الباريسيين إلا ١٩٠٠٠٠٠٠ فرنك.

لكن خريستو خسر في هذا المجال كما يخسر جواد السباق في اللحظة الأخيرة بتطاول رأس فقد نجحت أعمدة **بورن** بابتزاز ٢٢٠٠٠٠٠٠ فرنك للتباهي بعرض بثور قطعها المجزّعة في ساحة عرض القصر الملكي Palais Royal.

من اليسار أو من اليمين استمر منطق الجهل بعناد، بتشويه باريس تحت التأثير المشترك لعدوى المنطق التجاري الأمريكي والمصالح المضارِبَة للمؤسسات المكلّفة بالأعمال.

* * *

مارس الفنّ على الدوام وظيفة رئيسة في الحضارات، فهو مرتبط بشكل وثيق بالحقيقة، ويلعب فيها دور المحرّك كالإيمان عندما يكون أصيلاً.

إنّه يكشف للإنسان مظاهر نفسه أو مظاهر العالم التي حجبتها عنه الرؤية المعتادة لإظهار أحد الأمثلة من الأكثر شهرة، أي من التوافه الأكثر ظهوراً في وسائل الإعلام، فإن مثال آندي فارهول يُعدُّ نموذجياً؛ فهو بجريه على منوال تقنيات الدعاية، اعتمد طريقة الطباعة على أساس حريري لسلاسل من الصور ـ الآلية **لمارلين مونرو** متغيّرة مع تغيّر ألوان الحبر.

نحن هنا مع متناقضات الفن: فما من شيء فيها يحمل حقيقة تتجاوز مظهره، بل إنه بالعكس «يلتصق» بأدنى آليات الدعاية المتكررة، تلك التي يُغيَّب فيها الإنسان، على منوال دعايات «الكوكاكولا» أو «ماكدونالد». والحال أنّ قِلّة من النقاد تجرؤوا على القول: «الملك عار».

عندما خصّص مركز بوبورغ (مركز جورج بومبيدو في باريس) عرضاً تاريخياً لنشاطاته اجتذب، على مايقال، ٨٠٠٠٠٠ زائر، مقترباً من الرقم القياسي الذي يصل إليه مجمّع مخازن (الربيع Le Printemps) الكبير في فترة عيد الميلاد وبالعكس مايميّز هذا الفن من الفراغ «فنّ الحد الأدنى» كما تقول المجلات المتخصصة هو أن الناقد لايتحدّث عن العمل بقدر مايتحدّث عن نوايا مؤلّفه الذي يُغمَر بالألقاب الأكثر تفخيماً: «اللولبية Vortieisme» و«الأورفيّة(*) Orphisme» وزمرة «أفعى الكوبرا»، والرسم الأونطولوجي(**) الخ... بينما ما يقدّم لنا هو مجموعة أعناق زجاجات أو فيما يمثّل الأنسجة والمفروشات كتبة مختلطة من خيوط صوفيّة وحبال.

ما من شيء يدعو إلى اليقظة بل إلى التخدير، كما في حفلة موسيقية ترتفع فيها درجة الأنغام إلى ١٣٠ دسيبل (فلا يميّز الصحيح من الفاسد عندئذ، لأن الأذن تفقد، فيزيائياً، القدرة على التدقيق عند ٩٠ دسيبل). ودون الدخول في نقاش حول النوعية الموسيقية فإن سوناتة لشوبان تُعزَف بمثل هذه الشدة تحدث ذاتَ الخَدَر الحرج للشعور والنفس لأيّة معزوفة أخرى، خاصة بإضافة هذا الدوران الإيقاعي للكشافات الضوئية في القائمة التي تزيد من التأثير المخدّر.

وقد تعرّضت الهندسة المعمارية التي يفترض أن تكون إفرازاً لحياة المجتمع إلى طمس المعالم الإنسانية في عالم تطبع فيه المومس على صدارها «لا للمستقبل No Future»: وفي شارع بوبورغ نفسه الذي تتراءى في أفقه البعيد قباب أجراس كنيسة نوتردام تبرز هندسة تضمُّ أنابيب متعدّدة الأقطار والألوان تدفع إلى التفكير بمعمل لإعادة معالجة النفايات.

(*) الأورفية: نسبة إلى أورفة أحد أبطال الأساطير الإغريقية وابن أبولون.

(**) الرسم الأونطولوجي: Peintore onto logique: الأنطولوجية علم الكائن والرسم الأونطولوجي رسم يثير تصوّر الشيء من خلال رؤيّة تثير تصوّر كنهه. (المترجم).

هذا العناد في التجديد لمجرد التجديد، يقود في جميع المجالات إلى طرد الإنسان من الثقافة، وهنا المشكلة.

تجديدات «الفن الشعبي»، «والموجة الجديدة» «والرواية الجديدة»، «والفلاسفة الجُدُد»، أمور عابرة كالدعاية التي تتغنى بها لفترة مؤقتة؛ لكنها ذات علاقة بالاقتصاد السائد وقد حدّدها أحد العارفين بقوله: «الأمر المطلق هو تفريغ القضية «الفلسفية من الغائية» (ميشيل ألبير «رأسمالية ضد رأسمالية ـ نشر دي سوي. ص: ٢٣٠).

هكذا ولد مايسميه جيل ليبوڤتسكي G.Lipovetsky: «عصر الفراغ» لكن هذه الجريمة لاتقع على الشعب بل على مؤسساته وقادته.

لايوجد شعب سيء، وإنما شعوب مخدّرة؛ فالشعب الألماني الذي ولّد عديداً من العبقريات المبدعة في الثقافة والإيمان اللذين أثريا حياتنا، حُمِلَ على تعزيمات الموت خلال خمس سنوات.

وديماغوجية «الشعب المختار» تنزع إلى حرمان الأمريكيين من ذاكرة ماضيهم لتستمر في دفعه بتأثير «مخدّر» جماعي من التلفاز، والسينما والصحافة، نحو مغامرات جديدة «للتركيبة العسكرية ـ الصناعية التي يتغذّى غناها وقدرتها من الشقاء والهيمنة العسكرية والاقتصادية على العالم.

ونفاق سادة القارة يكشف عن استمرارية مأساوية منذ أن كتب كريستوف كولومب لملك إسبانية «الذهب أثمن من جميع الممتلكات: من يمتلكه يحصل على جميع مايحتاجه في العالم، بما فيها وسائل إنقاذ الأرواح من المطهر» وهي تمتد حتى زمن رونالد ريغان (ماك أليستر: «إسبانية والبرتغال» مينابوليس عام ١٩٨٤) وكان رونالد ريغان قد أعلن أن ازدهار الولايات المتحدة وقوتها هما دليل على **أنّها أمّة مباركة من الله** وقد تجرّأ مطران إسباني على شجب هذا التصريح، واعتبره «تجديفاً». لأن غنى الولايات المتحدة وقدرتها ليسا واردين من مباركة الله، وإنّما من استثمار العالم، وخاصة العالم

الثالث، بتبادلات غير متساوية، وفرض استيراد المنتجات الأمريكية، وغزو رؤوس أموالها للبلدان ذات اليد العاملة القليلة الأجور، وارتفاع معدّلات «قروضها».

هذه هي حصيلة خمسة قرون من الاستعمار، وخمسين سنة من نظام بريتون ـ وودز مع «بنكها الدولي» و«صندوق نقدها الدولي» ثم «منظمتها الدولية للتجارة»، ولكن إشارة الصليب ماتزال ترسم على مقابض السيوف كصَنم ممثل للذهب والموت.

بهذا، وبهذا فقط يتعلق الأمر.

الفصل الرابع

استعمار أوروبة والعوالم الثلاثة

اضطرابات وتدخّلات في العراق، ولبنان، والصومال، وفلسطين، والبوسنة وبالأمس كانت في بناما، غرنادا، ونيكاراغوا، وغداً ستجري في إيران، وليبيا وكوبا. كل ذلك بعد تفجّر الاتحاد السوفييتي من الداخل مبدلاً توازنات القوى التي كانت قائمة بعد سحق هتلر والتي خلقت عالماً «ثنائي القطب».

هل يوجد قبس هاد لفهم عصرنا، أي العلاقة الداخلية والعميقة التي تربط بين جميع القضايا العالمية، سواء التدخلات العسكريّة، أو دور صندوق النقد الدولي FMI، أو البنك الدولي، أو أوروبة مايستريخت، أو عودة الرأسمالية إلى شرق أوروبة، أو الأصولية المتزمتة المسلمة أو اليهودية أو المسيحية؟

بعكس «وسائل الإعلام» وخاصة التلفاز، التي تخدر الرأي العام وهي تقدّم له «مشاهد متغيرة الشكل واللون Kaleidoseope» للكوارث، وتلاطم «الوقائع المسبقة الصنع» والمبرمجة إعلامياً من تيميزوارا(*) حتى موغاديشبو، ومن سراجيفو حتى بغداد، يجدر بنا اكتشاف المغزى، ووضع الأحداث في مسارها التاريخي خلال القرون الخمسة الأخيرة، قرون الهيمنة المتزايدة للغرب على العالم كله.

بعد أقل من ثلاثة قرون من غزو أمريكة ونهب ذهبها الذي منح تصنيع أوروبة اندفاعاً لاسابقة له بدأت المغامرة التي نشأت عنها حالياً أكبر قوة في العالم وهي الولايات المتحدة.

(*) تيميزوارا: احدى مدن رومانية، وموغاديشيو: عاصمة الصومال (المترجم).

ويتميّز تاريخها، كما سبق أن رأينا، بعملين رئيسيين: **مذبحة الهنود الحمر**، للإستيلاء على أراضيهم، واستعباد السود للعمل في المزارع والمناجم.

وبطرق مماثلة تقاسمت الدول الأوروبية بقية العالم، وامتدت ملكية انكلترة من الهند حتى أفريقية الشرقية عبر الشرق الأوسط، وكانت لفرنسة أفريقية الغربية والهند الصينية، والمغرب وبعض مناطق أوقيانوسية، واستولى القياصرة على سيبيرية كما استولت بلجيكة على الكونغو، وهولندة على أندونيسية.

بعد حربين عالميتين لأجل تقسيم آخر للعالم بين أولئك الذين سبق أن أسسوا لأنفسهم امبراطوريات وأولئك الذين يطمعون في ذلك، أعيد توزيع أوراق اللعب، فأوروبة عام ١٩٤٥ أثخنت الجراح فيها الغالبين والمغلوبين على السواء، وفقدت هيمنتها لمصلحة الولايات المتحدة التي كانت الحربان العالميتان موارد غنى لها جعلتها سيدة العالم من وجهة النظر السياسية والعسكرية منذ انهيار النظام السوفييتي في العالم عام ١٩٩٠. وكان **«النظام العالمي الجديد»** الذي يحلم به القادة الأمريكيون وهو اسم آخر للسيطرة الأمريكية على العالم.

وكان «حق التدخل» هو الاسم الجديد للاستعمار.

تخلّصت الولايات المتحدة من الثقل الموازن المتمثل بالاتحاد السوفييتي (الذي صفّاه بسعر رخيص القادة الروس، وفكّكته القوميات)، وغدت الأمم المتحدة تتألّف من الآن فصاعداً من الولايات المتحدة، والمدينين لها، وزبائنها وتحوّلت إلى قاعة لتسجيل الإرادات الأمريكية لتستخدم غطاء وحجّة.

أصبحت آلة الحرب الأمريكية العملاقة التي تكوّنت في زمن المجابهة بين الشرق والغرب جاهزة للقيام بمهام أخرى.

وأوروبة لايمكنها أن تكون منافساً فهي تابع، لأن معاهدة مايستريخت تقول بصراحة، وفي ثلاث مناسبات متفاوتة بأنها تقوم على اعتبار «أنها العضادة الأوروبية لحلف الأطلسي».

فهي على **النطاق العسكري** تلعب من الآن فصاعداً دور المكمل كما جرى في العراق، والصومال.

وهي على **المستوى السياسي** تستكين لذات الاتفاقيات المفروضة: «السياسة الزراعية المفروضة» (PAC) التي تذهب إلى أبعد من المتطلبات الأمريكية المحدّدة بموجب «منظمة التجارة العالمية» (OMC، بقبول فرنسة مثلاً وضع ١٥٪ من أراضيها في إراحة سنوية لفتح السوق العالمية أمام كبار تجار الحبوب الأمريكيين وهي على **المستوى الصناعي**، وفقاً لما ذكرته جريدة «لوموند Lemonde» بتاريخ ٢٢ كانون أول ١٩٩٢ في وصفها «احتضار الفحم الأوروبي»:

في العام ١٩٥٥ وعند توقيع معاهدة روما (المنظِّمة لأوروبة)، كان عدد العاملين في مناجم الفحم في المجموعة الأوروبية يقرب من مليوني عامل، وغدوا عند توقيع معاهدة مايستريخت ٢٥٠٠٠٠ عامل. ومنذ ثلاثين سنة كانت الدول «الاثنتا عشر» تنتج ٤٠٠ مليون طناً، وتدنى إنتاجها في العام ١٩٩٢ إلى ١٨٠ مليون طناً (وكانت فرنسة الضحية الاساسية فهبط إنتاجها من ٢٨ مليون طن العام ١٩٧٣ إلى ١٢ مليون طن في العام ١٩٩١) وانخفض إنتاج انكلترة بمقدار ٥٠٪، وألمانية بمقدار ٤٠٪ وكل ذلك لمصلحة المستوردين الأمريكيين وتابعيهم من كولومبية إلى فنزويلا، وحتى أندونيسية.

في الإعلام رفضت حواسيب بول BULL لتزويد الطيران العسكري في الولايات المتحدة فقد ألغي العقد من قبل الإدارة الأمريكية، إذ سعت شركة IBM الأمريكية، وهي الأولى في العالم بهذه التقنية، ومن أجل مواجهة سوق تسعى اليابان للسيطرة عليه، لأن يكون لها المركز الثاني في أوروبة لتحل محل المجموعة الألمانية سيمنس SIEMENS التي عدلت عن العقد.

وفي مجال **الملاحة الكونية** قامت لوكهيد بالتواطؤ مع وزراء يلتسين «الموافق لهم من صندوق النقد الدولي (FMI) بالإستيلاء على المعارف المكتسبة How - Know للتقنية السوفيتية السابقة في إطلاق الساتلات

«بروتون» وعملت على تسويقها في محاولة لإبعاد الصواريخ الأوروبية القاذفة «أريان ARIANE.

وفي مجال الفولاذ قرّرت الولايات المتحدة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٩٣ أن تضع رسوماً جمركية على استيراد الفولاذ من ٢٧ بلداً منها ٧ بلدان أوروبية، وهذه الرسوم الجمركية الإضافية منعت في الواقع المعدّنين الأوروبيين من بيع فولاذهم في السوق الأمريكية، تلك السوق التي كانت تستوعب مليوني طن أي مايعادل إنتاج منطقة اللورين المهدّدة بالإفلاس نتيجة هذا الإجراء.

في **سوق السيّارات** أعلنت جنرال موتورز، وفورد، وكرايزلر هجوماً لإصدار قرار مماثل بفرض رسوم على استيراد السيارات. وهذه الحماية (أمريكة أولاً) تبين كيف تعمل منظمة التجارة العالمية OMC في اتجاه وحيد: حماية السوق الأمريكية وفتح أسواق العالم كلّه لمنتجاتها.

أما على **المستوى الثقافي**، فقد كانت أوروبة ترزح تحت غزو الأفلام الأمريكية والتلفاز الأمريكي، فمن أصل ٢٥٠٠٠٠ ساعة بث تلفازي في أوروبة لاتنتج مجموعة «الاثنتي عشر» دولة أوروبية إلا ٢٥٠٠٠ ساعة أي ١/ ١٠ من ساعات البث، أما نصيب السينما الفرنسية من سوق السينما في الولايات المتحدة فهو ٠,٥٪ بينما تصل كمية الإنتاج السينمائي الأمريكي المسوّق في فرنسة ٦٠٪ أي أن النسبة هي (١٢٠) إلى (١) في غسل أدمغة شعب بتأثير رشيشات «ترميناتور» أو «جيمس بوند» وأمثالهما من أبطال هوليوود، وعناد الدولارات الأمريكية.

هذه التابعية السياسة، المادية والمعنوية المفروضة على أوروبة من قبل أمريكة تُدخِلُ العالم في مرحلة جديدة من الاستعمار، فقدرة المعسكر الشرقي وأوروبة قد حُيّدت أو استعبدت، وغدا الميدان حراً لاستعمار من نوع جديد، استعمار هو غير الامبرياليات المنافسة سابقاً في أوروبة الخاضعة من الآن

وصاعداً، استعمار متراكز وكلّي على النطاق العالمي وتحت الهيمنة الأمريكية.

كانت حصيلة قرون الاستعمار الخمسة السابقة مأساوية، ففي العام ١٩٩٣، كانت ٥/٤ الموارد الطبيعية على الأرض مستغلة ومستهلكة من قبل ٥/١ السكان. وما فتئ عدم المساواة في التفاقم، ويلاحظ «برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD أن التباين خلال ثلاثين سنة قد تضاعف بين الدول الأكثر فقراً في الجنوب والدول الأكثر غنى في الشمال.

ونصيب أفريقية من الدخل القومي العالمي قد انتقل من ١,٩٪ إلى ١,٢٪ خلال عشرين عاماً.

ومايسميه بوش «النظام العالمي الجديد» هو توسع وتقوية هذه العلاقات الاستعمارية في العالم كله، بين بلاد مركزية غدت من الآن فصاعداً وحيدة وبين بقية العالم. والعلاقات الاستعماريّة تعني تبعية عسكرية وسياسية تتيح للمسيطرين أن يجعلوا من مستعمراتهم ملاحق لاقتصاد بلادهم المركزية، وأن يفرضوا قواعد التبادل والتعاريف الجمركية من طرف واحد ملائم للمسيطر.

هذا هو الهدف الذي أعلنه القادة الأمريكيون في مناسبات عديدة، وخاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي): تأمين هيمنة الولايات المتحدة عالمياً.

ماهي الوسائل المستخدمة؟

عديدةٌ. فهناك أولاً الطرق السابقة التي سبق أن جُرّبت في أمريكة اللاتينية منذ مدة طويلة، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدءاً من **«التحالف لأجل التقدّم»** في زمن الرئيس كنيدي، حتى «مبادرة بوش» في **«سوق وحيدة من ألاسكا حتى أرض النار»**(*).

كانت الآلية بسيطة: يُوافق على توظيفات، وقروض، وحتى على هبات،

(*) أرض النار: مجموعة من الجزر في طرف القارة الأمريكية الجنوبية، قرية من المنطقة القطبية وتسمى أحياناً أرخبيل ماجلان.

لبلدان أمريكة اللاتينية ـ مبدئياً لمساعدتها على التصنيع ـ والواقع لإتاحة المجال للشركات المتعدّدة الجنسيات في الشمال لزيادة أرباحها بانغرازها في بلدان ذات أيد عاملة رخيصة، وحيث ينفق على البنيان التحتية من قبل الحكومات ذات العلاقة. وفي الوقت نفسه يُخفَض ثمن المواد الأوليّة الواردة من تلك البلدان مما يجعل التبادل غير متساو أكثر فأكثر.

في العام ١٩٥٤، كان يكفي أحد البرازيليين أربعة عشر كيساً من البن ليشتري بقيمتها سيارة جيب من الولايات المتحدة، أمّا في العام ١٩٦٢ فقد ارتفعت قيمة سيارة الجيب إلى مايعادل ٣٩ كيس بن. وفي العام ١٩٦٤ كان الجامايكي يشتري جراراً أمريكياً بثمن ٦٨٠ طناً من السكر، أما في العام ١٩٦٨ فقد ارتفع ثمن الجرار إلى مايعادل قيمة ٣٥٠٠ طن من السكر؛ والبلاد الفقيرة مستمرة في إمداد البلاد الغنية بالمال. ـ أما تسديد فوائد الديون فيمثّل عدة أضعاف رأس المال الدائن. وكل دولار يعود بضعفه أو بثلاثة أمثاله على مقدّمه. وتسديد الديون يساوي في أغلب الأحيان قيمة المواد المصدّرة. مما يجعل أي نموّ مستحيلاً. فالبلاد ليست في طريق النمو كما يشار إليها بنفاق، وإنما هي بلاد حكم عليها بشقاء متزايد نتيجة تبعية متزايدة.

و«المساعدة» المزعومة لبلدان العالم الثالث هي إحدى العوامل الأكثر فعالية في إحكام تبعية هذه الدول وفي تنزايد تقهقرها.

والمعونة العامة المتعدّدة الأطراف محدّدة بأقل من ١٪ (٠,٧٪) من الناتج القومي الخام «للواهبين» والواقع أن مايُصرف من هذه المعونة لايتعدّى نصف هذه النسبة.

وتصنيع بلدان العالم الثالث، و«نقل التكنولوجية» وسيلة أخرى للسيطرة وزيادة أرباح البلدان الغنية. والمثال النموذجي هو «المعجزة البرازيلية» في النمو الصناعي، و«تدخّل البلدان الغنيّة بيئياً» في الغابة الأمازونية.

وكانت الحصيلة في تلك البلاد، وهي إحدى أغنى بلدان العالم بالموارد

الطبيعية، أنّها تعجّ بالفقراء، فالثروة متراكمة في قطب تسيطر عليه أقلية بحيث أن ١٣٠ مليون شخص من مجموع سكان البلاد الذين يعدون ١٥٠ مليوناً، يعانون الفقر، ونصف هؤلاء أي ٦٥ مليون يعيشون في فقر مدقع.

و«التدخل البيئي»، وهو اسم جديد للسلب والنهب الاستعماري هو الأكثر وضوحاً في الغابة الأمازونية. فالشركات المتعددة الجنسيات من مجموعة السبعة أي من البلدان السبعة الأكثر تصنيعاً، والأوصياء الحاليين على البشرية) وخاصة غودييز، ونيبون ستيل، وفولكسفاغن، وغيرها؛ دمّروا آلاف الهكتارات من الغابات، وأغرقوا مئات الألوف غيرها ليقيموا السدود الكهرمائية بينما الاستثمار العقلاني للكتلة الحيوية القائم على استثمار الغابات والعناية بها يُمكن من تحضير موارد طاقة تعادل ٥ مليارات برميل بترول سنوياً (أي مايزيد عن إنتاج العربية السعودية).

للشركات المتعددة الجنسيات أهداف أخرى من توظيفاتها المالية، ونقلها التكنولوجي غير التوازن البيئي لإحدى أكبر «الرئات» العالمية: تحت ذريعة «الشركات المشاركة» أي إشراك مع مؤسّسات قائمة في البلاد «متعاونة» تفرض تقنيتها، وتقيم مثلاً في توكوروي سدّاً ضخماً تتطلّبَ اقتلاع مئات آلاف الهكتارات من الغابات من أجل تأمين الطاقة الضرورية لمعامل معالجة البوكسيت (الكثيرة التلويث بحيث يُفضل عدم إقامتها في الولايات المتحدة) والحصول من البرازيل على بترول بسعر البرميل(*) ١٦١ دولاراً بينما يباع بـ ٢٨١ دولاراً في السوق الأمريكية الشمالية. هذا هو منطق النّهابين في جميع المجالات، والشركات المتعدّدة الجنسيات في البرازيل تسيطر على ٨٥٪ من إنتاج الكاكاو، و ٩٠٪ من إنتاج البن و ٦٠٪ من إنتاج السكر و ٩٠٪ من إنتاج القطن، و٩٠٪ من إنتاج الخشب.

(*) برميل Tonneau: هكذا وردت في النص الفرنسي ولكن هذا السعر لايتناسب مع الأسعار المعروفة عالمياً لبرميل البترول (وهو نحو ١٨ دولاراً) إلا إذا كان المؤلف يقصد الطُنة المستخدمة كقياس لسعة السفن والمعادلة لـ ٢,٣٨م^3. لكن هذه الواحدة غير مستخدمة في سوق البترول - هناك خطأ اقتضى التنويه! الأرجح أن يكون نسيان الفاصلة أي ١٦,١ و ٢٨,١ (المترجم).

والشركات الأجنبية تتحكم بـ ٨٠٪ من البوكسيت و ٨٠٪ من الجواهر والأحجار الثمينة، و ١٠٠٪ من الكوارتز ذي النوعية الجيدة (الضروري لصناعة الالكترونيات). وفي جميع مجالات الاقتصاد (السيارات، الإلكترونيات، وسائل الاتصال والمواصلات، البتروكيماويات، الخ...) أنشئت بالتعاون مع رؤساء الصناعات المحلية نماذج «تنمية»، تقع مراكز القرار فيها خارج البلاد، مقيمة بذلك تبعية كاملة للاقتصاد.

هذه التبعية الاقتصادية المفسدة للنمو، والمفروضة على شعب تستتبع تبعية سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

إذ يجب أولاً ضمان تسديد الديون (وتخصّص البرازيل ٤٠٪ من ريع صادراتها لدفع فوائد الديون، كما تخصص الأرجنتين ٥٤٪)[١٤].

والطريقة الأكثر ضماناً هي تركيز دكتاتور عسكري. والسلطة الإمبريالية للولايات المتحدة تُمارِسُ أولاً عبر الشركات المتعدّدة الجنسيات، فعندما تبيَّن تهديد سلطة اشتراكية في الشيلي، صدرت مذكرة من منظمة التجارة العالمية ITT تقترح فيها تطبيق ضغوط اقتصادية بهدف إسقاط النظام الشيلي.

هذه الطريقة لاتستبعد التدخل العسكري المباشر للجيش الأمريكي، كما حدث في غواتيمالا، العام ١٩٥٤ لانقاذ مصالح «تجار الفواكه»، وفي كوبا عندما نظّم كنيدي في العام ١٩٦١ عملية الإنزال في «خليج الخنازير» مع المهاجرين من مناصري الدكتاتور السابق باتيستا، وفي غويانة البريطانية، العام ١٩٦٤، وفي جمهورية الدومينيكان، العام ١٩٦٥، ومنذ عهد قريب في غرانادا وفي بناما.

لكن الأكثر فعالية تسهيل وصول.دكتاتور عسكري، في كل بلاد، إلى السلطة؛ وباسم المبدأ الأمريكي في ضمان «السلامة الوطنية» ضد الشيوعية، زمن القوة السوفيتية، يمكن دفع الشعوب إلى الاعتقاد، بجذبها نحو الولايات المتحدة، بأنها تدافع عن «الديمقراطية» و«الإستقلال الوطني» وهكذا تُمكّنُ

الجنرالات من الحكم في البرازيل بدءاً من كاسيتلو برانكو في عام ١٩٦٤ وحتى جيزل.

تحت حكم هؤلاء الجنرالات وبحركة تنسيق بين تصنيع فرعوني حقّقته الشركات الأمريكية والمتعدّدة الجنسيات وبين التسلّح الذي يتيح ممارسة القمع على الشعب وإرهابه، مافتئت الديون تتكاثر: فقد ارتفعت، على سبيل المثال بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٨٢ من ١٢ مليار إلى ٦٠ مليار دولار ثم وصلت إلى خمسة أمثال هذا المبلغ خلال عشر سنوات، «وليس أفضل من وجود دكتاتور في مثل هذا الوضع لاستنزاف البلاد وخضوعها الكلي»[١٥].

بالنسبة لديون الأرجنتين البالغة ٥٤ مليار دولار، أنفق ١٠ مليارات منها على التسلّح خلال حكم الجنرالات.

وقبل حكم الرئيس ألان غارسيا ALAN GARCIA في البيرو فإن تسديد الديون وشراء الأسلحة يمثل ٥٠٪ من ميزانية الدولة.

أما الرقم القياسي فيتمثل في الشيلي أثناء حكم الجنرال بينوشه حيث بلغت الديون معدل ١٥٠٠ دولار لكل فرد من السكان.

لكن بينوشه كان يتميّز برقم قياسي آخر: وهو «التحرريّة» فبصفته مُستأمناً مخلصاً على «الديمقراطية الأمريكية» الكبيرة، حقّق الحريّة الكاملة لاقتصاد السوق (بما فيه سوق العملات) بواسطة نظام من «الخصخصة» الكاملة، مولّداً بذلك شروطاً مثاليّة، بفضل نظام قمع ضارٍ ضد الشعب، و«حريّة» الشركات المتعدّدة الجنسيات ذات الأغلبية الأمريكية، موفّراً لها التسلّط على اقتصاد البلاد.

بفضل هؤلاء الدكتاتوريين العسكريين، غدت التبعية الاقتصادية لأمريكية اللاتينية للولايات المتحدة غير قابلة للإنعكاس، ورافقتها التبعيّة السياسية بسبب شدّة الضغط الاقتصادي على السلطات بحجب القروض أو التوظيفات عنها.

أمكن من الآن فصاعداً للولايات المتحدة أن تصل إلى مبتغاها: وهو «حرية

السوق» بوسائل أخرى غير الدكتاتورية العسكرية.

وغدا ممكناً قبول قادة منتخبين، واستبدال الفساد بالعنف، وهكذا ارتضت الولايات المتحدة أن يصل إلى السلطة رؤساء منتخبون مثل **كولور** في البرازيل، **ومنعم** في الأرجنتين. واقتصرت في الطلب منهم بعد حلولهم محلّ الجنرالات الخونة أن يُسدّدوا ديونهم، فقط ويُعفوا عن جرائهم.

يمكن لسيطرة صندوق النقد الدولي (FMI) أن تستمر دون أي خطر في البلدان الغارقة في الديون، والتي تمسك الشركات الأجنبية بمقاليد الاقتصاد فيها ويمكن للصندوق (FMI)، دون محذور، أن يفرض على دول العالم الثالث، بل على جميع دول العالم، طريقة النمو، ضمن المنظور الأكثر ملائمة لمصالح البلاد المركزية العالمية (الولايات المتحدة): تنمية الزراعة الوحيدة الصنف، أو الإنتاج الصناعي الوحيد الصنف، تراجع الزراعات المعمّرة والحرف الشعبية المتأصّلة الموفّرة لأسباب الرزق، فرض التبعية والاستثمار المتزايد لليد العاملة الرخيصة، تفاقم الديون نتيجة الاستيراد المتزايد.

كانت النتائج الإجمالية حاسمة: فمنذ بداية سنوات ١٩٨٠ انخفض معدّل الدخل بالنسبة للشخص الواحد بمقدار ١٥٪ في أمريكة اللاتينية، و ٢٠٪ في أفريقية.

هذا النظام من السيطرة يحمل اسماً محتشماً: «خطة الضبط البنائي» وهي تقوم على عدم الموافقة على المساعدات أو القروض إلا ضمن شروط سياسية صارمة.

وعندما تطبق برامج صندوق النقد الدولي FMI بحرفيتها في بلاد، فإن حكومة تلك البلاد تستفيد من معاملة متميّزة من قبل الولايات المتحدة وتابعيها الأوروبيين. ويتألف برنامج الضبط في الغالب من العناصر التالية: تخفيض قيمة العملة (بهدف الحدّ من الاستيراد وتشجيع التصدير)؛ تخفيض مريع في النفقات العامة وبصورة خاصة على المستوى الاجتماعي: تقليص اعتمادات التعليم، والصحة، والسكن، إلغاء المعونات المتعلقة بالمواد

الاستهلاكية، بما فيها المواد الاستهلاكية الغذائية؛ خصخصة المؤسسات العامة أو زيادة تعرفاتها وأثمانها (الكهرباء، المياه، النقل، الخ) إبعاد الرقابة على الأسعار؛ و«إدارة الطلبات» إذن تقليص الإستهلاك وذلك بوضع حدّ أعلى «سقوف» للأجور والرواتب، وتقييد التسليف والتقسيط، وزيادة الضرائب ومعدلات الفائدة، وكل هذا الإجراء بهدف الحدّ من التضخّم.

تؤدّي هذه السياسة «من الضبط» إلى فِتَن الجياع ضد ارتفاع ثمن الخبز، وهذا ماحدث في مراكش، عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤، وفي كاراكاس، العام ١٩٨٥ وفي شهر آذار من العام ١٩٨٩، وفي الجزائر العاصمة في تشرين أول ١٩٨٨، وفي الأردن، العام ١٩٩٦.

تدعو سياسة الضبط إلى التخلي عن اقتصاديات مواد العيش وخاصة عن الزراعات المثمرة، وتحفّز زراعة المواد القابلة للتصدير وإعطاءها الأولوية ـ وهي المصدر الوحيد للقطع النادر ـ من أجل تسديد الديون بالدولارات... وهكذا فالبلدان المساعدة تنتج كثيراً مما لاتستهلكه، وتستهلك كثيراً مما لاتنتجه.

وهكذا فمنذ عشرين عاماً، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي يجتاحان نصف الكرة الجنوبي من الأرجنتين إلى تانزانية، ومن الباكستان إلى الفيليبين، وقد بدأا الآن يطبقان الطريقة نفسها على بلدان المعسكر الشرقي السابقة.

للوصول إلى هذه الأهداف، أهداف الصندوق الدولي FMI، ومنظمة التجارة العالمية (OMC) (الغات سابقاً GATT) وهي السيطرة على سوق عالمي متناسق يشكّل «وحدانية سوق» حقيقية، قائمة على عبادة المال؛ يضع القادة الأمريكيون طرقاً مختلفة وفق القارات، والأنظمة السياسية.

ففي أفريقية مثلاً، يمكن ملاحظة اعتماد ثلاثة أنواع رئيسة: فأثناء الزيارة التي قام بها رئيس السنغال السيد عبدو ضيوف إلى الولايات المتحدة، بتاريخ ١٠ أيلول عام ١٩٩٦ صرح معاون وزير الخارجية للشؤون الأفريقية

السيد هرمان كوهن أن مدة الثلاثين سنة المقرّرة من قبل المنظمة الأفريقية من أجل تكامل اقتصاديات أفريقية طويلة جدّاً: «ونحن نعتقد أن إزالة الحواجز التجارية الأفريقية يجب أن تتمّ سريعاً. وأظهر السيد عبدو ضيوف تفهماً للمقترحات الأمريكية، وأعلن الرئيس بوش(*) إلغاء ٤٢ مليون دولار من ديون السنغال».

في الجزائر ظهرت القضية بشكل مغاير: فقد ظهر ردّ الفعل المناهض لسياسة FMI، أوّل مرة بالفتن التي جرت في الجزائر العاصمة للمرة الأولى بتاريخ تشرين أوّل ١٩٨٨، لكنها وجدت تعبيرها في الحركة «الإسلامية» المسيطرة على الرأي العام والمناهضة صراحة «لوحدانية السوق». وطرحت جبهة الإنقاذ الإسلامية (FIS) سؤالاً هاماً، وهو السؤال الرئيس في زمننا، المتعلّق برفض هذه «الوحدانية للسوق» هذه «التحررية» التي تصنّع الحرمان، وتؤدّي إلى تبعية ٥/٤ العالم وفقدان معنى الحياة: تنافس على الأرباح من قبل المسيطرين على السوق، وبؤس وحرمان لمعظم الشعوب.

وبالرغم من أن الإجابات التي تنصح بها جبهة الإنقاذ لاتشكّل مشروعاً حقيقياً يكون بديلاً مقنعاً لانحطاط الغرب؛ فإن رفضها لمبدأ النظام بالذات الذي ينوي أن يسيطر على العالم واعتباره تجسيداً للشرّ، ليس فقط لأسباب اقتصادية (والجزائر مدينة بـ ٢١ مليار دولار، وتدفع فوائد ٥,٥ مليارات). وإنّما لأسباب سياسية رئيسة، وحتى لأسباب «دينية» بمعنى أنها تشكك بمقاصد المجتمع القائم على اقتصاد السوق. وهذا يشكّل بالنسبة لهدّامي الكرة الأرضية، الممارسين عبادة «وحدانية السوق» الخفيّة، حرباً دينية حقيقية، يعدّون كلّ من يعارض إرادتهم شيطاناً، أيّا كانت مزاياه، أو أخطاؤه، أو جرائمه، وكل من لايؤمن بمعبودهم، أو يحاول التخلّص من هيمنتهم يعَدُّ

(*) أهو الرئيس بوش أم الرئيس كلينتون؟ أم أن الخطأ في تاريخ الزيارة ١٠ أيلول عام ١٩٩٦؟! والأرجح أنه العام ١٩٩١. (المترجم).

هتلر جديداً، سواء أكان «أصولياً» أو عراقيا أو صربياً، أو ساندينياً، أو معارضاً بيروياً. وقد ارتُضيَ مع مباركة «الديمقراطيين» الخلّص سواء في واشنطن أو في باريس، وبارتياح أن تتمثّل الآن في الجزائر دعابة برتولد بريخت B.BRECHT: «لقد اقترع الشعب ضد الحكومة، فالحلّ الأكثر بساطة هو حلُّ الشعب» لكن التدخل انتقائي، وقد وضح الرئيس بوش تماماً هذه النقطة في خطابه الأخير في الأكاديمية العسكرية «وست بوانت West Point: «ليس علينا أن نردَّ على كل بادرة عنف جرميّة؛ ويجب على **مثاليي** الأمة ألاّ يتصرفوا بشكل يناقض **مصالحها**.

هذا التمييز الرئيس بين «المثالي» و «المصالح» يشرح أسباب استخدام «حق التدخّل الإنساني» في الصومال، وهي على الأقلّ ثلاثة.

* أهمية القرن الأفريقي من أجل مراقبة منطقة الخليج العربي عن كثب.

* أعمال التنقيب عن البترول التي بدأت بها في الصومال أربع شركات بترولية أمريكية وهي تتطلب من أجل استمراريتها حكومة مستقرة وطيّعة.

* أخيراً وبصورة خاصة تنصيب رئيس «دمية» ينقاد دون تردّد للفروض الأمريكية المملاة عن طريق صندوق النقد الدولي FMI... (والمحاولة الخجول في أن يترأس المفاوضات بين المرشحين المحتملين للرئاسة بعض السياسيين الفرنسيين الذين ما زالوا يعتقدون أن أفريقية هي وَقْف لهم قد رُفِضَت بإشارة إصبع أمريكية)[١٦] هو ذا تدخل «إنساني» مبرّر جداً بالمصالح الأمريكية.

هذه الانتقائية تتوضّح جيّداً بأمثلة عديدة: فقد وجب نشر «أرمادا» جوّية لحماية أكراد العراق، لكن أكراد تركية (الذين يمثلون ١/٤ السكان) ليس لهم أي حق بهذا «التدخل الإنساني» مَثَلُهم مَثَلَ الفلسطينيين أو الهايتيين الواقعين تحت إرهاب «العم الرحوم» أو السلفادوريين المُسلَّمين «لكتائب الموت».

الدفاع عن «الحق الدولي» و «الديمقراطية» هما أيضاً من الأسماء التي

تتقنّع بها «تدخُلات» هذا الاستعمار الجديد. ومذابح الخليج هي المثال الصارخ في الدفاع عن «الحق» «والديمقراطية».

«الحقُ» هو حق الأكثر قوّةً.

وهو حصيلة «الدفاع عن الحق الدولي» الذي يعمل باتجاه واحد: فهو يطبّق مثلاً، بدون شفقة على «ضمّ» الكويت، وينسى ضمّ القدس. صحيح أن القدس ليست إلا مدينة مقدّسة، لكن الكويت ـ العاصمة مدينة مقدّسة آلاف المرات «من وجهة النظر الأمريكية!» لأنها محاطة بآبار البترول.

كان التدمير على أكبر نطاق هو الطريقة المطبقة على العراق «ليكون عبرة» رادعة لكلّ العالم الثالث وخاصة إيران وليبيا، وهي الأهداف الأكثر قرباً، لأن هذين البلدين يمتلكان ثروات بترولية ماتزال خارج نطاق السيطرة الأمريكية.

* * *

تطبّق طريقة أخرى أقلّ كلفة عندما يكتفي بتأجيج القوميات أو إثارة المجابهات العرقية أو الدينية المزعومة.

«القومية» ابتكار أوروبي؛ ودون إيراد تفاصيل مطوّلة عن تاريخ تشكّلها في أوروبة منذ معاهدات وستفالية عام (١٦٤٨) التي دقت نهائياً أجراس الخطر المنذرة بزوال «السيطرة المسيحية» التي تُوحّد أوروبة؛ نذكر فقط أن «الوحدات القوميّة» قد تكونت على قاعدة اقتصاد السوق: سوق محميّة بدولة وجيش. هذه هي نقطة الإنطلاق سواء ما يتعلّق منها بوحدات قديمة مثل فرنسة التي أصدر فيها الملك شارل الخامس (في نهاية القرن الرابع عشر) أمراً مكتوباً ينص على ما يلي:

«يعودُ للملك وحده حق السماح باقامة معارض البيع والأسواق في كل أنحاء مملكته، وهو يضع تحت رعايته وحمايته المقيمين فيها، والذاهبين إليها والعائدين منها». كان هذا القرار يهدف إلى الحد من النفوذ الإقطاعي والسلطات التي يتمتع بها الاقطاعيون، لكن اكتمال هذه الوحدة القومية كان

من نتائج الثورة الفرنسية ويعبّر عنه القَسَمُ التأسيسي للافاييت، خلال عيد الاتحاد بتاريخ ١٤ تموز عام ١٧٩٠، بصيانة الدستور ضمان الوحدة السياسية في فرنسة وكذلك أيضاً: «حماية سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات وحرية الحركة» للبضائع.

من بين التشكيلات الأخيرة للوحدات القومية في بداية القرن التاسع عشر، الوحدة الألمانية التي بدأت «بالتوحيد الجمركي» (زولفرن في عام ١٨٣٣) كما سيفعل كافور Cavour بعد ذلك في إيطالية.

في القرن التاسع عشر، وهو العصر الذهبي للبرجوازية التجارية والصناعية، أنهت هذه الوحدة القومية صراعها مع ذيول المنفعة الخاصّةَ الاقطاعية، وسعت منذ ذلك الحين لتوطيد وضعها ضد المنافسين الخارجيين، بالتفتيش عن مبرّر إيديولوجي: فادعت كل «أمة» لنفسها بالميراث الديني للمسيحية، فقال الفرنسيون «إن الله قد أتمّ عمله بواسطة الفرنسيين، وغنّى القوميون الألمان: «الله معنا»، ولكن وجب مع أفول التأثير الديني إيجاد أسس أخرى للقوميّة: فكانت «جغرافية الحدود الطبيعية» بديل «أرض الميعاد» أو «الرابية الملهمة لبارّس Barre's ثم البيولوجّية: العِرق واستثمار نظريات غوبينو Gobineau وشامبرلن Chamberlain، واخيراً وبصورة خاصة الأساطير التاريخية التي تنزع إلى ترسيخ الإعتقاد بأنَّ «الأمة» تعود إلى آلاف السنين، ووظفت الملفّات الأسطورية للشعوب لتساهم بنصيبها، فاعتمد في المانية على مؤلف بيرزت PERZT (عام ١٨٢٤) «التذكير بالتاريخ الجرماني» وفي فرنسة على «وثائق غير منشورة عن تاريخ فرنسة» لغيزو Guisot (عام ١٨٣٣) وفي انكلترة على « سلاسل التذكير بأصول انكلترة» (عام ١٨٣٨).

مع الغزوات الاستعمارية أخذ كل مستعمر يحدّد على جميع القارات مناطق سيطرته التي ستغدو بعد ذلك مواطن «أمم» فالحدود الحاليّة مثلاً، لبلدان أمريكة اللاتينية تتعلّق بشكل قريب جداً بإقطاعات القباطنة ونواب ملوك

إسبانية والبرتغال والحدود الأفريقية الحالية تم رسمها من قبل المستعمرين الأوروبيين بالتقسيم الذي جرى وفق معاهدة برلين (عام ١٨٨٥) حسب تناسب قوى هؤلاء المستعمرين استناداً إلى مبدأ اتفق فيه على أن من يحتلّ الساحل يملك الأراضي الداخلية المقابلة له حسب خطين عموديين يمتدان من طرفي الشاطىء المحتل. كما أن تقسيم أراضي السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى بين المنتصرين رسم حدود البلاد العربية في الشرقين الأدنى والأوسط وفق أطماع الحليفين المتنافسين انكلترا وفرنسة وبموجب تفاهمهما في اتفاقية سايكس - بيكو SYKES - PICOT (عام ١٩١٧).

يمكن أن نعدّد الأمثلة عن تصدير هذه القومية وإيديولوجيتها إلى العالم بكامله بدءاً من أوروبة الإستعمارية.

وفي حقبة «إنهاء الإستعمار» كانت التصادمات «الوطنية» بين المستعمرين القدامى نصراً لاحقاً للاستعمار الذي سعى إلى تأليب «القوميات» بعضها ضد بعضها الآخر. وقد كانت «الجامعة العربية» حلماً انكليزياً قديماً في زمن أريد فيه تفكيك السلطنة العثمانية وفصل العرب عن جسم الأمّة المسلمة، بينما كانت ايديولوجية «التتريك» من ابتكار فامبري VAMBERY أحد المنظّرين الأوروبيين.

هذا ما أتاح على المستوى السياسي، فيما بعد، وكمثال من آلاف الأمثلة،

إيقاد جذوة النزاع بين العرب والإيرانيين وتجهيز العراق عسكرياً ضد إيران لإضعافها بانتظار تدمير العراق فيما بعد.

واليوم، تَبِعَ انهيار الاتحاد السوفييتي، وتفكك المعسكر الشرقي، وبصدفة كالمعجزة لخصومه، قيام حروب داخلية لدوله المحيطية، حرب بين المسلمين والوطنيين في طاجكستان، وبين الأرمن والأذريين، ومذابح في أفخازيا، وتمرّد في الشيشان ضد روسية.

هنا يكفي افساح المجال ليأخذ النزاع مجراه، وإن اقتضت الضرورة، مدّ أحد الأطراف عندما يَضعف أو تتراخى عزيمته بالسلاح مباشرة أو مداورة،

ليستمرَّ التدمير الذاتي.

والمثال الأكثر بياناً ما حدث في يوغوسلافية السابقة؛ فخلال أكثر من نصف قرن لم تعرف هذه الشعوب رغم تعدّد لغاتها، ومذاهبها، وتاريخها، وبنيتها الاقتصادية أية اضطهادات أو مجابهات رئيسة.

تفجرّت القوميات مع عودة فوضى اقتصاد السوق مثيرة، على سبيل المثال، في القسم الأكثر غنى من البلاد، وهو سلوفينية إرادة الإنفصال عن بقية أعضاء الاتحاد، الأكثر فقراً، وأثارت القوى النابذة العاملة على التفكيك الحماس، فاعترفت المانية جرياً على سياستها التقليدية بالحصول على منفذ على البحر الأدرياتيكي، يكون ممراً لها إلى البحر المتوسط؛ باستقلال سلوفينية، والبوسنة، وكرواتية، وذلك من طرف واحد، ووافقت الولايات المتحدة على تصرّف المانية شريكتها في أوروبة، ورأت تركية أن تنتهز المناسبة لتستعيد بعض نفوذها في البلقان الذي كان جزءاً من السلطنة العثمانية؛ ووجودها في حلف الأطلسي يتيح لها دون مجابهة مع سادته أن تطرح نفسها مدافعاً عن مسلمي البوسنة وكوسوفو، ودَعَمَ الفاتيكان كرواتية الكاثوليكية.

كان الأوروبيون، وخاصة فرنسة، قد أحسوا بخطر تفجرّ الوضع في يوغوسلافية ورغبوا للوهلة الأولى في دعم الوحدة واستمرارها؛ لكنهم انتظموا بعد ذلك مع الصف الأمريكي ـ الالماني وأتهموا الصرب الذين كانوا يسعون جاهدين للمحافظة على الوحدة، بالإعتداء على الانفصاليين، وتكفلت وسائل الاعلام بتصويرهم شياطين الشرّ في هذه النزاعات التي لم تنحصر الوحشية فيها بمعسكر أو طرف واحد.

ومن حينها بدأت المذابح لأن الأمريكيين والأوروبيين لم يأخذوا بالاعتبار تشابك الجماعات السكانية: وباسم حق تقرير المصير (وهو حقّ لم يراع وضع الأقليات الموجودة داخل الدول الجديدة التي اعتُرِفَ باستقلالها). لم يبق لكل

أقلية ملاذ إلا الدفاع عن نفسها بوسائلها الخاصة، وتقع المسؤولية الساحقة على الدول الغربية في هذه الفوضى الدامية، فقد جعلت المشكلة غير قابلة للحل وفق مصطلحات القانون، ومميتة وفق مصطلحات القوّة.

ولنوضح الأمر بمثال واحد هو وضع البوسنة التي يتوزع سكانها بنسبة ٤٤٪ من المسلمين و ٣٠٪ من الصرب و ١٨٪ من الكروات؛ فقد خشِيَ بعضهم إقامة «جمهورية اسلامية» يعلنها القائد البوسني عزت بغيتوفيتش، بينما توجّس الباقون من هيمنة صربية مدعومة من بلغراد، وانبثقت المجابهات المتعذر حلّها والدامية يتواجه فيها الكروات والمسلمون، والصرب والكروات، والمسلمون والصرب مع شراسة عمليات «الأخذ بالثأر» بين السكان المختلطين فيما بينهم والمنقسمين على أنفسهم.

غدت في هذه الأوضاع التدخلات العسكرية بمنتهى الصعوبة والمخاطرة، وكذلك مفاوضات السلام، فعندما أريد مثلاً البدء بالقصف من حاملة طائرات في بحر الأدرياتيك للدفاع عن قوات الأمم المتحدة «الخوذ الزرقاء» كانت القذائف تقتل الصربيين والمسلمين والكروات على السواء، دون تمييز.

أما المفاوضات في جنيف، فقد تعطّلت منذ انطلاقتها بخطأ أساسي من الغربيين، إذ أنهم باعترافهم بالدول الجديدة، لم يطلبوا ضمانات للأقليات، مما دفع كلا منها في الوقت الحاضر، لتسعى لمصلحتها الخاصة. فعِزّت بغيتوفيتش يريد دولة بوسنية وحدوية إذ أنّها في إطار كونفيدرالي تجعل طائفته المسلمة أقليّة في حال قيام تحالف بين الصرب والكروات.

أما صرب وكروات البوسنة فإنهم يريدون بالعكس الحل الكونفيدرالي الذي يؤمّن للصرب عن طريق بلغراد وللكروات عن طريق زغرب ضمان الحماية في حال إقامة جمهورية إسلامية. إضافة إلى ذلك نشب الخلاف حول رسم الحدود، فتشابك الجماعات يبعد التقسيم العرقي، وترتد المشكلة إلى توزّع «كمي» أي تِبْعاً لنسبة القوى كما هو الأمر دائماً في كل تخطيط

للحدود خلال التاريخ. وها نحن نعود تبعاً لعدم التبصر المُغرِض للقوى الغربية إلى مشاكل القرن الماضي، التي كانت تسمّى « المسألة الشرقية»، وهذه المسألة التي تفاقمت في الوقت الحاضر بخطر عدم الاستقرار الذي يشمل أوروبة والشرق الأدنى في آن واحد.

* * *

حاولنا أن نستخلص الخطرّ الموجّه الذي يتيح الربط بين القضايا العالمية الرئيسة في نهاية هذا القرن العشرين بالصعود نحو السبب العميق والوحيد رغم تنوّع الظواهر: وهو الهيمنة الوحيدة للولايات المتحدة، ووحدانية السوق التي تحاول أن تفرضها كلياً.

وما دامت ستستمر:

* في إطلاق تسمية **حرية** على اقتصاد سوق بدون حدود كمنظِّم وحيد للعلاقات الاجتماعية.

* وإطلاق تسمية **تقدّم** على التزايد المستمر في القوى التقنية والعلمية للسيطرة على الطبيعة والبشر.

* واطلاق تسمية **نمو** على الزيادة الهوجاء للإنتاج والاستهلاك.

ستتفاقم عدم المساواة مع ما سينتج عنها من إبعادات وأحداث عنف.

* لا توجد **حريّة وديمقراطية** إلاّ عندما يساهم كل فرد في القرارات التي تتعلق بمصيره.

* ولا يوجد **تقدّم** إلاّ عندما يُستَبْدَل بغاب المنافسات، وإرادات القوة والإزدياد، والتمتع لدى الأفراد والجماعات والأمم، مجتمع حقيقي، أي مجتمع نقيض للفردية يعي فيه كل عضو بوجدان حي أنه مسؤول شخصياً عن مصير كل الأعضاء الآخرين.

* ولا يوجد **نموٌّ** إلا في الإنسان، بعكس نظام مولّدٍ لتراكم الغنى في قطب

من المجتمع، بينما في القطب الآخر الفقر المادي والثقافي للكثرة؛ المجتمع «نام» عندما يهيِّء الشروط الإقتصادية والسياسية، والثقافية والروحية، ليحظى كل فرد من أفراده منذ البدء بفُرَص متساوية من أجل أن ينمِّي، قدر استطاعته، كلّ القدرات الخلاّقة التي تكمن فيه.

الفصل الخامس
تجارب الاشتراكية المُجهَضة

وجب مرور قرنين بعد الثورة الفرنسية، للتنديد بماسمّاه ماركس منذ منتصف القرن الماضي «عربدات الرأسمالية»، ولإدراك العودة إلى الغاب المكوّن من ايديولوجية «حريّة السوق» وممارستها، التي قادت حاليّا إلى شطر العالم إلى قسمين: شمالي وجنوبي، مع نتائج النموذج الغربي للنمو: الذي يكلّف العالم الثالث من الموتى كلّ يومين قدر من لاقوا حتفهم في هيروشيما. وما فتىء التباين يتسع.

وفي داخل البلدان الغنيّة بالذات يتزايد شَطْرٌ مماثل تعمقاً بين أولئك الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون: تفشّي البطالة، والتسريح، وعدم المساواة... وما فتىء التباين يتسع.

يقدر حاليّاً أن ثلث عمال العالم البالغين ٢٨٠٠ مليون عامل عاطلين عن العمل وقد نقص انتاج بلدان العالم الثالث بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ بنسبة ١٠٪ وحدث الأمر ذاته مع عودة الرأسمالية إلى بلدان المعسكر الشرقي: وقدّر أن ٧٣٪ من العائلات البلغارية لا يصل معدّل دخلها في العام ١٩٩٢ إلى الحدّ الأدنى الرسمي من الأجور؛ بينما كانت هذه النسبة ٤٢٪ في العام ١٩٩٠ كما أن أكثر من ٥٠٪ من العائلات البولونية بلغت حدّ الفقر في العام ١٩٩٢ مقابل ٤٠٪ في العام ١٩٩١.

وحدث الأمر نفسه في الاتحاد السوفييتي حيث ١٠٠ مليون شخص قد عانوا في العام ١٩٩١ من دَخلٍ أدنى من عتبة الفقر.

وقد بلغ معدل البطالة في البلدان دون الصحراوية ٥١٪ وهو ضعف عدد سنوات ١٩٥٠.

وارتفع معدل البطالة في أمريكة اللاتينية في القطاعات المدنية من ١٣،٤٪ إلى ١٨،٦٪

بينما يوجد ٣٥٠ شخصاً في العالم يملكون دخلاً يعادل دخل ملياري ونصف عامل.

استبدلت الثورة الفرنسية بتدرجات المحتد والنبالة تدرجات المال؛ فقد حرصت بموجب قانون «لي شابليه Le Chapelier» (تاريخ ١٧ حزيران عام ١٧٩١) على منع التنظيم العمالي، وجرّدت بذلك مسبقا الطبقات الاجتماعية الفقيرة من الوسائل التي تمكّنها من التصدي لتدرّجات جديدة. ودام هذا المنع قرناً كاملاً. إلى أن تمّ إنشاء النقابات عام (١٨٨٧)، وقد بيّن بابوف Babeuf عام (١٧٦٠ - ١٧٩٧) حدود هذه الثورة التي خلقت علاقات جديدة قائمة على الدفاع عن التملك وحريته في التزايد على حساب غير المالكين. وقد كتب بابوف في العدد ٣٤ من مجلته «منبر الشعب»: «ما هي الثورة الفرنسية؟ إنّها حرب معلنة بين النبلاء وعامة الشعب، بين الاغنياء والفقراء.

وأعلن معارضته للفوضى الاقتصادية التي أحدثها النظام الترميدوري(*) في العام ١٧٩٥ في «منشور العوام» الذي ظهر في العدد ٣٥ من مجلة «منبر الشعب» وفيه يندّد «بالقانون البربري الذي أملاه رأس المال».

وقد انتحر بابوف قبل أن يُعدَم في فندوم بتاريخ ٢٨ أيار عام ١٧٩٧. وطّد نابوليون بالدكتاتورية النظام، المحدث باسم «الحرية»، وكتب أحد وزرائه شامبينيي Champigny وهو ممثل نموذجي لإرستقراطية المال الجديدة إلى

(*) الترميدوري: نسبة إلى شهر ترميدور Thermidore: وهو الشهر الحادي عشر في التقويم الجمهوري الذي أعلن خلال الثورة الفرنسية، وهو يقابل الفترة الممتدة بين ٢٠ تموز و ١٨ آب (المترجم).

الكونت دي انتريغ Conte d Amtraigue عضو الحزب الملكي الذي بقي أميناً للنظام القديم: «يلزمنا ملك يكون ملكاً بالفعل، لأنني من ملاّكي الأراضي» (رسالة في ٢١ آب عام ١٨٠١).

وقد قنّن نابوليون، في الواقع، بالطريقة الأكثر جلاء ونظاميّة في «قانون نابوليون»، العام ١٨٠٤، مبادىء التملك، «وحرية العمل» المؤسسين منذ العام ١٧٨٩

بيّن لويس بلان L. BLANC (١٨١٢ - ١٨٨٢) في كتابه (تاريخ ١٠ سنوات) هذه الفكرة الرئيسة، فقال: «تابع نابوليون عمل الجمعية التأسيسية، وشجّع التسلّط الخفي المتضمن في مبدأ «حرية العمل»، وبكلمة مختصرة قوّى كلّ ما يشكّل قاعدة، حالياً، للسيطرة البورجوازية».

أعطى نابوليون المثال الأوّل لهذه الحقيقة التي أكّدها بعد ذلك لويس فيليب، ونابوليون الثالث وأخيراً بينوشه، وهي تبين أن «الحرية الاقتصادية» أبعد ما تكون عن الاختلاط مع حرية الإنسان إذ أنها تتلاءم جيّداً مع نظام سياسي دكتاتوري مثل تلاؤمها مع «ديمقراطية» تموّه دكتاتورية المال.

يمكن للنظام أيضاً أن يجد تبريراته في الدين كما يجدها في الإلحاد، وهنا كان نابوليون رائداً أيضاً. ويروي رودرر ROEDERER في مذكراته هذا الاعتراف من نابوليون: «لا يمكن لمجتمع أن يوجد دون عدم مساواة في الثروات، ولا يمكن لهذه أن توجد دون اعتماد على الدِينْ؛ فعندما يموت رجل من الجوع، إلى جانب آخر يطفح مالاً ورزقاً، لا يمكن له الاقتناع بهذه الفروق إن لم توجد سلطة تقول له: هكذا يريد الله، يجب وجود الفقراء والأغنياء، ولكن فيما بعد، في دار الخلود سيتمُّ التوزيع بشكل آخر».

لهذا السبب أراد هذا المُلحِد أن يُتوِّجَهُ البابا. وهذه هي تماماً اللغة التي اعتمدها شاتربويان بعد عودة الملكية عندما قال: «هل يمكن لوضع سياسي يوجد فيه أفراد يمتلكون ريعاً يدرّ عليهم الآلاف بينما يوجد آخرون يموتون

جوعاً، أن يستمر، لولا الدين وما يولده من رجاء خارج هذا العالم لتعليل التضحية؟ (مذكرات من وراء القبر - الجزء الرابع).

في منتصف القرن التاسع عشر أعلن لويس فويو L. VEUILLOT عام (١٨١٣ - ١٨٨٣): «عندما لا يُؤمَن بالله، يجب أن يكون الملحد مالكا ليؤمن بالتملك» (وفي هذا السياق يجب وضع صيغة ماركس. العام ١٨٤٥: «الدِينْ أفيون الشعوب»).

وقد وُلِدَت الاشتراكية أولاً من الثورة ضد عدم انسانية نظام «الحرية الاقتصادية» وقد وعى المسيحيون ظلم هذا النظام فرفضوا أن يكونوا من المشجعين له. فالأب لا كوردير، مثلاً صاغ مبدأ إفقاد الإنسان لإنسانيته بقوله: بين القوي والضعيف، فإن الحرية تظلم والقانون يحرّر.»

وُلدت الاشتراكية من البحث عن هذا «القانون» الذي يتيح للإنسان أن يحقق انسانيته. وقد فشلت حتى الآن ثلاث مرات: في العام ١٨٤٨ عندما لم تكن إلا فتنة، أخمدت في ثلاثة أيام، وفي العام ١٨٧١ في كومونة باريس La Commune التي عاشت ثلاثة أشهر ثم سحقتها قوى **بسمارك وتيير** المشتركة. فقد حاصر الجيش اليروسي باريس وسلّم تيير الجنود الذين أسروا في سيدان وبخيانة بازين BASAINE الذي طلب من قائد الجيوش البروسية أن يسمح لجيشه المحاصَر للخروج من سيدان لتفادي عصيان ممكن في باريس.

وتجدّد الأمل في الاتحاد السوفييتي مع ثورة تشرين أول عام ١٩١٧ لتنهار بعد سبعين سنة، وقد عاشت منذ ولادتها في حالة حصار بارادة كليمنصو وتشرشل اللذين كانا أوّلَي من ابتكر سياسة الأسلاك الشائكة «السالفة لجدار برلين» الذي حاول أن يجابهها بالمثل.

كان التطويق الرأسمالي منذ الدعم الممنوح، بدءاً من العام ١٩١٨ لأعداء الثورة مثل دنيكين DENIKINE أو فرانجل WRANGEL من قبل جميع

الحكومات الرأسمالية في أوروبة، حتى الحرب الباردة ضد «امبراطورية الشرّ» حتى «حرب النجوم» لريغان، ولم يتوقف إلا مدة أربع سنوات: عندما رؤي أن هتلر سيكون أفضل «حاجز» ضد البولشفية، وشُجِّع صعوده وتزايد قوته بمدّة حتى العام ١٩٣٨ بالفولاذ والمال والرُخَص اللازمة (مثل ميونيخ في العام ١٩٣٨) لإتاحة الفرصة له لممارسة مهمته.

حَرِص هتلر بادىء ذي بدء ألاّ يؤخذ بين فكي كماشة من الشرق والغرب فغزا فرنسة وقصف انكلترة. ولم تجد هاتان الدولتان خلاصاً لهما إلا بالتحالف مع الاتحاد السوفييتي.

تعرّض الاتحاد السوفييتي لغزو تلثي الجيش الالماني واحتلاله لمناطق شاسعة من بلاده، لكنه تمكن أخيراً من تحرير أوروبة بدءاً من ستالينغراد، وحتى برلين، محطماً الجيش الألماني؛ وبعد أن دفع في تلك الحرب أثقل ضريبة للبطولة والتضحيات (١٧ مليون قتيل) أخذت الدائرة تنغلق حوله بدءاً من خطاب تشرشل في فولتون (عام ١٩٤٦) مُدشّناً حملة صليبية جديدة.

انهار الاتحاد السوفييتي، لا بهزيمة عسكرية، وإنما بتفجرّ اقتصادي وسياسي من الداخل، وليس باتباعه مبادىء ماركس بل بخيانتها.

اعترف ماركس في كومونة باريس **«بالشكل المُهتَدَى إليه»** لنظام اشتراكي، والواقع أنّ ماميّز كومونة باريس على المستوى الاقتصادي، كان إدارة العمال بأنفسهم للمؤسسات التي هجرها أصحابها الرأسماليون الذين التحقوا بثورةتيير المضادة في فرساي.

هذا ماسماه **لينين** فيما بعد، في آخر مقال له في **«البرافدا» «النظام التعاوني»** الذي اعتبره خلاصة الاشتراكية، والذي سمي في العام ١٩٦٨ «الإدارة الذاتية».

على الصعيد السياسي ما فتىء **ماركس** منذ أن أسّس أوّل **«عالمية» عام (١٨٦٤)** يرفض مبدأ **«الحزب الواحد»** بل كان ينوي بالعكس، أن يجمع في

«العالمية» كل الساعين إلى تحطيم النظام الرأسمالي، أيّا كانت ايديولوجيتهم. وعندما حيّا «**الشكل المهتدى إليه أخيراً**» لنظام اشتراكي في كومونة باريس. كان أعضاء اللجنة المركزية في الكومونة، وعددهم ٦٠ عضواً، في غالبيتهم من البرودونيين(*).

مع أقلية «بلانكية»(**)، وعضو ماركسي واحد.

على المستوى الوطني، تأسّست الكومونة على مبدأ «الاتحادية» اللامركزي (الذي تحقّق في الواقع لأن باريس كانت منعزلة عن باقي فرنسة بحصار الجيش البروسي، وجيش فرساي (حكومة تيير عقب سقوط نابليون الثالث).

أسس كرميو CREMIEUX(***) كومونة مرسيليا العابرة، دون أيّ تدخل من كومونة باريس.

قام النظام السوفييتي على عكس هذه المبادئ: مع مركزية مخطّطة استبعدت كل «إدارة ذاتية»، وكل نظام تعاوني حقيقي، وأحلّت محلهما قسراً دامياً في الغالب تمارسه الإدارة المركزيّة.

استبعد الحزب الوحيد الحاكم بدوره كل مبادهة من القاعدة، وفرض في جميع المجالات من الاقتصاد، إلى الدين، إلى الفنون، تعصبيّة Dogmatisme خانقة، وقاتلة.

غدا النظام «الاتحادي» شكلياً ووهمياً تماماً بفعل المؤسستين السابقتين: «التخطيط المركزي» و«الحزب الواحد».

ماهي جذور هذا الإنحراف؟

(*) أنصار بيير برودون P. Proudon: منظر اشتراكي فرنسي عام (١٨٠٩ - ١٨٦٥) (المترجم).

(**) أتباع لويس بلانكي L. Blanqui: (١٨٠٥ - ١٨٨١) أحد قادة الثورة عام ١٨٤٨ (المترجم).

(***) كرميو (أدولف): عام (١٧٩٦ - ١٨٨٠) محام ورجل سياسة فرنسي اشترك في حكومة الدفاع الوطني في عام ١٨٧٠ (المترجم).

دون نسيان الأسباب الخارجية: **تداخل** منذ البدء بين مشاكل بناء الاشتراكية ومشاكل عدم التنمية في بلاد تُعدُّ الرأسمالية فيها متأخرة عن مثيلاتها في أوروبة الغربية، **وتطويق** البلدان الرأسمالية، **ومقاطعتهم الاقتصادية** لها، **وتدخلاتهم** التي كانت تلزم الاتحاد السوفييتي على حرق المراحل للنمو الصناعي الذي سبقته إليه دول غربي أوروبة بمراحل؛ **ثم التزيف الدموي البشري والمادي** في حرب ضد **هتلر** تحمّل فيها العبء الأكثر ثقلاً؟ **ثم المنافسة الاضطرارية في سباق تسلّح مضنٍ** فرضته الولايات المتحدة وتابعوها خلال الحرب الباردة، دون أن نقلل من أهميّة الأسباب الداخلية.

لم تتمّ في البدء إلّا قراءة لفظيّة ضيقة الأفق لماركس نَوَت أن تفرض على بلد متخلّف طراز نمو وتزايد استخلص ماركس قوانينه من وضع تاريخي مختلف كليّاً.

١ ـ صاغ ماركس قوانين النمو الأمثل في الرأسمالية الأكثر تقدّماً في عصره، وهي الرأسمالية الانكليزية، بإقامة علاقة جبرية بين التوظيفات المالية المخصّصة لإنتاج أدوات الإنتاج، وتلك المخصّصة لأرزاق الاستهلاك؛ وهي نظرية النمو الوحيدة التي عاشت أكثر من قرن.

جعل تلاميذه الوثوقيون Dogmatiques من هذا القانون **الوصفي** لتنمية الرأسمالية الانكليزية في القرن التاسع عشر قانوناً **معيارياً** لتنمية الاشتراكية الروسية في القرن العشرين، وكان هذا خطأً جسيماً منع التفكير بالاشتراكية استناداً إلى أهدافها، وجعل الأفضلية المطلقة للصناعة الثقيلة عقيدة سائدة نسخت عدم انسانية التصنيع المتوحش الذي جرى في انكلترة وفرنسة مع مطلع القرن التاسع عشر.

ضمن شروط تأخر روسية الاقتصادي، العام ١٩١٧، ثم إعادة البناء بعد الدمار الناشيء عن الحرب العالمية الثانية، يمكن أن تبدو أسبقية حتمية النمو الصناعي ضرورة تاريخية كي لا تسحق البلاد بطوق القوى الرأسمالية.

لم يتضح التخريب البشري إلا بعد الاقلاع الصناعي (عام ١٩٣٧ والمحاكمات الكبرى) لكنه كُتِم لضرورة التصدي للعدو خلال الحرب، كما لم تُثَر الفتن الأولى التي حدثت بعد الحرب في المانية، وهنغارية، وتشيكوسلوفاكية خاصة إلا بعد إعادة الإعمار.

٢ ـ يتعلّق الإنحراف الثاني بالخلط بين الاشتراكية والتأميم، وقد سبق لماركس أن سخر من أولئك الذين يحدّدون الاشتراكية بسيطرة الدولة على وسائل الانتاج فقال: «يمكن أن نعدَّ بسمارك إذن أكبر اشتراكي في أوروبة لأنه أمَّم البريد».

في آخر مقال للينين في صحيفة البرافدا حول **«الحركة التعاونية»** حدّد الاشتراكية بأنها شبكة من التعاونيات التي تدار ذاتياً، وذكر أن الانتقال إليها في الريف يتطلب بين عشر سنوات وعشرين سنة، ويجب أن يتحقق على أساس التجارب الناجحة دون استباق شعور الفلاحين حول قيمة النظام، وعندما عزم ستالين على تطبيق النظم الجماعية في الزراعة خلال بضعة أشهر بطريق القوة، وجّه طعنة لتلك الزراعة ما تزال تعاني منها حتى الآن.

أدى «تطبيق الاشتراكية على وسائل الانتاج» في بلاد متأخرة الرأسمالية، إلى تحقيق التصنيع ليس عن طريق التعاونيات المدارة ذاتياً وإنما «من الأعلى» أي بمركزتها وإدارة الدولة لها؛ وبدلا من أن تكون «الخطة» أداة أنسنة للاقتصاد، وتوجيهٍ للانتاج وفقاً للحاجات الإنسانية وليس للربح، فإنها غدت مؤسسة هرمية بطريقة شبه عسكرية دون «مساهمة» من القاعدة حيث التكنوقراطيون، والبيروقراطيون وأعضاء جهاز الحزب يحتفظون بكل السلطات ويقررون باسم العمال دون استشارتهم، أو باستشارة شكلية تماماً ليس لها تأثير على الإدارات المركزية.

هذا المفهوم لدور الدولة يتعارض بشكل جذري مع الدور الذي حدّده ماركس لها.

٣ ـ أما الإنحراف الثالث فيتعلّق بخلط التخطيط، وليس له إلا دور الموجّه، مع طريقة للإدارة من أعلى، تحدّد التوظيفات المالية، والأسعار، ومعدلات الانتاج، والتوزيع التجاري، وانتقال السلطة، بدءاً من بيروقراطية مركزية وأجهزة محلية مسماة من قبلها.

هذه الانحرافات الثلاثة قادت الاقتصاد إلى الفوضى، والحريّة إلى الزنزانة؛ والأمر السيّء في تطور هذه «الاشتراكية» هي اقتباسها من مسلمات أساس الرأسمالية، ذات الايمان الغربي بنموذج تنمية وحيد، يختلط مع التزايد الكمي المؤمّن بعلوم وتقنيات الغرب.

ليست الماركسية هي التي انهارت مع الاتحاد السوفييتي، وإنما الكاريكاتور المأساوي الذي شبّه بها.

بالعكس لم يسبق للمنظور الماركسي أن تأكّدت صحته بمثل هذا التألق كما سبق أن تمّ التحقّق من زيف منظور آدم سميث وحريته الاقتصادية بمثل هذا الوضوح.

تقوم فرضية آدم سميث على ما يلي: إذا تابع كل امرىء مصلحته الفردية، يتحقّق الرخاء العام، لكن هذه الفرضية قد دحضت بقرنين من استقطاب الثروة في أيدي قلة، وتزايد البؤس والبطالة والتسريح في قسم كبير من البشر ليس فقط في البلدان المستعمرة سابقاً، وإنما أيضاً لدى المستعمِرين قديمهم وحديثهم.

أما فرضية ماركس الرئيسة فتقول إن الرأسمالية تحقّق ثروات (وهو يثني عليها بسخاء عند هذه النقطة) لكنها في الوقت نفسه تسبّب الشقاء بما تولّد بالضرورة من عدم مساواة.

يمكن تمييز الحصيلة المأساوية لانتصار «الحرية الاقتصادية» المؤقت على المقياس العالمي بصيغتين:

* عالم محطمّ تكلّف «زيادة نمو» الغربيين فيه ما يعادل ضحايا هيروشيما كل يومين لأربعة أخماس العالم.

* عالم محطّم مافتيء عدد العاطلين عن العمل، والمسرّحين، والقانطين بتزايد في البلدان الغربية.

(أيّهما على حقّ؟ آدم سميث أم كارل ماركس؟)

لقد حكم التاريخ: فإفلاس «الحرية» الاقتصادية، لا الإشتراكية؛ هو ما يميّز القرن العشرين.

ولن يحيا القرن الحادي والعشرين إن لم يهجر جذريّاً هذه الحرية، ويعرف كيف يخلق شكلا جديداً من الإشتراكية (أيّاً كانت التسمية التي سيعطيها لها) للخروج من ما قبل التاريخ الحيواني حيث الإنسان ذئب على أخيه الإنسان ويدخل في تاريخ «ذي وجه إنساني وإلهي»

* * *

مثل هذه الإشتراكية، وهي خلقِ وحدة سمفونية في العالم، تنطلق من تلقيح متبادل لجميع الثقافات، لا يمكن أن تولد من الثقافة الغربية وحدها. فقد ذكّر لينين، بحقّ، أنّ لفكر ماركس ثلاثة مصادر:

* الفلسفة الالمانية.
* الاقتصاد السياسي الإنكليزي
* الإشتراكية الفرنسية.

وقد وعى ماركس بالذات أن المسار التاريخي الذي رسمه (الشيوعية البدائية، فالعبودية، فالإقطاعية، فالرأسمالية، ثم الإشتراكية العلمية والشيوعية). لا يمكن أن يطبق بمعناه الصحيح إلا على حضارات عالم البحر المتوسط، ويجب أن يأخذ بالحسبان الخصائص الجرمانية.

وما فتيء ينتقد القراءات الوثوقية (بل ونقول «المتعصبّة») لمؤلّفاته، وقد اعترض، مثلاً، على تفسير لكتاباته من قبل **ميخائيلوفسكي**، الصحفي الروسي، فكتب في العام ١٨٧٧ إلى مدير المجلة «يبدو أن ناقدي قد رأى

نفسه مضطراً **لتحويل ترسيمي** التاريخي عن ولادة الرأسمالية في أوروبة الغربية إلى **نظرية فلسفية تاريخية للسير العام** الذي فرضه القدر على كل شعب، أيّا كانت الظروف التاريخية التي يوجد بها بحيث يمكن أن يتوصل لاحقاً إلى شكل الاقتصاد الذي يؤمّن، مع أكبر توسع للقدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي، النمو الأكثر كمالاً للإنسان. لكنني أطلب منه المعذرة، فقد زاد من تبجيلي، ومن خجلي».

وفي رسالة إلى **فيرا زاسوليتش** بتاريخ ٨ آذار عام ١٨٨١ ذكر أنه لم يعرف «الماركسيين» الروس المزعومين، الذين لا يأخذون بالإعتبار التطوّر التاريخي الخاص لبلادهم، وخاصة وجود القرى الريفية التي يمكن بدءاً منها، على الأرجح، خلق اشتراكية لا تولد من تناقضات رأسمالية عالية التطور كما في انكلترة، وهو يذكر بأن الشكل المجمل الذي رسمه «يقتصر بصراحة على بلدان أوروبة الغربية».

وفي مناسبات عدة وخاصة في مقدّمته لكتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» يشير إلى نوعية «**طريقة الإنتاج الاسيوية**» التي عرفها عن طريق دراسة حول المجتمع الهندي، وهي مفهوم استبعده المنظرون السوفييت رسمّياً واعتبروه «معاد للماركسية» (!) خلال مناقشات جرت في تفليس ولينغراد عامي ١٩٣٠، ١٩٣١، بينما سبق لماركس (وبدءاً من معلومات محدودة عن الحضارات غير الغربية وصعوبة الحصول على معلومات مستفيضة) أن باشر بدراسة الأشكال السابقة للرأسمالية في الإنتاج وأنواع الملكيات، في مؤلّفه «مبادىء نقد الاقتصاد السياسي» في عام ١٨٥٧ - ١٨٥٨ (انظر ماركس. الأعمال الكاملة - اقتصاد - الجزء الثاني ص ٣١٢ - ٣٣٥، طبعة بلياد).

وأيا كان الرأي الذي يمكن تكوينه عن تقدير ماوتسي تونغ الإستقرائي لهذه الفرضيات وهو يُحِلّ، تضميناً أو تصريحاً، محلّ «مصادر ماركس

الغربية الثلاثة» جدلية تاو مقابل جدليات الفلسفة الألمانية، والنظرية الأخلاقية الكونفوشيوسية مقابل «ليبرالية آدم سميث التجارية، و «الثورات الفلاحية الصينية بدلاً من الإشتراكية الفرنسية، لا يمكن اعتبار هذا الاستقراء «معاديا للماركسية» بل بالعكس إنه رسالة للنظر إلى الماركسية ليس كفلسفة في التاريخ من نوع فلسفة **هيغل**، الذي لم يعالج في مؤلّفه عن تاريخ الفلسفة أي موضوع غير غربي وبدأ مباشرة بالفلسفة اليونانية.

من الضروري في الوقت الحاضر التدقيق بشكل أساسي في ثقافة الغرب وحضارته، ومسلّماتهما، ودور الغرب المدّمر للثقافات الأخرى انطلاقاً من الفكرة البغيضة بأنه «شعب مختار» (التي تستتبع رفضاً للآخر بل وإبادته)، وقد تبناها الغرب لينكر غيريّة(*) الأشكال الإنسانية الأخرى أو ليدمّرها، فانحطاطه النهائي سيشكل خطراً على مستقبل الإنسان بالذات.

لقد انقضى عهد تغنّي الغرب بحضارته، والمعاناة من انشقاقاته وهيمنته؛ وحان وقت حوار الحضارات إن أراد الإنسان أن يتجاوز العتبة الثالثة من تاريخه قبل أن يدُمّر.

كانت العتبة الأولى ولادة الإنسان مع الأداة.

وكانت العتبة الثانية ولادة الحضارة مع الزراعة.

أما الثالثة فهي تحريك الذرة في قلب المادة، وتحريك الجينات في قلب الحياة. ويمتلك الإنسان من الآن وصاعداً القدرة على إلغاء جميع انتصاراته السابقة. إنه يمتلك القدرة التقنية بتحريك الجينات أن يعيد الإنسان إلى الحيوان الذي كان قبل استخدام الأداة.

وهو يمتلك القدرة التقنية بتحريك الذرة على إبادة كل أثر للحياة على الأرض.

(*) غيريّة Alterite: ما يخصّ الآخر مقابل الأنا (المترجم).

تقود أحلام ديكارت Descartes **وفاوست** FAUST بالسيطرة على الطبيعة، إلى تدنيس العالم ونفاد الموارد الطبيعية، وقد قادت مبادىء **أدم سميث** إلى تحويل الإنسان إلى روبوت جشع وإلى التلاعب بالأدمغة والقلوب.

تصوّرت حضارات أخرى، أسيوية وأمريكية هندية، وأفريقية، واسلامية علاقات أخرى مع الطبيعة، والإنسان، والإلهي وحققّت تعايشاً رائعاً معها.

إن المشاكل تُطَرحُ الآن على المقياس العالمي وهي تتطلّب إجابات على المقياس العالمي، ولن نتمكن من حل هذه المشاكل إن لم نتوصل إلى تجديد خلق لُحمَة النسيج الإنساني الذي فككته أربعة قرون من الاستعمار والهيمنة الغربية. لن نتمكن من حلّها إن لم نتوصل إلى إقامة حوار حضارات حقيقي بين جميع ثقافات العالم.

الهدف الرئيس من حوار الحضارات هو المساعدة على تجلّي الوعي ـ ليس فقط لدى بعض الاختصاصيين أو بعض الفلاسفة، وإنّما لدى الجماهير الشعبية، وأنّ يتعمق الشعور بأن المشاكل العالمية التي تطرح الآن، وأكثرها أهمية قد تولّد من هيمنة غربية استبدادية طويلة جدّاً؛ لايمكن حلّها إلا بحوار مع الحضارات غير الغربية بهدف تصوّر وإقامة علاقات جديدة بين الإنسان والطبيعة، والإنسان والإنسان، والإنسان والمقدّس.

هكذا فقط يمكن أن تنفتح الآفاق أمام ثقافة عالمية، تؤسّس وحدة إنسانية حقيقية، ليس على أساس خليط اصطناعي، وإنما على مفهوم سمفوني للثقافة بعيد عن كل سيطرة.

الفصل السادس
أحلام الغرب وأكاذيبه

تلك هي الطريق الملكية لكي تتخلّص أخيراً الشعوبُ التي خضعتْ طويلاً للغرب، من قوانين التطوّر الخارجيّ المنشأ، الغريب عن ثقافتها الخاصة والذي فرضَه الاستعمارُ.

ليس المقصود أبداً إنكار إسهامات الغرب، المقصودُ أن تُعطى مكانَها، كلَّ مكانها، ولاشيءَ غير مكانها، وأن تُنَظَّم على الخصوص قدراتُ العلم والتقنيّاتُ لغاياتٍ واعية إنسانيةٍ خالصة.

وهكذا فقط يمكن أن تستمر إنسانياً الملحمةُ الإنسانيةُ التي بدأتْ منذ ثلاثة ملايين سنة.

كتب أحدُ روّاد الفضاء لدى عودته، بعد أن داس أرض القمر؛ كانت الأرض منظوراً إليها من القمر جميلةً جداً، مضيئةً؛ كانت واحدةً، هادئةً. لأول مرة شاهدتْ عينٌ إنسانية الأرضَ في كلّيتها، دون حدود، في فضاءٍ دون أفقٍ محدود.

هل نتوصل إلى إدراكها كذلك في الزمن؟ في وحدة تاريخها؟ منذ مطلع فجر الحضارات، منذ أوائل توهجّات الفكر والمحبّة حتى أملنا بالوحدة الإنسانيّة ومشروعنا لهذه الوحدة.

ومن أجل تغيير العلاقات الاجتماعية بشكل أساسي، يمكن منذ الآن:

خَلْق نموٍّ جديد غير ذلك النموّ الذي يَطْحن الناسَ وحريّتهم، نموٍّ جديد لايُفضي إلى «توازن الإرهاب» المزعوم، التهديد الرئيسي للسلام ولأمن الشعوب، نموّ نوعيٍّ لا كميّ، شبيه بالنمو الذي تتمنّاه الأمُّ لابنها، ويتمنّاه كلُّ

واحد منا للذين يحبّهم، نموٌ بالمعنى الذي كان يفهمه القديس غريغوار دي نيس عندما كتبَ: «الله هو الاكتشاف الأبدي للنمو الأبدي».

فَتْح أوروبا للعالم وقبل كل شيء فَتْحها للعالم الثالث، بحيث تُصغي إلى الثقافات الأخرى لأن المشكلات التي يطرحها النموذجُ الغربي للنمو مطروحةٌ على المستوى الكوكبي ولن تُحَلَّ إلا بالتشاور الكوكبي مع الشعوب وثقافات العوالم الثلاث وحكمتها. هذا أحد الشروط الأساسية للسلام الحقيقي أي دون ظلم ودون سيطرة.

تحويل التربية جذرياً بحيث لايكون موضوعها تكييف الإنسان مع حاجات النظام القائم وإنما ابتكار المستقبل: ولذلك يجب تعليم الطفل أن العالم ليس واقعاً جاهزاً، منتهياً لاسبيل إلى تغييره، وإنما هو عمل ينبغي أن يُخْلَق.

* * *

إن مهمة المثقفين الأولى هو كشف القناع عن اللغة الكاذبة في الكتب المدرسية، ووسائل الإعلام التي يستخدمها الغرب ليحافظ على هيمنته بواسطة الأيديولوجيات الخادعة «بحداثتها».

ما من مسلّمة من مسلّمات هذه الحداثة المزعومة إلا كانت كذبةً.

وقبل كل شيء الديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، والحرية.

لقد كانت الديموقراطية دائماً تمويهاً لأقليةٍ، لمالكي العبيد، لأصحاب الثروة.

إن ما يُدعى «الديموقراطية الأثينية» في عهد بيريكليس والتي يُضرَب بها المثل (باعتبارها أم الديموقراطيات) كانت حكومة ٢٠٠٠٠ مواطن على ١٠٠٠٠٠ عبدٍ محرومين من كل حقّ. كانت حكومة القلة التي تحكم الرقيق هي التي دُعيتْ «ديمقراطية».

ديموقراطية السادة الآخرين:

تُعلن وثيقةُ استقلال الولايات المتحدة المساواةَ في الحقوق بين جميع الناس

وبعد هذا الإعلان الرسمي أبقت الرقّ طوال أكثر من قرن، وأبقت التمييز إزاء الزنوج حتى أيامنا.

ديموقراطية البيض لا السود:

يؤكّد إعلان حقوق الإنسان والمواطن، في الثورة الفرنسية، بكبرياء أن «جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق»، لكن الدستور الذي حصر حق الانتخاب بدافعي الضرائب والذي كان إعلان حقوق الإنسان مقدّمة له يستبعد من حق التصويت ثلاثة أرباع الفرنسيين لأن فقرهم جعل منهم «مواطنين سلبيين».

ديموقراطية الأغنياء لا الفقراء:

وكذلك الأمر بالنسبة إلى «حقوق الإنسان».

إن هذه الحقوق مسجلة في «الإعلان العام لحقوق الإنسان»، للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨.

وكلها أمورٌ مجرّدة متناقضة تناقضاً صارخاً مع الواقع. ونكتفي بمثالين:

ـ مامعنى إعلان «حقوق العمل» عندما يولّد النظامُ ملايين العاطلين عن العمل وهو عددٌ لايَني يتزايد؟

ـ مامعنى «حق التصويت» عندما حلت بطاقةُ المصرف محل بطاقة التصويت؟

لا لأن في الولايات المتحدة لابدّ من ٥٠٠ مليون دولار للقيام بحملةٍ انتخابية ليكون نائباً أو «ممثلاً»، وإنما لأن الثروة في جميع البلدان تسمح بشراء الأداتين الأساسيتين للسلطة: وسائل الإعلام للتلاعب بالرأي العام، وصناعة الأسلحة لإقناع الرأي العام، في نهاية المطاف.

هذا «الإعلان» «عام»!

يستطيع الجميع أن يطالبوا بحقوق الإنسان: المساواة تامةٌ أمام القانون.

العاطل عن العمل والملياردير متساويان في حقّهما تأسيس صحيفة أو إنشاء شبكة تلفزيونية. وهذه المساواة أمام القانون هي بحيث أنه يُحْظَر على كل منهما بالتساوي أن يسرق رغيفَ خبز: وإلا استحقّا العقابَ نفسه.

ومن الجدير بالملاحظة، على كل حال، أن أولئك الذين يعلنون عن أنفسهم أنهم هم «المدافعون عن حقوق الإنسان» على المستوى، دول «الغات» (عصابة الدول السبع التي هي أغنى بلدان العالم) التي جمع قادتَها في «ليون» عام ١٩٩٦ «لتكافح الإرهاب» تتكوّن من قادة الدول الأشد إرهاباً في العالم والأعتى سرقةً لحقوق الإنسان. لابماضيها البعيد فقط (مذبحة هنود أمريكا، تجارة الرقيق الأسود، الاستعمار على العموم)، وإنما بجرائمها الحديثة، مثل زارعي الموت والدمار في فييتنام بالنابالم، وواهبي المال والسلاح والمدرّبين لجلّادي «رواندا» المسؤولين عن موت ٤٠٠٠٠٠ إنسان، والمجرمين الحاليين المسؤولين عن موت ٢٥٠٠٠٠ طفل أقل من خمس سنوات في المستشفيات (رقم منظمة الصحة العالمية) وعدد آخر بهذا المقدار خارج المستشفيات بسبب الاستمرار في فرض المقاطعة على العراق. إن أولئك، ولاينبغي أن نملّ من تكرار ذلك، الذي يُعَدّ نموذجُ نموّهم «ليبرالياً» يفرضون على سائر العالم ما يساوي قتلى هيروشيما كلّ يومين.

إن أساتذة الأخلاق الغربيين هؤلاء يقدّمون للعالم مثال «الأصولية» الأكثر جذريةٍ. الأصولية هي ادّعاءُ أصحابها أنهم يملكون الحقيقة المطلقة، وأنهم، من ثمَّ، ينتحلون الحقَّ (وحتى الواجب!) في فرضها على الآخرين. وأصدق مثال على الأصولية هو الاستعمار الذي كانت ذريعته الأيديولوجية مزدوجةً، أولاً «التبشير الديني» ليفرض على العالم تصوّره الديني الخاص، ويتكفّل العسكريون والتجار بسوى ذلك، أي بالذبح والاستغلال. ثم بحَمْل «حداثته» إلى العالم، على أيدي المنفّذين ذاتهم، عندما تراجع الدينُ.

عندما توحّد الاستعمار تحت إدارة الولايات المتحدة، لم يكن «النظام

الدولي الجديد شيئاً آخر غير استمرار الفوضى الاستعمارية القديمة، باسم هو «الليبرالية الاقتصادية الشمولية» التي تجعل السيطرة وإبادة العالم أشدَّ فاعليةً، لكن بوسائل اقتصادية (دون استبعاد التدمير العسكري). وبعد إلغاء التمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، تُعتبر الصهيونيةُ الإسرائيليةُ التي كانت أفضل حليف لأفريقيا الجنوبية، هي آخر ممثّل للاستعمار الكلاسيكي، أي العنصري.

الأصوليات الأخرى ولّدتها الثورةُ على هذه الأصوليات الأساسية للغرب والمتواطئين معه، (من إسرائيل إلى إيران الشاه إلى زائير موبوتو).

كانت «الثورة الثقافية» في الصين أول مثال لرفض الغرب جملةً، مع عنفه (منذ القمع الوحشي وحتى «بيتوفين، موسيقا برجوازية!»).

وشكّلت إيران الخميني ظاهرة مشابهة برفض نمط الحياة الغريب عن ثقافته الممتدة ثلاثة آلاف سنة.

جميع الأصوليات (بعنفها وسلفيّتها) هي ردود فعل على أصوليات الغرب لتدافع عن هويتها. وردّ الفعل هذا هو في الغالب ارتدادٌ إلى الماضي وتعلق به لأنه يحلم بعصر ذهبي في مواجهة الغزو الثقافي، عصرٍ ذهبي سبقَ هذا الاعتداء، وقلّما يفضي إلى مشروع مستقبلي حقيقي.

الفصل السابع
الحضارة وإيمان العوالم الأخرى (لاهوت التحرّر)

إحدى أصعب المشكلات على الحلّ لاكتشاف المبادئ الأساسية للنموّ الحقيقي، في البلدان غير الغربية، نموّ الإنسان لا المنتوجات القومية الخام، هو العثور، في الثقافات التي أوقفتْ خمسة قرون من الاستعمار تطوّرها، العثور على ماصنع عظمتها الأولى وعلى ماتستطيع أن تُعلّمنا إياه اليوم لبناء حضارة قائمةٍ على علاقات أخرى بالطبيعة والناس والله.

أولاً في علاقاتنا بالطبيعة: أن نعثر، بدلاً من اعتبارها فقط مخزناً ومستودعاً، مخزناً نستخرج منه إلى مالانهاية طاقات متحجرة ومواد أولية، ومستودعاً لفضلاتنا، أن نعثر على الشعور بأن الطبيعة ليست ملكاً لنا وإنما نحن ملكٌ لها.

قال لي صديقٌ أفريقي ذات يوم: «الأرضُ ملك جماعةٍ هائلةٍ مات بعضُ أعضائها، ويعيش بعضٌ آخر حالياً، وآخرون لم يولدوا بعد. نحن مسؤولون عن كل شيء وعن الجميع».

ونحن؟ هل فكّرنا في أحفادنا، الذين سيلزمهم أن يحموا أنفسهم، خلال قرون كثيرة، من إشعاعات فضلاتنا النووية؟

زعيمٌ هندي من منطقة «ميلك ريغار»، قرب حدود «مونتانز» ردّ على الغزاة الأمريكيين الذين كانوا يلحّون عليه للتوقيع على «اتفاقية اقليمية» للتخلي عن الأراضي بقوله: «مادامت الشمسُ تلمع والماءُ يجري فسوف تظلّ هذه الأرضُ هنا لتمنح الناسَ والحيوانات الحياةَ. ربما كنتم تعتقدون أن الخالقَ أرسلكم لتتصرّفوا بنا حسب مشيئتكم... لكنْ افهموا جيداً سببَ حبي

للأرض، فأنا لم أقل قط إن الأرض لي لأستخدمها على هواي. لقد وضعتها هنا الروحُ الأعظمُ ولانستطيع أن نبيعها لأننا لانَملكها».

في نظامٍ يُباعُ فيه كلُّ شيء ويُشترى، ماذا جرى فينا لهذا الاحترام للطبيعة والله؟

في لفافة من التصوير الصيني من عهد «سونغ» (القرن الثالث عشر)، نعيش حضور «التاو» «أن نكون واحداً مع الكلّ». إن تشابك الأنهار والجبال، والسحب والأشجار وذلك الشخص البشري الصغير ضمن تدفّق الأشكال، إن ذلك يَهَبُنا الشعور بأن العين التي «تَضْبط اللوحة» ليست العين الهندسية للرجل الغربي: إن المشهد رمزٌ مرئيٌّ للعالم بأسره، مع قوىً آتيةٍ من وراء لفافة التصوير، قوىً تغمرنا بنوع من الاتّحاد الكوني القريب من الصلاة لدى خطّاطي اللانهاية هؤلاء.

ما الذي بقي من هذا الشعور الأوقيانوسي في حياتنا (وفي فنوننا التي تُدعى معاصرةً)؟

وفي علاقاتنا بالآخر علينا أن نعثر، من وراء الأنا، «أنانا» الصغير، مركز كل شيء ومقياس كل شيء، على معنى الجماعة، أي الكلّية الإنسانية التي يحسّ فيها كل إنسان أنه مسؤول عن مصير جميع الآخرين.

أقنعتني بذلك تجربةُ أربعة أشهر في كوخ صغير، على حدود غينيا والسينيغال، على بعد ألف كيلومتر من الساحل، حيث لاأحد من السكان مسيحي أو مسلم، وإنما كل واحد «إحيائي». وحتى في باريس، يدلّنا التردّدُ على مجموعات المهاجرين المغاربة والسينغاليين على ماينبغي أن نتعلّمه منهم عندما يحلّ التعاونُ والشراكة الإنسانية الخالصة محل الكرم الذي اكتسبَ صفةً مؤسّسية عندنا.

وفي علاقاتنا بما هو إلهي نحن بحاجةٍ إلى إيمان الآخرين، وكذلك نحن

بحاجة إلى شكوكهم وعدم إيمانهم لتتخلص من آلهة القوة، من هؤلاء الملوك الملوّحين بالصاعقة مثل «زوس» و«جوبيتر»، إله الجيوش مثل «يهوه»، ومن جميع الأصنام المجسّدة، آلهة القبائل، والمدينة مثل «إتينا»، أو الآلهة المتحيّزة التي تمنح النصر أو تأمر بالذبح لتحمي «شعبها المختار» ضدّ الآخرين. الإله الذي يتوعّد بالجحيم جميع الذين يعصون نواميسه ويَعِد بالجنة الذين ينصاعون لهذه النواميس.

لقد وقف يسوع الآسيوي ليشهد لله، وهو في العجز والفقر، وعلى قطيعة جذرية مع هذه الآلهة القديمة، متجاوباً مع حكمة الشرق. حكمة «فيدا»، المكتوبة بدءاً من الألف الثانية قبل الميلاد، والتي أمكن لحكيم هندي أن يقول عنها: «إن ديننا «الفيداوي» هو مصدر جميع الأديان الأخرى، وجميع الثقافات وجميع الحضارات».

قال الأب اليسوعي «مونشان» عن الفيدا إنها: «نشيد الصلوات المطلق» (الأب جول مونشان، روحانية الهند والأسرار المسيحية «طبعة فايار. عام ١٩٧٤) وأنها أعلنتْ قبل غيرها الوحدة الإلهية ووحدة الإنسان مع الإلهي: «أسماؤه شتّى لكنه واحد» هكذا تغنّي أناشيد الفيدا (١٠ ـ ١٤٥)، مديح الوحدة الإلهية وكل شيء، قبل أية روحانية بأكثر من ألف سنة. (النشيد. ١ ـ ١٦٤ و ١٧٠؛ ٣، ٥؛ و ٥، ٣).

أناشيد فيدا وشروحاتها في «الأوبانيشاد، بعد قرون، تعبّر عن الرؤية ذاتها، رؤية أكثر استبطاناً، رؤية الإنسان الذي يسكنه الإلهي: «أنت هو ذاك»[1] أي أن البراهما (وحدة كل شيء التي ندعوها الله) هو بكامله في الإنسان. إن «أنانا» الأعمق يتماهى به.

البراهما وراء ماهو كائن وماليس كائناً... إنه في داخل كل ماهو كائن وخارج كل ماهو كائن، كالمملكة التي بشّرنا بها يسوع، تلك المملكة التي لاندخلها بالغزو وإنما ندخلها بالتخلّي والزهد.

وهذه هي أيضاً تعاليم «ريشيز»، نُسّاك الهند، الذين ينادون بهجران كلّ شيء خاص بنا، كل ماهو ملكٌ لنا: رغباتنا الجزئية وكل مانعتقد أنه يلبّي هذه الرغبات، لكي لانكون سوى واحد مع ماهو حقيقة العالم الأخيرة، تلك الحقيقة المطلقة، التي هي كائن لايقبل التجزئة، ووعيٌ، وفرح أعلى، هذه الصياغة الأولى للثالوث: صمت الله، الأب غير المنظور؛ كلمة الله، الابن، الذي يجعل بحياته وكلامه وعمله كلَّ مايمكن أن تعرفه عن الله غير المنظور، الخفيّ، يجعله منظوراً؛ وأخيراً حضور الله، الروح الذي يجعل من كل إنسان وعداً بذلك الله الذي صار إنساناً لكي يتمكن الإنسان من أن يصير إلهاً، كما يقول آباءُ الشرق.

كتب رابندرانات تاغور عام (١٨٦٧ - ١٩٤١): «الحالة التي حققنا فيها قرابتنا من الكلّ ونفذْنا إلى كل شيء بالاتحاد مع ماهو إلهي، هو الهدف النهائي وتمام الإنسانية».

وكان ذلك هو أيضاً رسالة «تاو» الصينية المستبعدة لكل ثنائية: «جميع الكائنات وأنا، نحن «واحد» في الأصل. جميع الكائنات «واحد» في ذلك الكلّ الهائل. لتكون واحداً مع الكل». هذا ما كتبه «تشوانغ تسو» في القرن الرابع قبل الميلاد.

هذه الروحانية هي الجانب الداخلي لكل عملٍ إنساني خالص، أي كل عمل لاينطلق إلا تبعاً «للكل»، كل عمل يُفْرَغ» («الإفراغ» الديني) من كل رغبةٍ جزئية، سواء أكانت منفعة شخصية أم منفعة جماعية جزئية: العرق أو الأمة أو الكنيسة أو الحزب. وهذا مناقض للتصوّر القبلي، تصوّر «الشعب المختار»، العهد القديم الذي قاطعه يسوع مقاطعة جذرية.

هذه هي «الصَحْوة» التي كان بوذا شاهدها الأعظم.

لقد نسجتُ بملء إرادتي هذا الاستذكار للحكمة السابقة مع حكمة الحياة والموت لدى يسوع لأنه كان الرسول الأقرب منا، من إيمان الناس الوحيد،

محوّلاً هذه الحكمة إلى شخصٍ، إلى شخصٍ تحوّلنا محبتُه، وتُعطي حياتنا معنى. إن موته هو بعثنا: إنه يجعلنا كائناً. كما كتب روحاني بيزنطي في القرن الرابع عشر: «أنا أحبّ إذن أنا موجود».

يسوع هو قبل كل شيء الخروج من الذات، الخروج أيضاً من انتماءاتنا الجزئية هو القطيعة المطلقة، أولاً مع العهد القديم الذي نقض ناموسه كله كما نفهمه منذ أن أخذ القديس بولس يهتم به فقط بدءاً من موته، محوّلاً صليبه إلى «مركبة النصر»، ومن قيامته التي جعل منها معجزة القدرة الإلهية، دون أن يرجع أبداً إلى حياته وأقواله وأعماله، لكي يعمد، في رسائله التي سبقت الأناجيل المتوافقة التي كتبها الشهود، إلى أن يُعيد بناءَ حياته انطلاقاً من فقرات العهد القديم، كأنه لم يأتِ بشيءٍ جديد («الأنبياء وموسى تنبّؤوا بما سيحدث ولستُ أقول شيئاً فوق ذلك») (أعمال الرسل ٢٦ - ٢٢)، وكأن يسوع اكتفى بلعب السيناريو الذي كتبه الأنبياءُ.

مسيح بولس ليس يسوع

المسيح هي الترجمة اليونانية للمسّيا اليهودي الذي سيعيد مملكة داود.

لابدّ إذن من أن يكون سليلَ داود ومتمّماً له، داود ذلك القائد الحربي لعصابة من المرتزقة الذين روت لنا أسفار صموئيل والملوك أفعالهم الدموية وخسّتهم.

ليس يسوعُ داودَ جديداً، كما أنه ليس «ابن» رب الجنود. وكذلك فليست المحبة التي يبشّر بها تتمّةً لشريعة المثْل في العهد القديم، ولا للتضامن القبلي في سفر «اللاويين» (١٩ - ١٨) حيث «تحبّ قريبك لنفسك» تقتصر على أبناء القبيلة، كما يؤكّد ذلك «التلمود».

عندما يفسّر التلمود كلمة «قريب» في إطار التشريع التوراتي يبين غالباً أن المقصود هو الإسرائيلي وليس الوثني؛ وذلك لأن النص المكتوب يتطلّب هذا التأويل.

ستكون الوصيةُ جديدة، كما يقول يسوع (يوحنا ١٣ - ٣٤) وهي غير موجودة في ألواح موسى.

هذا التحوّل من «المتضع جداً إلى «الخالق»، إلى القائد الحربي على طريقة داود ويوشع (بولس وحده استشهد بإبادة الكنعانيين كسابقةٍ واعدة بانتصارات أخرى (أعمال الرسل ١٣، ١٦ - ١٩) سيجعل من المسيحية يهودية مُصْلَحةً، وسيجعل من يسوع تتميماً للوعد الذي وُعد به «الشعب المختار».

وهكذا مُحِيتْ الجدّةُ الجذّرية لرسالة يسوع بتحوّل حياة يسوع الفقيرة والمتواضعة إلى مهمّة يسوع «المسيّا»، المظفّرة، وهي مهمة تختم التاريخ اليهودي بخاتمة الانتصار.

كتب المفسّر الكبير «دود» في «مؤسّس المسيحية» طبعة «سوي ص ١٠٨ - ١٩٧٢). «الميسيانية في العقلية الشعبية كانت مرتبطةً بالدور السياسي والعسكري «لابن داود». ولعبُ هذا الدور كان آخر مايرغب فيه يسوع».

ويضيف في «أمثال مملكة الله»:

ليس لأقوال يسوع نظيرٌ في التعاليم اليهودية. ولايجب أن تُعتَبر رسالة يسوع وكأنها محاولةً لإصلاح اليهودية؛ إنه يَحْمل شيئاً جديداً تماماً لايمكن أن يتّفق مع النظام التقليدي» ص ٤٢ و ٤٩.

مفسّرٌ آخر من كلية لاهوت زيوريخ هو «ايتيليرت ستوفر». كان أكثر جذرية. «أعلن يسوع رسالةً جديدة من الله، ودِيناً جديداً، وأخلاقاً جديدة غير مرتبطة بالتوراة». الترجمة الانجليزية. لندن ١٩٦٠ «يسوع وتاريخه».

وكتب مفسّرٌ آخر هو «غونزاليز فوس: «الإله الذي يُظهره لنا يسوع غير إله العهد القديم» (فوس: «الوصول إلى يسوع» طبعة سيغيم. سالامانك عام ١٩٩١. ص١٦١).

وحين هوَّد بولس المسيحيةَ من جديد، كان هو رائد لاهوت السيطرة: اللاهوت «القسطنطيني» الذي ربط الكنيسة بالسلطة منذ القرن الرابع، لاهوت «الصليبيين»، لاهوت محاكم التفتيش، لاهوت الاستعمار الذي تنكر في ثوب «التبشير، لاهوت «التعاون» مع «فرانكو» وكذلك مع «بيتان»، لاهوت «الإصلاح» الذي عارض الانفتاح النبوي للفاتيكان الثاني، اللاهوت الذي أدان لاهوتَ التحرر، مع أن لاهوت التحرر هو أملٌ من أعظم آمال زماننا لأنه يحافظ على التعالي الإلهي دون أن يفكر فيه بمصطلحات الخارجية التي تنزع عن الإنسان مسؤولياته أمام «الله» الذي يُنظِّم من الخارج ومن الأعالي مصير الناس.

وكذلك فشلت التجاربُ التاريخية لبناء الاشتراكية. فمن وراء أخطاء الناس، كان الخطأ النظري الأكبر فيما سُمّي «الاشتراكية التاريخية هو زعمها أن من الممكن تحرير الإنسان بغض النظر عن بُعده المتعالي».

لم يأخذْ لاهوتُ التحرر بهذا التصوّر المقلِّص للإنسان. وإنما انطلق من أن كل معركة من أجل التحرر تحتاج إلى التعالي أكثر ممّا تحتاج إلى الحتمية. وقد شقّ هذا اللاهوت طريقاً لم تُعرَف من قبل طريق الوحدة المحكمة بين الإيمان والتاريخ.

وبحركةٍ واحدةٍ ذكّرها البعضَ بالبعد المتعالي للتاريخ، وذكّر البعضَ الآخر بالبعد التاريخي للتعالي.

وهكذا تجاوز هذا اللاهوتُ ثنائيتين متعاكستين ومتناظرتين تسدّان الطريق نحو التحرّر التام للإنسان وهما: أولاً الإيمان بالتعالي الذي يُفهَم على أنه خارجيةٌ متعلّقة بالآخرة تبخَس قَدْر نضال الناس التاريخي، وثانياً انخراطٌ في التاريخ دون مرجعٍ مطلق.

هذا الإنحياز المزدوج قادَ، في الغرب، إلى عجزٍ مزدوج، عجز المسيحية التي لاتأثير لها على الحركات الملموسة لتحرّر الناس، وعجز إفلاس الذين يكافحون ضمن تاريخٍ مُغلق.

إن لاهوت التحرّر يشكّل أعظم مجهود معاصر لإنهاء هذا الطلاق. وليس من قبيل المصادفة التاريخية أن يولَد لاهوتُ التحرّر في بلدان أمريكا اللاتينية التي خضعت قبل غيرها للاستعمار، على الأرض البشرية «لجماعات القاعدة»، حيث نبتَ، بين أكثر الناس حرماناً، الوعيُ بأن كون الإنسان فقيراً ليس شيئاً. وكان مفهومٌ للحب لايبالي بمأساوية انسحاق الجماهير كشرط الإثراء الوقح للبعض، يَضْمن بقاء الوضع القائم.

انطلاقاً من هذا الوضع التاريخي الملموس الذي عاشه الناس بأقصى حدّةٍ في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، شرع لاهوتيّو التحرر، في كنيسةٍ «افتتحها للعالم» مجمعُ الفاتيكان التالي ويوحنا الثالث والعشرون، ليخدموا العالم لاليحكموه، شرعوا يفكّون رموز هذا العالم على ضوء متطلّبات يسوع من الذين أرادوا أن يتبعوه: التخلّي عمّا يملكون لامساعدة الفقراء فقط، بل ليصبحوا فقراء بين الفقراء، فقراء بأعمق معاني الكلمة: مضطهدين فيزيائياً من قِبَل الطبقات المسيطرة، ومُستَلَبين روحياً من قِبَل الأيديولوجيا المسيطرة.

هذا الاختيار التفضيلي من أجل الفقراء، بفضل لاهوتيّي التحرّر، تأكّد، في عام ١٩٦٨، في «ميديلين»، في كولومبيا أثناء الاجتماع الاستثنائي لأساقفة القارة بمجموعها، المجلس الأسقفي لأمريكا اللاتينية. هذا الاختيار حرّر الوهمِ القاتل: الوهم الذي ضَمِن، باسم الحياد السياسي للدين وباسم المحبة تقتيلَ الهنود، واستقرقاق الزنوج، وتقسيم العالم اليوم بين قلةٍ من الميسورين وكثرةٍ من المستُبْعَدين.

هذا الوعي للوضع التاريخي على ضوء يسوع، وهذا الموقف المتّخَذ لمكافحة لامعنى عالمٍ تُهان فيه صورةُ الله بين مُعظم الناس ـ ولا سيّما في العالم الثالث وإن لم يَكن فيه وحده ـ، سيقود إلى قراءة جديدة للأناجيل وإلى عَكْس جذري للمَسْعى اللاهوتي التقليدي في الغرب: فبدلاً من الزعم الداعي إلى إستخلاص «مذهب اجتماعي» أو سياسي من النصوص الإنجيلية دون

اعتبار للحقائق التاريخية لكل عصر، ينبغي أن يكون الإنطلاق من هذا الوضع التاريخي الملموس لقراءة معناه على ضوء رسالة يسوع، وهي رسالةٌ تخريبيّةٌ تجاه السلطات الدينية والسياسية في عصره بحيث قادته إلى الموت.

هذه الثغرة الوحيدة التي فتَحها يسوع في تاريخ الناس كانت النموذج الأبدي للتعالي المعَيش في التاريخ.

«لاهوت التحرّر» للأب غويتيريز في البيرو، «يسوع المحرّر» للأب ليوناردو بوف في البرازيل، تاريخ التحرّر ولاهوته، لانريكو دوسيل، في الأرجنتين، تحرير اللاهوت، للأب سيغوندو، جميعها معالم في هذا البحث وذلك الانعكاس.

إن نقدهم للماركسية أعمقُ نقد لها، لأن النظرية لاتُدحَضُ جدّياً مالم تُستَخْلص منها آخر قطرةٍ من الحقيقة الكامنة فيها ومالم يُكشَف النقاب عن جذور الأخطاء.

وُلدتْ الماركسيةُ، مثلُها مثَل الطوباويات الاشتراكية التي سبقتها، في القرن التاسع عشر في السياق التاريخي «للثورة الصناعية» التي كلّلتْ الرأسماليةَ بهالةٍ فاوستية أو بروميثيوسية، وبإيمان «ميسياني» «بالتقدّم». وهكذا رُميتْ في الظل ملايين الحيوات المسحوقة في المدن ذوات المجسّات المفترسة حيث يستحيل الإنسانُ إلى «زائدة» في الآلة وفي السوق.

لقد طرح لاهوتيّو التحرر المسألةَ الكبرى التالية: إن التغيّر الجذري الذي يحتاج إليه للتغلّب على التفاوت (والعنف الناجم عنه) لايمكن أن يقوم على أيديولوجية حتمية، سواء أكانت أيديولوجية «التقدم» لدى الليبراليين، أو صورتها «الجدلية» لدى القائلين بالاشتراكية العلمية (وهي في الحقيقة وضعيةٌ، لأن العلوم يمكن أن تزوّدنا بوسائل عجيبة لكنها لاتستطيع أن تعيّن لنا الغايات النهائية).

كلُّ أملٍ بالتبدّل، بعكس انحرافاتنا الجديدة، يتضمّن مسلّمة معارضة

للحتمية: التعالي، أي إمكان أن يقطع الإنسان صلته بالغايات التي فرضها النظام، أو على الأصح غياب الغايات.

الإيمان بالتعالي رهانٌ، مسلّمةٌ، شأنه شأنُ الإيمان بحتميةٍ شاملة يُعتَبَر عملُ الإنسان بين مسنّناتها حالةً خاصة من حركة الأشياء.

هذا الخيار هو وحده يَسْمح بإعطاء حياتنا معنىً حين نُعيد إليها مسؤولية التغلُّب على انحرافات زمننا القاتلة.

هذا التعالي، من حيث هو مسلَّمةٌ لكل عملٍ تحرّري، لايُعرّفه لاهوتيّو التحرّر كخارجية وإنما كإمكان دائم للقطيعة مع الماضي ولتجاوز ذلك الماضي. وقد قدّم يسوع النموذج المطلق لتلك القطيعة وهذا التجاوز حين كرّس حياته وموته لمكافحة السيطرة التي اتّخذت طابعاً مقدساً. لكن القراءة التقليديّة للرسالة الإلهية قد قامت بها السلطات «من فوق».

قراءة لاهوتيّي التحرر قراءة «من تحت» أي انطلاقاً من المُستبعدين، انطلاقاً من الذين يعملون ويتألمون، ويعيشون ويموتون دون أن يعلموا ماجدوى عملهم وعذابهم وموتهم. بالنسبة إلى هؤلاء، المستقبلُ هو الأمل الوحيد «بالبعث»، أي المرور من الموت إلى الحياة الحقيقية: الحياة التي لها معنىً.

يعيش اللاهوتيُّ لاهوتيته لا «بالانكباب» والحنوّ عليهم وإنما بأن يصبح واحداً منهم، بأن يقاسمهم وجودهم وآلامهم وآمالهم، يعيش لاهوتيته لا كحرفةٍ ليبرالية، وإنما كشهادةٍ مناضلةٍ على الرسالة التي من أجلها واجه يسوع الموت.

العثورُ على ماهو جوهري في هذه الرسالة التي لايقوم مقامها شيءٌ، والعمل وفقاً لندائها، إن ذلك هو الجديد والمقوّي أكثر من غيره في لاهوت التحرر: الأب «غوستافو غويتيريز في كتابه «لاهوت التحرر»، يرى في مَثَل يوم الدينونة الأخير، في إنجيل متّى «خُلاصةَ الرسالة الإنجيلية»: لن يُحكم علينا بصدد حبنا للآخرين لا بقانون، ولابحكمة، حتى ولابإيمان لايتفتح في عملٍ

كالذي يحدّده يسوع: إطعام الجائعين، كسوة العراة، إيواء الغرباء «بما أنكم فعلتموه بأحد إخوتي الصغار فبي فعلتموه». (متّى ٢٥، ٤٠).

يقول الأبُ غويتيريز إن هذا الإعلان يتحقّق انطلاقاً من الخيار التفضيلي من أجل الفقراء: «النضال ضد كلّ ظلم وسلبٍ واستغلال، الانخراط في خلق مجتمع أعظم إخاءً وإنسانية، إن ذلك أن نحيا محبّة الأب ونشهد عليها».

ويضيف: «الذين يسخّرون الإنجيل لخدمة الأقوياء هم وحدهم الذين يرون في ذلك نزعة «التقليص السياسي».

إن لاهوتيّي التحرر حملوا على محمل الجدّ تصريح البابا الذي يعتبر الوضعَ الراهن في العالم «وضع الخطيئة». إن أساس كل تفكير سياسي أو ديني وكل عملٍ هو «وضع الخطيئة» هذا الذي يشوّه الإنسانَ، في الجماهير، الإنسان المخلوق على صورة الله. إن يكون «كل شيء للجمع»، يتطلّب إنهاء هذا الفصل القاتل. تحرير الإنسان والتحرير من الخطيئة ليسا سوى شيءٍ واحد. التاريخ المقدّس والتاريخ العادي هما التاريخ الوحيد لهذا التحرر، الزمني والمقدّس على نحو لايتجزّأ.

التمييز الخدّاع بين صعيدين، صعيد الآخرة وصعيد التاريخ، يضع، بالفعل، الإنجيل في خدمة الأقوياء.

هذا التناقض، في أمريكا اللاتينية، تُترجمهُ، على نحو أخّاذ، صورتان ليسوع في الكنائس، برسومها ونحوتاتها «ليسوع المنتصر» ومريم بثياب الملك والملكة، و«يسوع المصلوب» الهيكل العاري. يسوع الفاتحين والأغنياء والأقوياء، ويسوع الفقراء المذلّين والمهانين.

كتَب الأب ليوناردو بوف: «تصلُ إلينا صورةُ يسوع محمّلةً ومحاطةً بالألقاب والتصريحات العقائدية..التي تتّجه إلى حَجْب أصالته، وإخفاء وجهه الإنساني وإلقائه في التاريخ «لأقنمته» كنصف إله، خارج عالمنا. الإيمان

يجب أن يحرّر صورةَ يسوع من العراقيل التي تَحْصره وتغضّ منه. والإعلان أن يسوع هو «المسّيا»، السيّد، ابن داود، ابن الله، لاتَعْني أننا نؤمن، إذا لم نهتم بمعرفة ما الذي تَعْنيه هذه الأسماءُ بالنسبة إلى حياتنا.. الإيمان بيسوع لايرتدّ إلى سلفية العبارات، وإن كانت مُحترمةً، ولايرتدّ إلى علم الآثار التوراتي. الإيمان بيسوع، بالمعنى الذي يُقصَد منه عملٌ مُلزمٌ لحياتي ويتضمّن طريقة للحياة، هو المقابلة بين كلّية حياتي الشخصية والاجتماعية والروحية والثقافية والشاملة وبين حقيقة يسوع».

بذلك وحده يكفّ الدين عن أن يكون أفيوناً واستلاباً. وبذلك وحده يُصبح الإيمانُ خميرة لمستقبلٍ ذي وجه إنساني، أي إلهي، بالمشاركة في مجيء الملكوت.

أحد الجوانب الأكثر تجديداً في لاهوت التحرر هو أنه أنهى الاستعمار الديني للاهوتٍ يطرح نفسه على أنه تتمّةٌ للتاريخ اليهودي، إذ صار أوروبياً عبر الفلسفة اليونانية وإذ تَنظّم على غرار النموذج الإمبراطوري الروماني. ولم يكن بوسع سائر العالم أن يتلقّى رسالة يسوع إلا سجين هذه الثقافة الوحيدة. لم يكن هناك من «تاريخ مقدّس» غير تاريخ الشعب اليهودي، ومن لغة دينية غير العبرية واليونانية واللاتينية «الكنيسة المسيحية، كما كتب «انريكو ديسيل»، في أمريكا اللاتينية (وكذلك في أفريقيا وفي آسيا) كانت «ملحقاً لتاريخ الرسالات». ويضيف: «الأوروبيون هم الذين اكتشفوا الأراضي «المسكونة» التي سيطروا عليها بقوة السلاح والبارود والخيول والمراكب... في هذا المستقبل القريب، هذا هو المشروع الإنساني الآتي الذي ينبغي للأوروبيين أنفسهم أن ينفتحوا عليه؟... أمنا أمريكا الهندية: وأبونا إسبانيا... لكن الطفل الجديد ليس أمريكا الهندية ولا إسبانيا ولا أوروبا ولا «الانكا» ولا «الأزتيك»، إنه شيءٌ جديد: ثقافة مولّدة، مهجّنة، مخلوطة».

هكذا وُلد في أمريكا اللاتينية تصوّرٌ ملموسٌ أخيراً «للشامل» الذي كنَسَ

المفهومَ اللعين، مفهومَ «الشعب المختار» الذي استُخدم ذريعة للاستعمار المموَّه في «التبشير».

هذا التحرر امتدّ إلى القارتين الأخريين اللتين كانتا مستعمرتين قديماً بالتجارة بالسلاح واللتين ماتزالان مُستعمرتين بالكنائس.

طوال خمسة قرون من هيمنةٍ دون منازع للاستعمار الديني الذي يقوم على فرض المسيحية على ثلاث قارات بالأشكال الثقافية التي اكتساها في الغرب قُدِّم الدينُ وكأن الله لم يَصر إنساناً: لقد صار غربيّاً.

من الأسهل تجريب العلاقة بالله إذا تخلصنا من الثقافة اليهودية اليونانية حصراً واقتربنا من الوحدة الثالوثية، وحدة الآب والابن بعد العيش على غرار الأب «بانيكاد»، و«إدفايتا» «فيدا» الـ «هو» و«الأنا»، في «الأوبانيشاد» وفي تأملات «اتكره». أو بعد الاستماع إلى الصوفيين مثل ابن عربي الذين رأوا في يسوع: «خاتم القداسة»، الذي أظهرتْ لنا حياتُه، بخضوعها غير المشروط لله، كلَّ مايمكن أن يكون منظوراً من الله غير المنظور والمتعالي. ذلك الإله الذي قال عنه رزباهان في شيراز: «قبل أن توجد العوالم وصيرورة العوالم، كانت الذاتُ الأبدية هي وحدة العشق والعاشق والمعشوق.

* * *

في الهند، وهي واحدة من أقدم الروحانيات، أخذ لاهوتٌ يخرج من الظل.

منذ بضع سنوات، وضع لاهوتيون هنود أُسَسَ لاهوتٍ يرتكز على التفكير وعلى تجربة الإيمان المعيشة في سياق البلد.

في ٢١ آذار في هونغ كونغ افتُتحت ندوةٌ شارك فيها لاهوتيون جاؤوا من مختلف أصقاع آسيا. وفي أعقاب هذا اللقاء، وقَّع جميعُ المشاركين وثيقةً نقدية حول موضوع «مستقبل الفكر الاجتماعي المسيحي» في هذا النصّ، ندّد اللاهوتيون بطابع المركزية الأوروبية في التعاليم الاجتماعية للكنيسة التي

لاتعترف بإسهامات المؤتمرات الأسقفية الإقليمية ولابخصوصيات الكنائس المحلّية.

لقد حاول كهنةٌ من آسيا، بطريقة إبداعية، أن يربطوا بين التعاليم الكاثوليكية والصعوبات التي يطرحها الوضعُ الآسيوي. ومن المؤسف أن رسالة الإصلاح، الآتية من روما، تحاول اليوم أن تَلِجَ آسيا. وهي تَحكم على الوضع بطريقة جدّ مبسّطة وعن بُعدٍ، وتتصّور ـ بشكلٍ خاطئٍ على كل حال ـ أن الأساقفة لم يتحدّثوا إلا عن الحوار والتحرر وفقدان التثقيف ألخ.. مهملةً إعلان يسوع المسيح. رسالة الإصلاح هذه تؤدّي إلى توقّف النمو والتطوّر المتناسق لتفكير اتحاد المؤتمرات الأسقفية. وصرّح اللاهوتي الهندي، فيلكس ولفريد، بهذا الصدد:

«يحدونا الأمل أن استيراد رسالة بالية إلى آسيا ليس سوى ظاهرة عابرة وأن اتحاد المؤتمرات الأسقفية سيستمر مستقبلاً في انتهاج الخط الذي تشير إليه وثائقُ وافرةٌ وأنه سيُسهم بذلك عينه إلى طفوّ صورٍ جديدةٍ ليسوع، تتفق مع عبقرية آسيا».

وعلّق كاهن ممتلئٌ حميةً ونشاطاً في الحركة «الخارقيّة» على جدار كنيسته الرعوية إعلاناً كبيراً نقرأ فيه «يسوع هو الجواب». لكنه استيقظ في صباح اليوم التالي ليكتشف أن فتياناً شياطين قد خَرْبشوا تحت هذه الجملة: «لكنْ ما السؤال؟» لقد حاول المسيحيون، خلال قرون أن يكتشفوا شخص يسوع المسيح وحياته ورسالته عَبْر أسئلتهم الخاصة النابعة من ثقافة العصر آنذاك. فهل ينبغي أن نرفض على آسيا اليوم الإمكانَ نفسه؟ وهل ينبغي أن نَحْمل إلى آسيا الأجوبةَ دون أن نهتم بأسئلتها؟ فلندعْ إذن آسيا تكتشف وتعيد اكتشاف صورة يسوع الأكثر ملاءمة للردّ على تحدّيات القارة. وبذلك نُبِّه الفاتيكان إلى تصميم اللاهوتيين الآسيويين على أن يفكروا في مستقبل الكنيسة في هذه القارة، لاكسِير لنقل الخطاب الرسمي الروماني.

إن إرادة ترسيخ رسالة يسوع في حضارات وثقافات ليست غربيةً هي من أخصب وعود المستقبل.

وُلد «الوازيوس بييريس» في سريلانكا، وهو المؤسِّسُ والمديرُ لمركز البحث «تولانا»، في «كيلانيا» قرب كولومبو. وهو عالم كلاسيكي بالهند مختصّ بالفلسفة البوذية، وقد انخرط في برنامج واسع للبحث في الأدب الفلسفي البوذي، في العصور المتوسطة، في بالي. وهو محرر مجلة «حوار»، المجلة الدولية للبوذيين والمسيحيين التي ينشرها المعهد المسكوني في كولومبو. وقد كتب بغزارة حول علم الرسالات، ولاهوت الأديان، ولاهوت التحرر الآسيوي، وعلم البوذية.

أما رايمون بانيكار فهو من أب هندي وأم كاتالانية، وقد بذل غايةَ جهده ليُظهر أن «حدساً من أعمق حدوس حكمة الهند» يلتقي بعضَ جوانب الثالوث المسيحي.

ولقد حاول أن يفكَ رموزَ عقيدة الثالوث بوساطة «ادفايتا» الفيدا المعَيشة (مذهب اللاثنائية)، فبيّن أن الهندوسية حين تعلّمنا أن الغايةَ النهائية لكل إنسان بحسب الروحانيّة الهندية هي أن «الأتمان ATMAN» (الشخص) هو و«براهما» شيءٌ واحد (براهما هو حضور الكلية) في «أنت هو ذاك»، في «الأوبانيشاد»، فإنها تساعدنا على تجاوز وَهْم التعالي الذي يُفكر فيه باعتباره خارجيّة.

وقد قدّم رايمون بانيكار على الخصوص، في كتابه «الثالوث والتجربة الدينية»، وهو قمةُ أعماله، التعبيرَ الأمثل عن الحوار الحقيقي للإيمان الذي تخلّص من جميع النزعات العرقية المركزية.

إن مثل هذا الوعي لمقتضيات عموميّة الإيمان الذي هو شرط بقائنا في القرن الواحد والعشرين، تحقّق في أفريقيا.

في عام ١٩٧٧، في ساحل العاج، وبرئاسة رئيس أساقفة «أبيجان»،

«ياغو»، انعقد مؤتمرُ اللاهوتيين المسيحيين في أفريقيا السوداء: الحضارة السوداء والكنيسة الكاثوليكية.

ذكَّر الأبُ «جان مارك إيلا»، باسم العمومية المسيحية أن «الثقافة اليهودية المتوسطية التي نقلتْ حتى الآن المسيحية ليست سوى ثقافةٍ بين الثقافات.. فالكاثوليكي ليس مرادفاً لروماني».

هذا التصميم على إزالة الاستعمار عن الإيمان وعلى النظر إلى الثقافة الغربية نظرةً نسبيةً لإنقاذ قيم المسيحية العمومية، وحَدَ تعبيره القوي في كتاب يسوعيٍّ من الكاميرون، الأب «هيغيا»: «تحرير الكنائس من الوصاية» «ليست المسيحية ديناً غربياً، لكنها دينٌ شرقي احتكره الغرب وطبَعَه بطابع فلسفته الذي لايُمحى، وبقانونه، وبثقافته، وهو يبدو كذلك لشعوب العالم الأخرى. ويحقّ لنا أن نطبع هذا الدين بطابعنا الذي لايُمحى، فلا نرفع إلى مرتبة الوحي الإلهي الفلسفة الأرسطية التوماثية، والفكر البروتستانتي الجرماني أو الأنجلوسكسوني، أو أشكال التفكير والعادات «الغولية»، واليونانية الرومانية، والإسبانية والألمانية التي نُصِّرت إن لم تكن قُدِّستْ.

استخلص الأبُ «أوسانا» النتائجَ من الأسقف «زوا» أسقف «أواندا»: «نحن الوارثون الشرعيون للديانات الأفريقية التقليدية التي هيّأتْ الإنسان الأفريقي، بما لايقلّ عن غيرها، لمجيء يسوع المسيح ودورها شبيه بدور العهد القديم».

لابدَّ اليوم من التأمل الجديد في الوحدة المتعالية لحكمة العالم وديناته لإقامة جامعةٍ مسكونيةٍ لاتقتصر على المسيحيين وحدهم، لكنها تنفتح لإسهامات الثقافات وإيمان جميع الشعوب من أجل مجيء الإنسان الكلي.

إن دعوة جميع روحانيات العالم من أجل قراءة جديدة لرسالة يسوع لاعلاقة لها بالمذهب الانتقائي أو التوفيقي. والمقصود إبراز الثوابت الشاملة

التي تتجاوز ثقافتنا الخاصة وتُطلعنا على الحياة الكوكبية وتجعلنا نَعي خصوصية شهادة يسوع عن الملكوت.

لم يأتِ يسوع فقط ليتمّم وعود «الكتابة القديمة»، وإنما جاء ليجيب عن السؤال الأعظم، سؤال جميع الناس حول معنى الحياة والموت.

الإيمان هو أولاً القطيعة، التعالي، وتجربة القطيعة، والتحرّر.

أكثر الأشياء تحميساً وتحييراً في أفعال يسوع وأقواله أنه لايكون أبداً حيث ننتظره. نحن ننتظر دائماً من القول أو الفعل أن يكون على امتداد غرائزنا البيولوجية، ورغباتنا، ومصالحنا، وتاريخنا الفردي، وثقافتنا، وقوانيننا.

السمةُ الأخّاذة أكثر من غيرها في حياة يسوع وموته أنهما يُفْلتان من جميع الاشتراطات البيولوجية والنفسية والاجتماعية. إنها حياة لايَدْخل فيها «الروتين». ولاشيء فيها ناجم عن الماضي، لكن كل شيء فيها اختيارٌ حر، انفلاتٌ من الأنانية أو العادات، وقرارٌ جديد، والطغوُّ الشعري للإنسان.

أن أعيش، لاأقول وفقاً «لقانون المسيح» وإنما وفقاً لما ادعوه «شِعْريّة» المسيح، يعني أنني أعي أن كلَّ فعلٍ من أفعالي، وأن كلاً من الأحداث التي كنتُ شاهداً عليها، والتي أشارك فيها، وأن حياتي الشخصية وكذلك المجتمع أو التاريخ الذي أحيا فيه، كلها ليست سوى حلقات في سلسلة من الأسباب والنتائج: وكلها بما هي عليه كائنةٌ بالنسبة إلى الغاية النهائية، وهي تُقابَل بهذه الغاية النهائية التي تعطيها معناها؛ وهذا هو المعنى العميق لإعلان «مملكة» يسوع.

ولايعني ذلك أن نحدّ هذه المملكة في مكانٍ بعيد أو في المستقبل كأيّ طوباوية، بل أن نشعر بضرورتها القريبة وكأن كلّ ماكنتُ أظنه هاماً في العالم وفي مهماتي سينهار في اللحظة التي ستأتي، وكأن عليّ أن أراجع جميعَ أحكامي وتصرّفاتي تبعاً لهذا الواقع الأعمق، والذي هو أكثر من شيء وشيك الوقوع إذ أن المملكة حاضرةٌ، في داخلنا وخارجاً عنا. مملكة لاتتّخذ العدل

قانوناً لها وإنما تتّخذ المحبة مبدأ الإيمان يطفو عندما أكف عن طرح السؤال عن «كيف» وأتساءل «لماذا».

ـ عندما أتساءل عن الغايات لاعن الوسائل فحسب.

ـ إنه بحثٌ مجدّد وأساسي عن أهدافي الخاصة والاجتماعية.

ـ وهو فعلُ الإيمان الذي يحطم دائرة عاداتي ويقيني.

عندما يكفّ الرجلُ السياسي عن الاهتمام فقط بوسائل الاستيلاء على السلطة أو المحافظة عليها، ويطرح على نفسه السؤالَ عن غايات المجتمع الكلي وعن الإمكانات التي ينبغي إبداعها ليُبرز، في القاعدة، في كل إنسان، اختيارَ هذه الغايات والمشاركة الفعلية في تحقيقها، حينئذٍ يغدو السياسيُّ نبيّاً.

وعندما يكفّ الفنان عن الاهتمام فقط بتأكيد خصوصيته الفردية وتنظيم حرفته ونجاحه انطلاقاً من براعته التقنية، وعندما يُصغِ السمعَ، على العكس، ليغْدو وجدانَ الجماعة، وعندما لايجعل من عمله انعكاساً للواقع، وإنما يساعد هذه الجماعة، بتجريب الممكنات، على وعي مشروعها وأملها ومستقبلها، حينئذ يغدو الفنان مُبدعاً.

وعندما يعيش العاشقُ عشقه، لاكوسيلةٍ للأخذ، ولكن كفعلٍ للبذل، لابذل جهده وماله لكن بذل الذات، بذل الحياة بحيث يفضّل حياة الآخر على حياته الخاصة، حينئذ يتعلّم، كما يقول «رزباهان»: «أن يفكَّ رموز لغة الحب الإلهي في كتاب الحب البشري». ويغدو العاشق متصوّفاً.

لكن هذه القطيعة، هذا التعالي، ليس الإيمان

الإيمان هو الفعل الذي به يُفرِغ الإنسان ذاته.

هو تجربة الفراغ و«الليل المظلم» لدى «سان جان دي لاكروا».

أن أُسكت الرغبات التي تَنْبح فيَّ بقوة مفرطة؛ أن أقتلع نفسي من حدود

وسطي الاجتماعي؛ أن أمحور الصور التي تبهرني دون أن تضيئني؛ أن أنفصل عن الكلمات والمفاهيم التي أُنشِئَتْ للتعامل مع الأشياء.

إن فعل الإفراغ هذا، إجلاء، «الأنا الصغير» بإفراغ الذات، هذا الفعل الذي يدعوه اللاهوتيون المسيحيون «الإخلاء» «KENOSE»، هذا الفعل الذي دلّتنا على الطريق إليه «الحقائق الأربع المقدّسة «لبوذا في موعظة «بيناريس»، والذي أعطانا تجربةً منه تأمّلُ «زا ـ زين»، إن فعل «التعرّي» هذا هو المدخل الوحيد الممكن «للصَحْوة» على حياةٍ جديدة. (اسم بوذا ذاتُه يَعْني «الصاحي»).

هذه الحياة الجديدة هي أولاً الشعور بأنني لاأكفي ذاتي بذاتي، وأنني لاأُوجَد إلا في علاقتي بالآخر وعلى «كل آخر» بحسب العبارة الساطعة لروحانيٍّ بيزنطي في القرن الرابع عشر هو «كاليست»: «أنا أحبّ إذن أنا موجود».

نحن بعيدون هنا عن الفقر الكارتيزي في «أنا أفكر إذن أنا موجود»، إذ يُقلِّصُ الإنسان إلى مجرّد فردٍ والروح إلى مجرد عقلٍ، اكتشف صوفيٌّ مسلم من القرن الثالث عشر هو الشيخ أبو سعيد، سرّ الشيطان. يقول الشيطان: «إذا قلت أنا أصبحتَ شبيهاً بي».

التجربة الأساسية هنا هي تجربةُ الصليب التي تقطع الصلة بجميع صور الله التقليدية: القوة والجمال والعقل والعدل.

التعرّف على الله في هذا المصلوب، هذا الفاشل، هذا المستبعد البالغ الضعف حتى تخلّى الناسُ عنه إذْ لم تبدر من أحدٍ حركةٌ للدفاع عنه ولأن رفاقه الأقربين أنكروه، البالغ الضعف حتى تخلّى عنه الأب ذاته بحيث أنه طرَحَ، قبل صرخة الألم الأخيرة التي انتزعها منه الموت، طرح السؤال المؤلم: «لماذا تركتني؟» كلُّ تجربة الإيمان محاولةٌ للرد على هذا الاستفهام المعذّب الذي يتيح لكل واحد أن يحيا على نحوٍ إلهي حياته

كإنسان، أي أن يحيا بالمسؤولية الكلية عن مصيره نفسه وعن تاريخه نفسه.

فعل الإيمان ليس تفكيراً في الصليب، وإنما هو أن نعيش هذه التجربة، تجربة الصليب الرهيبة والمحرّرة.

وراء القيامة، وراءها فقط وتبدأ الطريق الجديدة. لأن يسوع لم يمت. وإنما قُتِل، اختار ناسٌ أن يقتلوه. واختار هو أن يموت. هذا الفعل وهذا الاختيارُ يُعطيان القيامةَ معناها كاملاً: لم يكن موته موتاً طبيعياً. كان اختياراً لحياة جديدة. وقيامته لم تكن عودةً إلى حياةٍ بيولوجية، لكنها كانت بدايةً لحياة جديدة.

الإيمان هو فعلُ الترحيب بهذه الحياة الجديدة، بغزو هذه القوة وذلك الفرح.

الإيمان هو تجربة الينابيع.

ليس الإيمان تجربة حدودي، وإنما هو على العكس، تجربةُ قدرةٍ غير متوقعة تتجاوز حدودي. وهو ليس تجربة النقصان وإنهما هو تجربة الفائض. وهو في المركز لاعلى الحدود، كما كان يقول بونهوفر.

الفصل الثامن

كيف الخروج ممّا نحن فيه

انطلاقاً من هذا الاستعراض للثقافة الغربية المفضي إلى إفلاسها، ومن رحلة الحج هذه عبر إيمان الآخرين وثقافتهم (أي أربعة أخماس العالم) المقصودُ الآن استخلاص المنظورات:

كيف الخروج من تناقضات ومآزق نظامٍ لايمكن إلّا أن يصبّ في الموت؟ يجب التغيير أو التواري.

ماذا يمكن أن تكون الستراتيجية التي تُتيح لنا أن نبني، للقرن الواحد والعشرين، عالماً ذا وجهٍ إنساني؟

في منظور فلسفة «الفعل» التي تحرّرنا من السيطرة التي ولدّتها فلسفاتُ «الكائن» الغربية منذ خمسة وعشرين قرناً، يجب الخروج من هذه المعضلة الزائفة ذات الحدّين: أولاً تغيير الإنسان لتغيير العالم، أو تغيير البنى «فيبرز بالضرورة إنسانٌ جديد».

«الأخلاقيون» ولاسيما مسيحية القديس بولس، الذين انتهجوا الطريق الأولى، لم يفلحوا، بمواعظهم، أن يحرّروا الناس من السيطرة والاستبعاد ومن الحروب التي يولّدانها، منذ ألفي عام.

وانتهج آخرون الطريق الثانية، ظناً منهم أنهم أكثر واقعيةً. «الميسيانية» الاشتراكية التي حملتْ، على مدى ثلثي القرن، وَهْماً نظير الوهم الأول: تغيير البنى التحتية الاقتصادية بإنهاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بعد إلحاقها بالدولة «ثم يولد إنسانٌ جديد».

ولم يولَد ذلك الإنسانُ الجديد وأتاحت إعادةُ الرأسمالية ولادةَ «مافيا»، تَنْمو فيها الثرواتُ المضاربة والطفيلية بسرعة الفطور السامة، ويتّسع البؤس والفساد والبغاءُ والمخدرات وجميع الرذائل المميّزة للانحطاط «الليبرالي».

من الواضح أننا لانستطيع أن نفصل بين المسعيين: لا المسعى الذي يستند إلى تعالي الفعل الخالق، ولا المسعى الذي يتطلب من هذا الخالق ألا يقتصر على «اهتداء» بعض العقول، ولو كانوا قدّيسين إلا أنهم لاخيار لهم إلا أن يختاروا بين التنسك الإرادي والتهميش.

في فلسفة الفعل لاينفصل هذان الشكلان للهجوم على ماهو قائم: فالإيمان والعمل ليسا سوى الداخل والخارج للإنسان الكلّي؛ الإيمان المنفصل عن العمل يتبخّر إلى تقوى شخصية خالصة، والعمل المنفصل عن الإيمان يعيد الإنسان إلى حيوانيّته الأولى.

وفي النضال من أجل تغيير البنى إنما تَصْنع الروحية ذاتها ولاتُضيع بعداً من أبعاد داخليّتها.

وبالعودة اليومية إلى التفكير في الغايات النهائية لعملنا، واتحادنا الروحي مع «الكل»، يمكن لعملنا ألّا يُقلّص إلى البحث عن الوسائل، وعن الإنتاجية وعن الفعالية، لكننا نَعي أن الطبيعة بأسرها هي جسدنا، وأن عقلنا مسكونٌ بحضور جميع ثقافات الإنسانية في كلية تاريخها، وليس «أنا» كالجزيرة في البحر، وأن إيماني، فيما وراء الثقافة التي يُعبِّر بها عن ذاته، يتلاقى مع إيمان الذين يعيشونه عبر تجربة ثقافات أخرى دون الرغبة في «هدايتهم» أي تحويلهم إلى طريقة عيشي لهذا الإيمان الأساسي والأولي.

إن عبارة «ليكييه» التي طالما صُرِفتْ عن حقيقة معناها وشُوِّهت، تُلخّص هذه الرؤية للإنسان: «أن نعمل ونصنع أنفسنا ونحن نعمل وألّا نكون شيئاً سوى مانعمل». وهي لاتُصْرَف عن حقيقة معناها إلا عندما يُحرَم العمل من أبعاد الداخليّة والفاعلية.

ومنذئذٍ ينبغي للكفاح من أجل بناءٍ عالم آخر ـ لا العالم الآخر، عالم الوجد والطوبائية ـ أن يتطور على مستويات ثلاثة: مستوى التربية، ومستوى الفنون، ومستوى السياسة، بحيث أن فعل الإيمان، وفعل الإبداع الفني، والعمل السياسي تغدو جميعاً فعلاً واحداً.

أ ـ قَلْب التربية.

وليس المقصود اقتراح «إصلاحٍ للتربية»، لأن مضامين التعليم الحالي وبناه لاتحتاج إلى «الإصلاح» وإنما إلى القَلْب.

لن نعمد إلى عرض تاريخ التربية، لكن لِنذكرْ فقط أن وظيفتها الجوهرية حتى الآن لم تكن سوى إعادة إنتاج النظام القائم.

إن نظامنا الحالي نابعٌ من تصوّر ذاك الذي كان أول من امتلك، بَعْد الثورة الفرنسية، نظرةً هادفةً شاملة لدور ذلك النظام، عنيتُ نابوليون. كان همُّه الأول، حين أوجد المدارس الثانوية، همّاً وظيفياً: هو تكوين ملاكات لجيشه، ولإدارته، وإعادة إنتاج هذا التعليم. ومنذ ذلك الزمان، من السيد «دي فاتيمينيل» في عهد عودة الملكية إلى وزراء تربيتنا الحاليين، أُدخِلتْ إصلاحاتٌ صغيرة تستجيب، على نحوأفضل، لحاجات النظام مع الأخذ بالحسبان لتطوره ولحاجاته الجديدة. مثلاً، مع تطور الصناعة التي تتطلّب بشكل متزايد فنّيين من جميع المستويات، جرى نشر الديموقراطية في المدرسة، المدرسة الإبتدائية، ثم المدارس الفنّية لتهيئة البعض ليكونوا عمالاً لايستطيعون بعد الآن، بسبب التعقّد المتزايد للعمل، أن يكونوا أميين، وتهيئة البعض الآخر ليكونوا مهندسين أو ملاكات، مما قاد إلى «إصلاح» المحتوى وهو الإصلاح الذي خلع اللاتينية عن عرشها ـ وهي التي كانت حتى تلك اللحظة علامة المثقف ليُحلّ الرياضيات محلها، وهي علم القاعدة لجميع العلوم التقنية الجديدة.

لكن هذه التكيّفات المتتالية مع الحاجات الجديدة «للنظام» الاجتماعي لم تكن تضعُ الأمرَ الجوهري موضع التساؤل: إدامة ذلك النظام ولاسيما بتأهيل

«نِخَب» متخصصة أكثر فأكثر، مثلاً في الفيزياء النووية، وعلم الوراثة والاقتصاد السياسي والمعلوماتية، لكنها نُخَبٌ مفتقدة إلى الثقافة، ولا الثقافة العامة، وإنما الثقافة المتّجهة إلى الكلية أي التي تطرح مسألة الغايات النهائية لأبحاثهم وإنجازاتها.

ليس المقصود إذن إصلاح النظام وإنما قَلْبُه جذرياً ولن يتمّ ذلك بإصلاح طفيفٍ ممنوحٍ أو مُصوَّتٍ عليه، وإنما بتحويل العقليات التي تُؤَبِّد النظام دون أيّة غائيةٍ سوى رفع «الناتج القومي الإجمالي»، ورفع الاستهلاك، ورفع القدرة على غزو الأسواق.

هل المقصود أن نصنع في مدارسنا أطباء الأسنان، وعمّال التنظيف أو العسكريين، أم المقصود تهيئة الناس ليكونوا ناساً، أي مُبدعين

إن ذلك يقتضي تحويلاً جذرياً لمضامين التربية وبناها على نحوٍ لايتجزّا.

وقبل كل شيء، التدرّب على ثقافة الآخرين، مع شيءٍ من التباعد علن الثقافة الغربية لإصدار حكم أصدق عليها، لا التدرب فقط من أجل «اكلوليج دي فرانس»، أو الدراساتً العليا، أو اللغات الشرقية. لا في المدرسة ـ فقط، بإضافة ملحق على المنهاج، وحيث لانجد، على كل حال، المدرّسين القادرين على هذا التدريب إذ أنهم لم يتربّوا إلا في مدرسة أوروبا. ونضرب على ذلك مَثلاً واحداً، هو أقرب مايكون إليّ، مَثَل الفلسفة. متى وُضع في منهاج الأستاذية، خارج السلالة البادئة بأفلاطون إلى هيدجر، فلسفة تشوانغ تسو، وانكرا، والغزالي؟

ومع ذلك، فالفرصُ التي نلتقي فيها من يحملون هذه الفلسفة في نفوسهم متوافرةٌ: ليس الصينيون غائبين في أوروبا وأمريكا، ولا الهنود في انكلترا، ولا العرب في فرنسا، ولا الترك في ألمانيا. وربما أمكن أن تبدأ الأشياءُ على هذا المستوى: موقفٌ آخر إزاء المهاجرين الذين يحملون في نفوسهم، وحتى لاشعورياً أحياناً، قيمَ الجماعة والإيمان.

هكذا يمكن أن يبدأ في الجماهير، إدراكُ الآخر والثروات الإنسانية التي يحملها في ذاته. وعيُنا بأن هناك شيئاً ينبغي أن نتعلّمه منه، لا أن نسعى، من أعلى مركزيتنا الأوروبية، إلى استيعابه أو دمجه في انحطاطنا.

- حيث غدا العلم علمويةً.
- وحيث غدت التقنيةُ تكنوقراطية.
- وحيث غدت السياسةُ مكيافيليّة.

العلموية شكلٌ من الخرافة، أو بالأحرى من الأصولية الشمولية، القائمة على هذه المسلّمة: يستطيع العلمُ أن يحلّ جميعَ المشاكل. ومالايستطيع أن يقيسه، ويجرّبه، ويتنبأ به غيرُ موجود. هذه الوضعية المختزِلة تَستبعد أعلى أبعاد الحياة: المحبة والإبداع الفني، والإيمان.

والتكنوقراطية هي هذا الشكل من السَيْر في النوم، سَيْر التقنية من أجل التقنية، دون أن تطرح مسألة الغايات. وهي تقوم على هذه المسلّمة: كل ماهو ممكنٌ تقنيّاً مرغوبٌ فيه وضروريٌّ. هذا السبب يولّد أسوأ أنواع الغباء، بما في ذلك السلاح النووي، وحرب النجوم. إنها عبادة الوسائل.

والميكافيلية هي حيوانية سياسة تحدّدها تقنية الوصول إلى السلطة، لا كتفكير في غايات الجماعة البشرية تم استخدام الوسائل لبلوغ هذه الغايات.

أمن أجل هذا نَفْخَر باستيعابهم، بدمجهم؟ أو لكي نُضيف إلى النزعة الإنسانية الحقيقية وعيَنا بأن فرنسا قد أغنتْ ثقافتها،

إن فرنسا ليست كياناً سَبَقت الفرنسيين: «أجدادُنا الغول»، كأننا لانَحْمل في دمنا سوى «فرسان جتوريكس»، أو في ثقافتنا سوى اهتداء «كلوفيس»، وهي أساطير ماتزال تُستعْمل إلى هذا اليوم لأسوأ النزعات القومية، وكأننا لم نكن أيضاً رومانيين باستعمارهم لبلاد الغول، وجرمانيين مع الغرانك، وسلتيين

مع البريتونيين والغزوات النورماندية، وعرباً مع ما حمله شعراءُ الأندلس إلى الشعراء الجوالين في أوكسيتانيا.

وربما لزِمَنا، لكي نطوِّر، على مستوى الجماهير، هذا الانتقال من المفهوم الإمبريالي إلى المفهوم السمفوني للعلاقة بين الحضارات، أن نغيّر نظام التصدير الثقافي «للمتعاونين». طالما حلمتُ (وهذا الحلم يوشك أن يمتدّ) بإرسال «متعاونٍ» من أصلٍ آسيوي، يأتي، في الألف الثالثة، ليقوم بدراسة علم الأجناس على القبائل التي تعيش في شبه الجزيرة الصغيرة، من «أقاصي آسيا» التي تُدعى عالم السلالات هذا، الذي تربّى على المبادئ البوذية للسيطرة على الشهوات، أو لإطفائها، سيُخصص أول تقاريره حول تقنيّات تطوّر الجشع في عالم ماقبل التاريخ (لهذه القبائل «البدائية») للإعلان وللتسويق. ويُذكر، مع الحرص العلمي على الإشارة إلى مصادره، أن سفسطائيي أتينا، بحسب أقوال أفلاطون، كانوا يرون أن الخير هو أن نملك أقوى الشهوات الممكنة وأن نعثر على الوسائل لإروائها. بيد أنه يستطيع أن يضيف، في نظام النمو السائد في العصر الأركيولوجي للنصف الثاني من القرن العشرين، أن نظام النمو كان يرتكز على مفهوم السفسطائيين الاثينيين هذا. إن تقنيات الجشع (الإعلان والتسويق الخ...) قد نجحتْ في خلقِ حاجات موحّدة النمط، تفتح المجالَ الحر لعمل المشروعات المتعددة الجنسية على الكرة الأرضية بأكملها.

وحين يُعالج هذا الدارس الجانب «الطَقْسي» لوحدانيّة السوق ولعبادة «النموّ» في شعوب ماقبل التاريخ تلك، فسوف يدرس طرائق التربية في طبقة التكنوقراطيين الكهنوتية وفي طلابهم الاكليريكيين الجشعين، والتلفزيون، ووسائل الإعلام الأخرى، انطلاقاً من العقيدة الأساسية: استبعاد كلّ مسألة تتعلق بـ «لماذا» وبالغايات. وبما أنه حسنُ الإطلاع على علم الحياة في عصرنا فسوف يتوصل إلى النتيجة المستوحاة من بحث

«لابوريت» وهو أن أول كائن في شبه الجزيرة لم يستخدم سوى «دماغ الزواحف».

هذا العالم بالأجناس «المستغرِب» سيتطرّق إلى «الاستشراق» في فترة ماقبل التاريخ هذه المتركّزة على العرقية. ستكون مرافعته قاسيةً ولعلها ستكون مفرطةً في تعميمها، لكنها قائمة على بعض الأمثلة المشهورة، والتي لايمكن، مع الأسف، دَحْضها.

مثلاً، إن المؤسِّس، المستشرق، معلّم الجميع، الكبير، «سيلفستر دي ساسي» الذي أطلع «غوته» على حضارات الشرق، كان هو نفسه الذي حرّر إعلانات «بونابارت» أثناء غزوه لمصر، وإعلانات الجيش الفرنسي أثناء غزو الجزائر.

«ماكس مولر» أحد أشهر رجال الاستشراق التقليدي، كان يُلقي في «كمبردج» دروساً لتأهيل رجال الإدارة الانجليز في الهند. السيدة «روث بينيدكيت» التي ألّفت هذا الكتاب الجميل «السيف والأقحوان» حول اليابان، ألّفته بناءً على طلب الجنرال ماك أرثر لدمج اليابان دمجاً أفضل في نظام السياسة الأمريكية. مثل هذه الفكرة الفظيعة عن الاستشراق تقترح على الدارس أن يُصبح «مُستغرباً» أي أن ينظر إلى الغرب بالمجهر، كما ينظر علماء الحشرات إلى الحشرات وكما ينظر «المستغربون» غالباً إلى البلدان التي ليست غربية.

إن تغيير المواقف إزاء الثقافات الأخرى لايبدأ من المدرسة أو الجامعة، وإنما يبدأ أولاً انطلاقاً من الموقف إزاء المهاجرين أو من المفهوم الوحيد الجانب للمتعاونين، إذا شئنا ألا نذكر غير هذين المثالين. التعليمُ المؤسّسي لن يتمّ النفاذ إليه بذلك إلا من تحت، لأن لاحكومات اليمين أو اليسار ولا الأحزاب، ولا التراتبات الكهنوتية، تمضي في هذا الاتجاه.

كذلك الأمر بالنسبة إلى التاريخ الذي كان بول فاليري يقول عنه «نظرات حول العالم الراهن»: «التاريخ نتاج أخطر ما عملته كيمياء الفكر. إنه يدفع إلى

الحلم، وهو يُثمل الشعوب، ويولّد لهم ذكرياتٍ زائفة، ويكبّر منعكساتهم، ويُبقي على جراحهم القديمة، ويبلبلهم في راحتهم، ويقودهم إلى هذيان العظمة أو الاضطهاد، ويجعل الأمم مريرةً، متشامخةً، لاتُحتَمل وتافهة.

التاريخ يُسوِّغ مانريد. وهو لايُعلِّم، عند التدقيق، شيئاً، لأنه يحتوي على كل شيء، ويعطي أمثلةً على كل شيء».

رأينا من قبل الدور الذي لعبه التاريخُ الرسمي في الأيديولوجية القومية.

كذلك الأمرُ بالنسبة إلى تَسويغ النزعة الاستثنائية الغربية عندما تُعْرَض، على نحو متناظر، معركتا «الماراتون» و«بواتييه»، وبطريقة مشوّهة بفجاجة شديدة تجعل منهما انتصارين حاسمين للغرب على الشرق، في حين أنه بعد مرور قرنٍ على اشتباك «ماراتون» التي بولغ بأهميتها إلى حدٍ مُفرط بناءً على رواية هيرودوت (الذي تحلّق الاثينيين بثمنٍ، كما أظهر بلوتارك) في عام ٣٨٦، أملى «تيرياز» كسيّدٍ شروطه على المدن اليونانية، بضربٍ من التعالي أسخط «ايزوكرات»: «هو الذي ينظّم شؤون اليونان، ويأمر بما ينبغي أن يفعله كلُّ واحدٍ، ويقف عند حدّ تعيين حكامٍ للمدن... ألا نسمّيه الملك العظيم وكأننا أسرى له؟».

وكذلك، فبعد قرون من «بواتييه»، كان العرب في «ناربون» وصعدوا وادي «الرون» كما تشهد بذلك الكتاباتُ بالحروف الكوفية على كاتدرائية «بوي». وطوال سبعة قرون ستكون قرطبة مركز إشعاع ثقافي في أوروبا بأسرها، من العلوم، كما يشهد بذلك «روجيه باكون»، إلى شعر الشعراء الجوالين في أوكسيتانيا إلى دانتي.

ونصيبُ البناء النفعي للتاريخ من أجل غاياتٍ سياسية أكبرُ عندما يدور الكلام على المرحلة المعاصرة. وإذا شئنا أن نقتصر على مثالٍ واحد قلنا إن تاريخ العدو يُختَرَع ليجعل من العدو شيطاناً، وذلك لتسويغ التسلّح المفرط أو السيطرة الاقتصادية: الاتحاد السوفييتي مثلاً كان «مملكة الشرّ»، و«بوش» عثر

على البديل ليسوّغ سياسته. وفي معارضة ذلك بُنِيَ «تاريخٌ مقدّس» للعبرانيين أولاً، ثم احتكره المسيحيون الذي طرحوا أنفسهم الوارثين لذلك التاريخ ليسوّغوا صليبيّاتهم أو استعمارهم.

لن يُعاد صُنعُ التاريخ على أيدي المؤرخين الذين تكوّنوا في هذه المدرسة، وإنما انطلاقاً من التغيّر الحقيقي في العلاقات بين الشعوب، ولاسيما مع الشعوب غير الغربية.

هذا التباعد الضروري إزاء المركزية العرقية الغربية تُتَرجَم في التعليم (وسنرى فيما بعد أن المسألة ليست مسألة المدرسة وحدها) بمعرفة إسهام كل شعب في أَنْسنة الإنسان.

التاريخ الرسمي يلعب دوراً قتّالاً. ونحن نرى هذا الدور حين نذكّر بجميع الإبداعات الصينية والهندية والإسلامية التي هي أسبق من غزو الغرب للعالم والتي سخّرها لخدمة مشيئة قوته وغناه.

التاريخ الرسمي الذي يعلّموننا إياه في المدرسة أو في الموسوعة، كتَبه دائماً المنتصرون. وأرادوا دائماً أن يُظهروا أن سيطرتهم كانت نتيجةً لتفوّق ثقافتهم لا أسلحتهم فقط، بحيث أنهم لم يرووا لنا، بين جميع الممكنات البشرية، إلا الممكنات التي انتصرت وأن التاريخ هو تاريخ السيطرة.

التاريخُ، في المنظور الغربي، مُعْلَمٌ بمعالم الاكتشافات التقنية. حتى فيما قبل التاريخ هناك: عصر الحجر المنحوت، والحجر المصقول، والبرونز، والحديد، كما أن في التاريخ «الحديث فيما بعد، الذي بدأ في عام ١٤٩٢، مع بدايات الاستعمار، هناك عصر الآلة البخارية، والكهرباء، والاكتشافات النووية.

هذا هو المقياس الوحيد «للتقدم» والسيطرة لأن التقسيم إلى مراحل وعصور تمّ انطلاقاً من الإمبراطوريات، سواء أكان عصر «السلالات» في مصر الفرعونية، أم الإمبراطورية الرومانية حبيسة حدودها من الحصون والجيوش التي لايوجد خارجها سوى «البربرية».

وماذا لو اخترنا معياراً آخر؟

مثلاً، إذا شئنا ألّا نذكر سوى ماتركَ آثاره: الفن. سيكون تاريخ الأحداث، والتراتبات مختلفة كلَّ الاختلاف: إن رسم ثور «لاسكو» معاصرٌ لمنحنيات «ماتيس».

اللفافة الصينية التي من عصر «سونغ» في القرن الثالث عشر، هل هي أسبق أو أدنى من عمل «روشنبرغ»، أو من الطَبْع الحجري والزجاجي لـ «آندي وأرهول»؟ وكاتدرائية شارتر أليست، من الناحية الإنسانية تاليةً لأعمدة «بورين» في «الباليه رويال» وأعلى منها؟

أين تقع «الرامايانا» في تاريخ الأحداث والتراتبات بالنسبة إلى ملاحم طرزان والـ «ترميناتور»، أو «بروميثيوس مقيّداً» لأسخيلوس بالنسبة إلى «سأبصق على قبوركم» لـ (بوريس فيان».

إن معايير التقدم ستتغيّر أيضاً إذا قارّنا الأخلاق والأديان.

هنا أيضاً ثغرةٌ من أكبر الثغرات في تعليمنا. إن مفهوماً خاطئاً للعلمانية يخلط العلاقات بين مؤسستين: الكنيسة والدولة اللتين كان الفصل بينهما في فرنسا إنجازاً عظيماً في بداية القرن، والعلاقات بين بعدين للإنسان: الإيمان الذي هو بحثٌ عن الغايات النهائية للحياة، والسياسة التي هي استخدام الوسائل التي تحقّق الغايات قبل النهائية الأكثر إنسانية.

هذا المفهوم الثاني حرمَ المدرسة من هذا التفكير في الغايات حين ألغى التعليم الديني الوحيد الجانب (وذلك شيءٌ حسن للنضال ضد عقائدية الدين المسيطر) لكنه ألغى في غمرة الإلغاء جميعَ النصوص المقدّسة من بهاغافاد جيتا، إلى القرآن إلى الإنجيل.

ليس المطلوب إدراجها في المنهاج المدرسي (حيث لن نجد إلا القليل من المدرسين القادرين على التباعد عن دينهم الخاص أو عن عدم إيمانهم ليساعدوا على التأمّل في الغايات بموشور جميع الثقافات) وإنما المطلوب أن توضع هذه

النصوص تحت تصرّف الراشدين مهما يكن عمرهم ومستوى ثقافتهم، في صالات مخصّصة لهذا الغرض. ربما تأهّلَ هنا المعلمون الآتون لهذا التفكير في الغايات، أو على الأقل المواطنون الواعون لمشكلة معنى الحياة.

ب ـ الفنون، تاريخ الإنسانية المقدّس:

إن الإرشاد إلى هذه المسألة، التي تجعل من الإنسان إنساناً يمكن أن يتمّ أيضاً عَبْر الأعمال الفنية. ففي كل لحظة من انكسار التاريخ، كان ينفتح أمام الإنسان عددٌ من الممكنات انتصر واحدٌ منها وهذا هو الذي سجّله التاريخ. أما الممكناتُ الأخرى فليس عليها من شهودٍ سوى الأعمال الفنية. لاممكنات العوالم المستعمَرة فقط التي لم يكن لها من مكانٍ، حتى وقت قريب، إلا في متاحف علم السلالات، باعتبارها «بدائية»، كالأقنعة الافريقية أو البولينيزية حتى التكعيبية التي أيقظتها، أو حتى الفنون الأميرندية التي أعجب بها دوهرر والتي يعدمُها الأسقفُ «دييغودي لاندا» باعتبارها ملحدة عندما يتعلق الأمرُ بالقصائد المقدّسة، مثل «بوبول فولا»، ويدمّرها باعتبارها أصناماً عندما تكون من حجر، أو يذوّبها في سبيكةٍ مرتزقةُ «بيزار» عندما تكون من ذهب.

وحتى في داخل أوروبا، ينعكس صدى الانفصال إلى أمم في المدرسة. وهذا الانفصال لايسمح بأن تُستعاد وتُعاش الأعمالُ الفنية التي طَرحتْ مشكلةَ معنى الحياة: كان لابد من اختيار الخيار الروسي لتُستعاد وتُعاش مآسي «الممسوسون» لدستويفسكي، أو الإخوة «كارامازوف» أو «دون كيشوت» سيرفانتس الفارس النبي الذي كان يعتقد أن المثل الأعلى حقيقيٌّ أكثر من الواقع، أو الخيار الانجليزي لتُستعاد «دراما» النهضة عبر شكسبير، أو الخيار الألماني لتستعاد «ويلهلم ميستر» لغوته أو قصائد «هولدرلن».

حتى في الأدب الفرنسي، الكثيرُ من الكتب المدرسية تعطي «جان جينيه» مكاناً يساوي أو يفوق مكان «رومان رولان»، وبرناتوس أو مورياك.

نادرون هم الذين يجرؤون على الصراخ أمام ضلالات مركز «بوبورغ»:

الملك عارٍ! كما يفعل بشجاعة الرسام «ماتيو» أو الأستاذ «فوماروليِ»، منددين «بأسواق الفن».

هل يدوم القرنُ الواحد والعشرون طويلاً بما يكفي لكي يتمكّن المؤرخ الذي هو في مأمنٍ من البِدعة (الموضة)، ومن الفكر الواحد، ومن الإرهاب الفكري، ومن الشعوب بالتخلي الربّاني، لكي يتمكن من الحُلم على الثلث الأخير من القرن العشرين من وجهة نظر الثقافة مثل وجهة نظر التلفزيون والإعلان وصالات العرض التي أوهمت أن «سان فاك» نّحاتٌ، و«برنار هنري ليفي» فيلسوف، «وكوننغ» رسّام.

إن هذا يغدو محاولةَ اعتداء بحجة الحداثة، عندما يُشوِّه أطفالٌ بدأتْ بهم الشيخوخة، باحةَ اللوفر في باريس أو «الباليه رويال» أو «البون نوف» بدعمٍ من وزارات اللاثقافة.

التكوين الجمالي الحقيقي للإنسان يجب أن يتمّ في المدرسة، منذ الطفولة. وتعلّم الرسم والرقص يجب أن يكون له، في السنوات الأولى، من المكان بقدر ما للقراءة والكتابة والحساب واستعمال الحاسوب، وذلك لرفع الأنقاض عن الذاكرة وترك المجال حرّاً للعقل المُبدع فيما وراء الآلة. فالآلة تستطيع أن تقوم خيراً منا بجميع خطوات الذاكرة وبالتركيب والتنظيم، ماعدا الفعل الخلّاق في تعيين الغايات الشاملة لجميع أفعالنا.

لكن التربية، في بنيتها ذاتها، لايمكن أن تتمّ لا في المدرسة وحدها، ولا في بداية الحياة فقط.

إن تطور العلوم والتقنيّات، العلاقات بين الأفراد، وبين الشعوب على مستوى العالم، أصبح سريعاً جداً بحيث أن الإنسان الذي بلغ اليوم سنّ الثمانين قد عاش في منتصف التاريخ البشري: جرى في هذا القرن من الأشياء أكثر مما جرى في الـ ٦٠٠٠ سنة من التاريخ المكتوب. ونكتفي بمثالٍ واحد قال لي أستاذٌ كبير في الطب بعد أن بلغ هذا السنَّ: «لم أتعلّم كطالبٍ

٣٪ ممّا أستخدمه اليوم». والفيزيائي النووي في هذا السن هو اليوم معاصرٌ لعلمه، مثلما أن المعلوماتيّ ابن الخمسين معاصرٌ لعلمه. دون الكلام على دعاة طلابُ ١٩٦٨ بحقٍّ في لافتة على واجهة السوربون: «كلية الآداب والعلوم اللاإنسانية».

لايمكن أن تَنْحصر المدرسةُ ببداية الحياة، بل ينبغي لها، في عصرٍ يمكن فيه للحاجات الإنسانية الخالصة أن تُلبّى بثلاث ساعات عملٍ في اليوم، أن تتعايش مع الحياة كاملةً لتخلف الشعراء في جميع الفنون وتستجيب لأعلى حاجات الإبداع عندهم.

إن التدرّب، بدءاً من التدرب على الأشغال العمّالية في الصناعة، إلى أشغال الملاكات أو الباحثين، يجب أن يتم حيث تكون المهارة في تحوّل دائم: في المعمل، في مراكز الإدارة أو البحث، في الجبهة المُبدعة والجديدة أبداً للعمل الإنساني. المدرسةُ كما هي اليوم مؤسسةٌ انقضى عهديها، توافقت مع حاجات حقبةٍ من التاريخ، لكنها لم تعد تستجيب للمقتضيات الحالية. وهذا هو السبب الأولي لغضب التلاميذ والطلاب، وكذلك ليأس المدرّسين. وما من «إصلاح» للنظام يسمح بجعل المدرسة أداةً لتكوينٍ مستقبلي.

الإرشاد إلى الفعل الخلّاق مكانُه الممتازُ في الفنون، عندما لاتكون، في ساعة انحطاطها، لانعكاساً للفوضى المهيمنة، ولاتمرّداً سلبياً عليها.

من المهمّ دعوة الفن إلى مهمته الأولى: خَلْق ممكناتٍ جديدة لتقدّم الوحدة الإنسانية. وهو يفقد صفة الفن عندما يفقد الشعور بهذه المهمة النبوية، بهذا الدعوة إلى التعالي الإنساني، إلى داخليته التضامنية الخلّاقة، مثل شعراء «المهاباراتا»، ورسّامي «تاو» الصينية، مثل الرهبان الذين ترجموا الاندفاعة الصوفية بالرسم واللون، مثل «روبلييه» مُبدع أيقونة الثالوث، مثل بُناة معبد «بور وبودور»، وجامع قرطبة أو كاتدرائية «شارتر»، مثل «فان غوغ» مصلوب التصوير، أو مثل معلّمي التجريد الغنائي، مثل فاينسييه أو «ماتيو».

من الذي يمنحنا مرةً أخرى اندفاعة بروميثيوس في «العبيد المقيدين» لميكيل انج، أو التركيز على «الذات» «للصاحي الحي»، بوذا «ماتورا»؟

وهنا أيضاً، من الممكن، خارج المدرسة، ومع تقنيات النَسْخ الحالية، أن توضَع بين أيدي الجميع، من أجل إزالة تسمّمهم باللامعنى وبالعدم، روائعُ التصوير من جميع العوالم دون أن يُفسد النَسْخُ انسجامَ ألوانها، أو روائع النحت من جميع العوالم مع القولبة بالراتنج التركيبي التي تسمح بنقل النموذج المجسّم نقلاً دقيقاً حتى درجة الميكرون.

مثل هذا الأعمال التي تساوي ثمنَ وجبةٍ، والتي تصبح أمام العيون، كل يوم، تسمح بإزالة التسمّم من تدفّق فظاعات «التأثيرات الخاصة»، ومن عنف هوليود على شاشاتنا الصغيرة. هذا النوع من المشاهد يدمّر الفكرَ النقدي أمام هذا الكابوس الأمريكي، ولا أقول الحلم، مع أوهام «دالاس» الكاذبة ورعب الديناسور، أو التأثيرات الخاصة لـ «يوم الاستغلال»، الخالية من الإنسانية.

جـ ـ السياسة والغائية الإنسانية:

هذا الكابوس لايوجد فقط هاوية شاشاتنا، بل إنه في قلب حياتنا، وعلى هذا الصعيد يجب أن نحاربه أيضاً؛ ولاتغدو السياسة حينئذ سوى الخارج من داخلية الفنون والإيمان.

إن طموح الولايات المتحدة إلى السيطرة العالمية أصبح من الوضوح (بخراب الحياة التي يطمحون إلى تصديرها إلى العالم بأسره وفرضها عليه) بحيث أنه يثير الغضب على المستوى العالمي. إن أوروبا ذاتها، التي تقاسم الغرب امتيازاته، أخذت، مع ذلك، تستيقظ من خَدَرها الطويل الذي كان يمنعها من الشعور بأنها أصبحت في طور التبعية إن لم تكن مستعمَرةً.

في قلب البلدان التابعة للولايات المتحدة، يملك القادةُ الصهيونيون الذين هم ملهمو السياسة الأمريكية وسادتُها القدرة على التلاعب بالرأي العام لأنهم يضعون أيديهم على وسائل الإعلام، من السينما إلى دور النشر، ومن الإذاعة

والتلفزيون إلى الصحافة المكتوبة. وهم يتوصّلون بذلك إلى أن يحجبوا لزمن الانحرافات القاتلة لسياسة السيطرة الأمريكية التي يعيّنون لها أهدافَها المتتالية: العراق لتدميرها بالأسلحة أولاً تم بالمقاطعة التي تقتل في العراق أكثر مما يقتل السلاح، والتي يطمعون في فرض احترامها على الجمعي، إيران، كوبا، ليبيا، وجميع الذين يرفضون الأوامر القاتلة لجميع الشعوب.

إن تمرد «الشياباس»، في المكسيك كان أول تمرّد، أول نموذج للانفجارات الاجتماعية التي ستولّدها سياسة «الحرية الاقتصادية»، التي تتيح للأقوياء أن يسيطروا على المستضعفين ويستغلوهم. وقد تجلتْ في الهيجانات التي ولّدتها السياسة الأمريكية التي اقتضت، فضلاً عن الخصخصة، تدابير تسمح للولايات المتحدة باجتياح البلدان الخاضعة لهذه الأوامر، وضغط النفقات الاجتماعية لتسديد الدين وفوائده.

اتسعت المقاومةُ في المكسيك اتساعاً عظيماً عندما تعززت سياسةُ السيطرة هذه بمعاهدة «الآلينا» للتبادل الحرب بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهي المعاهدة التي نسفت جميع العوائق أمام المبادلات التجارية وتوظيف رؤوس الأموال.

لنذكّرْ بنسبة القوة الاقتصادية بين البلدان الثلاثة أعضاء «الآلينا» ALENA.

	الولايات المتحدة	كندا	المكسيك
الصادرات (بمليارات الدولارات)	٣٩٣,٨	١٢٧,٧	٢٧,٢
الواردات (بمليارات الدولارات)	٤٩٤,٨	١١٦,٧	٣٨,٤

منذ رفع الحواجز، أخذ عجز المكسيك التجاري مع الولايات المتحدة يزيد كلّ سنة. وتنصّ المادة ١٠٢ من المعاهدة بين البلدان الثلاثة على:

- الغاء العقبات في وجه التجارة وتسهيل تنقّل الأموال والخدمات.

- تنشيط شروط التنافس الشريف.
- الزيادة، بصورة جوهرية، لفرص توظيف رؤوس الأموال.

لاتقتصر معاهدة «اكينا» إذن على المبادلات التجارية، إن توظيف رؤوس الأموال جزءٌ أيضاً من الاتفاقيات (المادة ١٠٢): «يعامل كلُّ بلدٍ مستثمري العضوين الآخرين معاملةً مناسبةً كمعاملته مستثمريه الخاصين فيما يتعلق بالمنشأة والكَسْب والتوسع والإدارة والبيع وجميع الترتيبات الأخرى بالنسبة إلى التوظيفات». ميشيل هوسون والفونسو منغيا (٤ شباط ١٩٩٥).

في المكسيك ٦٠٪ من رؤوس الأموال الأجنبية ذهبت إلى البورصة، وجزءٌ كبير من الـ ٤٠٪ الباقية استُخدِم لشراء مشروعات الدولة المخصخصة.

رأس المال هذا لم يخلق منتوجات جديدة ولاوظائف، وليس هذا فحسب، وإنما خفض عدد الوظائف من جرّاء الخصخصة. وكانت الأرباح التي يُحصَل عليها بسهولة في البورصة وكذلك قابلية رؤوس الأموال للتبخر موضع الاهتمام والعناية. فلدى أقل مشكلة أو في حال انخفاض الأرباح، كانت رؤوس الأموال تُسحَب من البلاد. إن تبعيّة الاقتصاد المكسيكي بالنسبة إلى رؤوس الأموال الأجنبية قد قاد إلى فقدان السيادة.

ونظراً للفرق الكبير في التطور بين المكسيك من جهة وبين الولايات المتحدة وكندا من جهة أخرى، سعتْ رؤوس الأموال الموظفة في الإنتاج إلى التزوّد بقطع الغيار وبالتجهيزات من المشروعات الأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، ومن هنا إغلاق المشروعات المكسيكية واختفاء الوظائف الموصوفة.

وفيما يتعلّق بالزراعة، جرى تهيئة المكسيك للمعاهدة بتعديل إمكان انتقال الأرض والتنظيم المنصوص عليه في الدستور. وبحجة الإنتاجيّة، في المنطق الليبرالي الجديد، كان على الفلاحين أن يجابهوا الملّاكين العقاريين الكبار والشركات المتعدّدة الجنسيات للزراعة الغذائية. وفي نهاية المطاف، وكملجأ

أخير من البؤس، انتهى هؤلاء الفلاحون الصغار بالاضطرار إلى بيع أرضهم وفقدانهم بذلك الوسيلة الوحيدة للعيش.

إن انتفاضة جيش التحرر الوطني ناجمة عن هذا الوضع.

إن مانصت عليه معاهدةُ «آلينا» في مادتها ٧٠٤ من منع لمعونة الإنتاج الزراعي جعل المنتجين المتوسطين في المكسيك عاجزين عن منافسة زراعة الولايات المتحدة وكندا.

«هذا القانون الجديد يُنكر على جميع الشغّيلة المكسيكيين حقَّ الإضراب لزيادة الأجور. ومنذ هذا الوقت، يُسمَح فقط بالإضرابات المتعلقة بانتهاك العقد.

المكسيك خاضعةٌ كلياً لهذه المعاهدة. كنا شهوداً على إغلاق مئات المشروعات الصغيرة المكسيكية. وقيل لنا إنأصحابها لم يعودوا قادرين على منافسة المنتوجات الأجنبية وأننا إذا شئنا مساعدتهم للمحافظة على مشروعاتهم المفتوحة فسوف يتوجّب علينا «التعاونُ». والتهديد بإغلاق المصانع استُخدم لفرض التنازل بعد التنازل من جانب العمال.

ثم إن سلسلةً من الخصخصات للمشروعات المؤمّمة ومن المصالح العامة قد جرت طبقاً لمعاهدة «آلينا» وتكاثرت اتفاقيات الإنتاجية بين الحكومة وأصحاب العمل والنقابات الرسمية.

ولاتتعلق اتفاقياتُ «التعاون» هذه بالقطاعات العامة المحروقة من الإنتاج فحسب، وإنما تطال أيضاً قطاعي الصحة والتربية، ففي المدرسة، وبسبب برامج التعاون هذه، زاد عدد الصفوف. وهذه هي أيضاً حالة الأطباء والممرّضات في نظام الصحة الوطنية التي تضاعف فيها تقريباً عبءُ العمل. وانحطّ نوعُ الخدمة الصحية على نحوٍ مثير.

«مديرة نقابة عمال النسيج المكسيكيين. خطبة في مؤتمر العمل الدولي سان فرانسيسكو ١٣ - ١١ - عام ١٩٩٤».

التنافس بين بلدان غير متساوية ينتهي بتدمير الأضعف. إنه منسجم مع الأيديولوجية الليبرالية الجديدة. إن الـ ٢٤ من أصحاب المليارات الذين يزيد رأس مالهم على مليار دولار هم وحدهم، في المكسيك، المستفيدون من معاهدة آلينا.

هذه التجربة الأولى لما ينجم عن إدخال التبادل الحر بين البلدان القوية اقتصادياً والبلدان الضعيفة بسبب تبعيّتها، تمثّل مقدّماً ما سيجري على مستوى الكرة الأرضية إذا أنجز القادةُ الأمريكيون «عولمتهم» الإمبراطورية.

وهي تُرينا أيضاً سُبُلَ التحرير: وحدة جميع قوى العمل والفكر ضد الاضطهاد. (ومن قبل، حملت مجموعاتٌ هندية السلاح، في شياباس، في أول كانون الثاني عام ١٩١٤، باسم «جيش التحرير الزاباتي». و«زاباتا» كان الاسم «الخارقي» لأول عصيانٍ هندي وفلاحي عام ١٩١١، وهو العصيان الذي منحتْ مقاومته المضطهدين وجهاً من الأمل).

لقيتْ الحركةُ دفعاً كبيراً من دعم أسقف شياباس لها (وكان أول أسقف «لشياباس» بعد الغزو الإسباني هو «بارتولوم دي لاس كازاس» المدافع عن الهنود).

إن أسقف «شياباس» - وهو صموئيل رويز - الذي وصل إلى شياباس في ١٩٦٥، شارك عام ١٩٦٨ في مؤتمر أساقفة أمريكا اللاتينية الذي تولّد عنه لاهوت التحرر. وفي عام ١٩٧٥ نشر هذا الأسقف في مكسيكو: «لاهوت التحرر التوراتي» الذي قدّم يسوع على أنه بنيّ ثوري، وأنشأ، في أبرشيته ٣٦٠٠ جماعة من جماعات القاعدة.

إن الموقف الذي اتّخذه هذا الأسقف الكاره للعنف في مصلحة «الزاباتيين» عرّضه لاتّهام حكومة المكسيك والولايات المتحدة في آنٍ واحد بأنه «يحرّض الهنود»، وأمره الباب «جان بول الثاني، عن طريق القاصد الرسول، بالاستقالة. لكن الحاكم المكسيكي، اضطُرّ، أمام اتساع الحركة، إلى اللجوء

إلى الأسقف «رويز» «كوسيط». فبقيَ في مكانه وشرح، في اجتماع عام، أسبابَ الانتفاضة.

«الحقيقة أن الأهالي ملّوا الوعود الحكومية ورأوا أنْ لامَخْرج سوى حمل السلاح. لقد دُفعوا إلى ماوراء حدود الصبر...»

(مكسيكو، ١٠ كانون الثاني عام ١٩٤٤)

أَلحْنا على المكسيك لأسباب ثلاثة:

١ ـ إن وضعها الحالي لايمكن فهمه خارج السياق التاريخي اللاتيني الأمريكي والاستعمار المتزايد لنصف الكرة من جانب الولايات المتحدة. وهي ترسم المسار الأكثر نموذجيةً لتاريخ بلدان أمريكا اللاتينية.

٢ ـ إن الأزمة الحالية هي أول عَرَض بليغ من أعراض انهيار النموذج الليبرالي الجديد القائم على وحدانية السوق، بسبب تناقضاته الداخلية والمعارضة المتزايدة التي تثيرها لدى الشعوب هذه الأمة التي تفرض نفسها (تمرد «شياباس» هو النموذج الأول لما سيحدث في عالم المضطهدين، عاجلاً أم آجلاً).

٣ ـ إن معاهدة «آلينا» ALENA التي تؤسّس «سوقاً حرّة» بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك تكشف عن المنطق ذاته الذي ألهمَ، في أوروبا، معاهدة «مستريخت»، وبصورة عامة، المنطق التجاري والنقدي الذي تريد الولايات المتحدة أن تفرضه على العالم بأسره.

ومنذئذٍ، اتّخذتْ حركة «شياباس» النموذجية ضد السيطرة أبعاداً أخرى.

عندما أراد كلنتون، لأسباب انتخابية دنيئة، أن يزاحم الجمهوريين على جمهورهم الانتخابي فينتزع منهم أصوات أعداء الثورة الكوبيين، الأقوياء في فلوريدا، قرّر أن يعزّز مقاطعة «كوبا» بقبول القوانين التي صوّت عليها الجمهوريون، ولاسيما قانون «هلمز برتون» الذي يعاقب الشركات الأجنبية

التي تُتاجر مع كوبا، وكذلك قانون «أماتو ـ كيندي ـ الذي يعاقب الشركات الأجنبية التي توظف استثماراتها في إيران وليبيا، فأثار الغضب لا لدى الضحايا الشعبية الأولى فحسب لتدخّله في المكسيك ـ وإنما أيضاً غضب الشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية المستثمرة في كوبا (مثل غيرها في إيران وليبيا).

وممّا له دلالته أن قانون «هلمز برتون» الذي صوّت عليه الكونغرس بناءً على مبادرة الجمهوريين، في ٣ كانون الثاني عام ١٩٩٦، قد وقّع عليه كلنتون في ١٢ آذار «لإنزال العقوبات الدولية بالحكومة الكوبية لفيديل كاسترو، ولتسهيل الانتقال من أجل انتخاب حكومةٍ في كوبا بصورة ديموقراطية.

وهكذا غَدتْ، مرة أخرى، جليةً خدعةُ التعدّدية الحزبية في الولايات المتحدة حيث يهيمن أبداً الحزب الوحيد، حزبُ المال. (ودخول الملياردير «روس بيرو» إلى المسرح يؤكّد هذه الخدعة). إن قادة حزب المال الوحيد، سواء أكانوا ديموقراطيين أم جمهوريين، يَحْرصون حرصاً واحداً مشتركاً وهو أن يَفْرضوا على العالم بأسره سيطرتهم لكي يفتحوا لمشروعاتهم أسواقاً لاعائق فيها.

كانت الضحيةُ الأولى، المؤهّلة لذلك لأنها قبلتْ بنير معاهدة «ىلينا» ALENA هي المكسيك. وكانت المجموعةُ المكسيكية «دوموس»، المتخصّصة بالاتصالات التلفزيونية قد وظّفت في كوبا ٧٠٠ مليون دولار. فمُنِع مديروها وأُسرُهم، مع أولادهم، من الإقامة في الولايات المتحدة منذ أن دخَل حيّز التنفيذ قانونُ «هلمز برتون» في ٢٤ آب عام ١٩٩٦.

وهكذا تصبح للقانون الأمريكي قوةُ القانون خارج الولايات المتحدة التي غدت مُشرّعة للعالم.

ولايقف تدخُّلهم هاهنا. ففي ٢٤ آب بالذات، وبتطبيق هذا القانون

الأمريكي ذاته أُنزِلتْ بالشركة الكندية «شيريت الدولية» عقوبةُ الطرد الوحيدة الجانب: تلقّتْ إخطاراً قبل ٤٥ يوماً يُنذرها بإنهاءِ استثمار شركاتها المنجمية (ولاسيما شركات استخراج النيكل ومعالجته). فلما انتهى موعدي الإخطار، منعت مصالحُ الجمارك وشرطةُ الحدود، مديريها، إن لم تمتثل الشركات، من دخول الولايات المتحدة مع أسرهم (واثنان من المديرين بريطانيان).

مثل هذا التدبير يثير سخطَ الحكومة الكندية، لأن كندا هي «الشريك التجاري الأول» لكوبا، وحجم مبادلاتهما التجارية يبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

إن اتفاقيات ALENA (التبادل الحر بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) تُظهر بذلك معناها كاملاً: إنها أول تجربة للهيمنة الأمريكية على حساب شركائها الذين أصبحوا «إقطاعاً لها».

وأعلنت الحكومةُ المكسيكية التي دَعَمها القطاعُ الخاص في الاقتصاد المسكيكي أن هذه التدابير غير مقبولة و«مناقضة لمبادئ القانون الدولي»، واقترحت الأحزابُ المكسيكية الرئيسية الأربعة التصويتَ على «قانون السدّ» رداً على هذه التعدّيات على السيادة الوطنية. قالوا: «علينا أن نُطبّق قانون المِثْل: العين بالعين والسن بالسن، وهذا القانون يحظر على الشركات الوطنية الخضوع لضغوط بلداً حر ويتبنّى نظام مساعدة الشركات التي ترفض الامتثال للقوانين الأجنبية.

وحتى حكومة «زيديلو»، التي من عادتها إطاعة أوامر واشنطن، قد شرعت في التشاور مع الحكومة الكندية لإقامة جبهة مشتركة ضد مثل هذه التجاوزات ودعوة مجلس معاهدة ALENA التي تشترط المادتان ١١٠٥ و ١٦٠٣ فيها تساوياً في الحقوق!، حقوق الاستثمار والانتقال الحر لرجال الأعمال في البلدان الأعضاء، وهما المادتان اللتان انتُهكتا من طرفٍ واحد بتطبيق قانون «هلمز برتون».

قرّرت الحكومة المكسيكية أيضاً دعوة «منظمة الدول الأمريكية ODA»،

وحتى «الاتحاد الأوروبي» لتعزيز هذه الجبهة المشتركة ضد المطامع الأمريكية. وكانت الـ ODA قد عارضت مراتٍ تعزيز مقاطعة «كوبا».

أما أوروبا فقد أُصيبتْ أيضاً بالوقاحة التي أراد بها القادةُ الأمريكيون أن يفرضوا قوانينهم على جميع «حلفائهم» الذين أرادوا أن يجعلوا منهم «تابعين مُقْطَعين»، كما تعلن النصوص المكمِّلة لمعاهدة مستريخت: «لاتستطيع أوزوبا إلا أن تكون الركيزة الأوربية للتحالف الأطلسي».

«مثل هذه الطرائق غيرُ مقبولة ونحن لانقبل بها»، هكذا صرّح الناطقُ باسم اللجنة الأوروبية، «كلوس فان ديرباس»، بعد المَنْع الذي واجهت به واشنطن خمسة مديرين من مجموعة DOMOS المكسيكية، منعهم من دخول أراضي الولايات المتحدة.

وأردف «فان ديرباس»:

على صعيد الحقّ، يُظهر القرار الأمريكي بتطبيق القانون «هلمز برتون» خارج الولايات المتحدة ووحدانية الجانب في هذا القرار، يُظهر إلى أيّ حدٍّ كان هذا القانون منحرفاً. لقد قرّرت الولايات المتحدة، دون استشارة أحد، أن أحكام القانون الذي صوّتت عليه ينطبق على مواطنين غير أمريكيين يتعلّقون بأعمال واقعة خارج الولايات المتحدة. هذا كله في اللحظة التي تسعى فيها معظمُ البلدان عَبْر المنظمة العالمية للتجارة OMC إلى إقامة قواعد متعدّدة الأطراف لإدارة التجارة الدولية. فمن أجل ذلك أجمعتْ البلدان الأوروبية على ردة الفعل برفض قانون «هلمز برتون»، بمن فيهم البريطانيون.

ومنذ الإعلان عن العقوبات المتخذة بحق الشركة المكسيكية، صرّح الناطق باسم الحكومة الفرنسية: «في إطار تطبيق قانون «هلمز برتون»، أعلنتْ الولاياتُ المتحدة عن نيّتها منع مديري المشروع المكسيكي المستثمِر في كوبا من دخول أراضيها. إن مثل هذه الخطوة، المخالفة لقواعد التجارة الخارجية غير مقبولة. وفرنسا تأسف لهذا التطبيق الجديد لتشريعٍ تُعارضه بحزمٍ هي

وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي. وتحافظ الحكومة الفرنسية على الاتصال بالسلطات المكسيكية بهذا الصدد».

تستطيع أن نتحقق بسرعة إن كان الحَزْمُ في هذه الأقوال قد أكّدته الأفعالُ إذ أن شركةً أوروبية هي شركة «STET» الإيطالية التي اشترت من مجموعة DOMOS جزءاً من أسهمها، وقعتْ تحت طائلة المادة الثالثة من قانون «هلمز برتون»، وهي المادة التي تسمح للأمريكيين بملاحقة الشركات الأجنبية قضائياً إذا استخدمتْ الممتلكات التي أممتها الثورة الكاسترويّة، ودخل هذا النصّ حيّز التنفيذ في ١ شباط عام ١٩٩٧ (لنتصوّر أن فرنسا طبقت ـ لو ملكت القدرة على ذلك ـ مثل هذه العقوبات على الشركات الأمريكية التي وضعت يدها في الجزائر على المشروعات الفرنسية المؤمّمة عندما استقلّت الجزائر!).

هل تنضمّ أوروبا إلى طلب تسلّم تَرِكة «منظمة التجارة العالمية (الغات السابقة) التي تنصّ، مبدئياً، على التبادل الحر التام القابل للتطبيق على جميع أعضائها، بحقوقٍ متساوية، وعلى الاستئناف أمام محكمة العدل الدولية؟ سيكون ذلك داخلاً في منطق الوضع لأن الأعضاء الخمسة عشر قد أعدّوا للدراسة مشروعاً لمقاطعة قانونيْ «هلمز برتون» و«أماتو ـ كيندي» اللذين يطلبان منهم تعزيز مقاطعة إيران والعراق.

وليس مُستبعداً أن يستمر مختلف الشركاء وفي نيّاتهم مقاومة السيطرة الأمريكية، بعضهم كالمكسيك، لأن علاقات القوة، في مواجهة أمريكا، في غير مصلحتهم، على نحوٍ مخيف، وبعضهم، مثل كندا، لأن مبادلاتهم مع الولايات المتحدة يمثّل جوهر تجارتهم الخارجيّة، وهم يخضعون لضغوطٍ، مثل زيارة ممثّل البيت الأبيض، في شهر أيلول عام ١٩٩٦، «ستوارت ابزنستادت» الذي جدّد إنذاره؛ وأما لأن الشركاء الأوروبيين يتراجعون، مثل «شل» التي تخلّتْ عن مشروعاتها النفطية في إيران، ومثل اليابان، التي تخلّت هي أيضاً.

بيد أن ردود الأفعال، على المستوى العالمي، ضد القرارات الأمريكية هي الأمَارات المبشّرة بوعي أن السياسة الأمريكية تشكّل الخطر الأكبر على استقلال جميع الشعوب، وبالتوسع المتنامي لنزعةٍ لاأمريكية ضد العدو المشترك.

إن حلَّ مشكلاتنا، سواء أكان الجوع في الجنوب أم البطالة والاستبعاد الذي يَطال أوروبا كلها، منوطٌ بموقفنا لتجميع جميع ضحايا سيطرة الولايات المتحدة لعزل قادتها بوحدة قادة جميع شعوب الجنوب، في باندونغ جديد، القادة الذين يرفضون السيطرة الاستعمارية للولايات المتحدة على تابعيها الحاليين: إن أوروبا التي استفادت زمناً طويلاً من سيطرتها الاستعمارية تجد نفسها اليوم في طريقها إلى أن تُستَعْمَر.

البرنامج الملموس لهذا التحرر المزدوج، يمكن، برأيي أن يُعبَّر عنه ببيانيْن يتلاقيان:

بيان الجنوب: من أجل «باندونغ» جديد.

بيان أوروبا: من أجل وحدةٍ سمفونية للعالم.

الفصل التاسع

الإعلان العام للواجبات

المبادئ الموجّهة لهذا التحرر من «وحدانية السوق» لايمكن أن تكون مبادئ «إعلان حقوق الإنسان» التي كان لها، إبّان الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، فضلُ القضاء على التراتبات وعلى امتيازات الدم. لكنها فعلتْ ذلك بأن أقامت تراتباتٍ جديدة وامتيازات جديدة هي: تراتبات المال وامتيازاته.

فعلت ذلك بأن حبستْ الإنسانَ في أنانيته «وملكيته»، وبإلغائها فقط «العهد القديم»، عهد النبالة والملكية المتوارثة، لتترك للمالكين الحرية كلها في استعباد واستغلال جمهورَ المحرومين.

المطلوب اليوم شيءٌ آخر غير مجرّد نَفْي الماضي القريب: الارتقاءُ إلى ماوراء أنظمة السيطرة ومطامع النزعة الاستثنائية الغربية والعثور على التيار الأكبر والشامل لأَنْسنة الإنسان انطلاقاً من «إعلان الواجبات»، مستعينين بمسؤولية كل إنسان، أيّ إنسان، ومذكّرين بما يجعله إنساناً، إنساناً حقّاً، فيما وراء الطبيعة.

وهذه هي الخطوط الأول لما نقترحه من «إعلان عام للواجبات»:

تمهيد:

إعلان الواجبات نابع من التمييز بين الإنسان الكائنات الحية الأخرى: الفرقُ الأساسي بين التطوّر البيولوجي والتاريخ الإنساني، هو أن الإنسان لم يصنع التطور البيولوجي في حين أن التاريخ الإنساني من صنعه.

ليس الإنسان إذن طبيعةً فقط؛ إن له تاريخاً. وتَسْكنُه، وعى ذلك أم لم

يَعِه، جميعُ المخلوقات التي سبقت الثقافة الإنسانية. إنه المستفيد من هذا الإرث والمسؤول عنه. ويتضمّن ذلك واجبَ المشاركة، بطريقة خلّاقةٍ، في إغناء ذلك الإرث للاستمرار في أَنْسَنة الإنسان.

من هذا الواجب الأساسي تنبع جميع الواجبات الأخرى لمّا كانت أَنْسنةُ الإنسان من صُنْع ثقافات جميع أُسر الأرض، فإن جميع واجباتنا تنتظم انطلاقاً من هذه العمومية: كل عملٍ وكل فكرٍ لايمكن أن يكسبا قيمةً إنسانية إذا لم يتجّها إلى مَنْح كل طفلٍ، وكل امرأةٍ، وكل رجل، مهما تكن ثقافة الأصل أو الإيمان أو المواطن، الوسائل الاقتصادية والسياسية والثقافية أو الروحية مايطوّر به جميعَ الإمكانات الإنسانية الخلّاقة التي يحملها في ذاته.

كلُّ تنظيم اجتماعي يطرح نفسه كتنظيم إنساني لايمكن أن يكون له هدفٌ آخر.

وهكذا يُلغَى ادّعاءُ أيٍّ كان أن يعلن نفسه «شعباً مختاراً» باعتبار هذا الزعم نفياً قَبَلياً للوحدة الإنسانية. كلُّ سلطة يملكها إنسانٌ بفعل وصوله إلى منصب الإدارة أو التنظيم في الجماعة التي هو عضوٌ فيها، تتطلب من صاحبها واجباتٍ إضافية، ولاسيّما واجب السهر، في ممارسته سلطته إزاء جماعته، على أن يكون العملُ الخارجي لهذه الجماعة غيرَ ضارٍ بأية جماعةٍ أخرى، حتى على المستوى العالمي.

مثلاً، إن كان يملك سلطةً دينية فينبغي ألا تستتبع هذه السلطةُ أيَّ استبعادٍ أو قمعٍ لأية جماعةٍ أخرى، بأية درجة من الدرجات، سواء أكانت جماعة دينية أم غير دينية. وكذلك السلطةُ التي يملكها في أمةٍ ما، أياً كان مستواها، ولاسيما مستوى السلطة العليا، تَفْرض عليه السهر على ألّا تتضمن المصالحُ الشخصيةُ لهذا الشعب أيَّ امتيازٍ لمصلحته، ولاسيما ألّا تتضمن أيةَ سيطرة تجاه أي شعبٍ آخر.

٣) الملكية تتضمن واجبَ استثمارها في مصلحة الإنسانية بأكملها، لأن

هذه الثورة هي مِلكُ علم الناس وتقنيّتهم. إنها تخصّ إذن، منذ آلاف السنين، الأجيالَ التي أبدعته الأنواع الزراعية الجديدة كما أبدعتْ تقنيات الصناعة أو التبادل، كما أبدعت العلوم والفنون التي خلقت الصناعة أو زيّنتها.

فمن يَمْلك، لزمنٍ، بصفة خاصة أو جماعية، هو إذن المدير المسؤول. فإذا لم يقمْ بواجباته، يترتّبُ، على الجماعة التي هو عضو فيها، أن تسحب منه المهمة وأن تَعْهد بها إلى آخر: أكان شخصاً أم جماعة واعيةً لواجباتها.

٤) الواجبات إزاء الطبيعة حالةٌ خاصة من الواجبات إزاء الملكية؛ فلا الأفراد ولا الجماعات يستطيعون أن يَدّعوا لأنفسهم امتياز استنفادها أو تشويهها أو تدمير ثرواتها من أجل ملذّاتهم الخاصة. إن الطبيعة كما ورثناها اليوم قد أُنْسِنَتْ، في جزئها الأعظم، بعمل أجيالٍ شتّى. فلا يمكن اعتبارها إذن مستودعاً غير محدود للثروات من أجل إرضاء شهوات اللحظة، ولا مصباً لفضلاتنا: إنها ليست ملكاً لمليارات الموت الذين أخْصبوها، بل وأيضاً للمليارات ممّن لم يولدوا بعد، ومن واجبنا أن ننقلها وهي أعظم خصباً وجمالاً ممّا تلقّيناها دون الربط بالمستقبل.

٥) ـ تقوم الحريةُ على ألّا نكون أسرى مصالحنا الخاصة أو أسرى المطامع الخاصة للجماعة التي ننتمي إليها، وأن نعمل فقط لإعلاء شأن جميع أعضاء الجماعة البشرية.

ليست الحريةُ صفةً للفرد (في اليونانية الذرّةُ جُزيئةٌ مفصولةٌ عن الجزيئات الأخرى بالفراغ). الفرد، في المجتمعات الغربية هو المركز وهو مقياس جميع الأشياء، وهو مفصولٌ عن جميع الآخرين بحاجز حقوقه «الممسوحة» والشخص، على العكس، يعي واجباته: هو مسؤول تضامنيّاً عن مصير جميع الآخرين.

٦) الأمنُ ومقاومة كل اضطهاد (والاضطهاد لايمكن أن يأتي إلا من الأفراد والجماعات الذين امتنعوا عن واجباتهم) نابعان من ذلك التضامن

الخاص بالذين يعون هذه الواجبات: ولايمكن لأية قوة فيزيائية أن تنتصر طويلاً على جماعة متّحدة بوعيها المشترك لهذه الواجبات الإنسانية بصورة عمومية. وفي التاريخ البشري أمثلة على التفكك النهائي لجميع الإمبراطوريات.

٧) كل رجل أو كل امرأة، في أي مستوى من السلطة الاقتصادية والسياسية والثقافية أو الروحية يصلان إليه، من واجبه وواجبها التساؤل عن الغائية، أي معنى العمل وهدفه: هل يخدم هذا العمل تفتّحَ الإنسان، كل إنسان، أو انحطاطه ودماره؟ سواء أكان المقصود بالعمل:

ـ مشروعات الإنتاج (ونكتفي بذكر المشروعات التي تدرّ أعظم الأرباح: الأسلحة والمخدرات).

ـ أم الخدمات التي تحظى بأكبر قدرة على التلاعب بالعقول (مثل الإعلام بوسائل الإعلام، والإعلان، والتربية، والأديان أو الفنون).

٨) حقوق الإنسان تَنبع من هذه الواجبات وتتلخّص في «حقٍّ» واحد: لاينبغي لأحدٍ أن يلقى عوائقَ أو حدوداً في القيام بواجباته إزاء الجماعة الإنسانية... (سواء أكانت العوائق عوائق أو تمييزات اقتصادية وسياسية، أم ثقافية أو روحية).

٩) مجموع هذه الواجبات ترتدّ إلى واجبٍ واحد أَعلنتْ عنه أقدمُ روحانيات تاريخنا، عندما وعى الإنسانُ وعياً تاماً إنسانيته، أي خصوصيته بالنسبة إلى الأنواع الحيوانية الأخرى. «الطبيعة» لاتَستبعد لا الصراع حتى الموت بين «الأنواع المتميّزة بعضها عن بعض»، ولا دمار مليارات الرُشيمات. فلايمكنها إذن أن تقدّم قوانين للعمل الإنساني الخالص. إن الواجب الوحيد، المولِّد لجميع الواجبات الأخرى، تلقّى حينئذٍ أول صياغة واعية وإنسانيةٍ إلى الأبد: **أن يكون الإنسان واحداً مع الكل.**

الفصل العاشر

برنامج محسوس

أ ـ بالنسبة إلى العالم الثالث: باندونغ جديدة.

هذا هو البديل الذي نقترحه لكي يُسجِّل القرن الواحد والعشرون نهايةَ التاريخ الحيواني للإنسان، حيث أن الغنى للقلّة القليلة في هذا العالم المنشطر، يستتبع التبعيةَ والاستغلال أو الموت للجزء الأعظم من الإنسانية.

١ ـ إن نهضة الوحدة الإنسانية لايمكن أن تتم بالعنف وبالسلاح، كما كانت القطيعة، وإنما بجميع القوى الإنسانية الخالصة: من الاقتصاد إلى الثقافة والإيمان.

٢ ـ إن ضعف الشعوب المضطهدة الحالية راجعٌ، بقسمه الأعظم، إلى انقسامهم، بتعارضاتٍ وبحروب أثارها وحافظ عليها سادةُ العالم الحاليون. المهمة الأولى إذن هي القضاء على جميع النزاعات التي يستفيد منها المضِطهدون، بمفاوضاتٍ سلمية.

٣ ـ نرفض جماعياً تسديد الديون لصندوق النقد الدولي FMI وذلك لأسباب ثلاثة:

١ ـ مَنْ الدائنُ؟

الغرب مَدين بدين كبير إزاء العالم الثالث:

* مَنْ الذي سدّد في الـ «بيرو» الـ ١٨٥٠٠٠ كيلو غرام من الذهب والـ ١٦ مليون كيلو غرام من الفضة التي اعترف بنقلها «بيتُ التجارة» الرسمي في إشبيلية من ١٥٠٣ إلى ١٦٦٠؟

وعلى العموم، مشنْ الذي اغتصب من الهنود الأمريكيين قارتَهم كلها؟

* من الذي سيعوّض على الهند القديمة، المصدّرة العالمية للنسيج، عن ملايين أطنان القطن المنتزعة من الزرّاع بأسعارٍ ابتزازية، وعن تدمير صناعة النسيج اليدوية لمصلحة مصانع لانكشير الكبرى.

* من يردّ لأفريقيا حياة الملايين من أبنائها الأشداء الذين نقلهم تُجارُ الرقيق الغربيون إلى الأمريكتين خلال قرون؟

٢ ـ ماسبب الاستدانة؟

إن البلاد المستعمِرة قديماً قد خرّبت بنى الاقتصاد المحلي، ولاسيما حين ضحّت بالزراعات الغذائية لمصلحة الزراعات الأحادية والإنتاج الأحادي التي جعلت من ذلك الاقتصاد تابعاً لاقتصاد المستُعمِر ولمصلحته حصراً. مثل هذا الاقتصاد لايمكن أن يؤمّن استقلال هذه البلاد، ولا الاكتفاء الغذائي الذاتي، ولا اليد العاملة للصناعات التي لاتتّفق مع حاجات البلاد. استمرّت التبعيّة إذن وأصبح الاقتراض لابدّ منه.

٣ ـ هذه الديون سُدّدت منذ زمن بعيد عن طريق فوائد الإقراض بالربا المدفوعة للدائنين الأجانب. (مثلاً الجزائر بدَيْنها وهو ٢٦ مليار من الدولارات تدفع ٦ مليارات فائدةً كل عام). وهكذا يغدو كلُّ تصحيحٍ غير ممكن.

المبالغ التي دفعنا كفوائد عن الدين تتجاوز منذ زمن بعيد المبلغ الأولي، و«المساعدة» المزعومة أقلّ كثيراً من المدفوعات عن هذه «الديون».

*نحن نرفض إذن أن نُبتَزّ وأن ندفع هذه الديون الكاذبة وفوائد الربا المرتبطة بها إلى صندوق النقد الدولي.

* كما أننا نرفض «المساعدات» السخيفة التي ترمي إلى حَجْب ذلك الظلم الذي انقضتْ عليه قرونٌ كثيرة.

* وسنكوّن، مع إلغاء الدين وفوائده، صندوقاً للتضامن يعوّض بصورةٍ واسعة عن «المساعدة» المزعومة من مستغلّينا.

* ونحن نعارض كلَّ «مقاطعةٍ» يَفرَضها تعسّفاً «سادةُ العالم» الموقّتون، على البلدان التي ترفض سيطرتهم.

* لن نحسب بعد الآن حساباً لهذه المقاطعة، وسنُتاجر بحريّةٍ مع الذين تطالهم هذه المقاطعةُ من إخوتنا.

* سوف نشرع بهذه المبادلات على أساس المقايضة لكي لانستخدم عملات الشمال ولاسيما الدولار، مع حرصنا على إلغاء تداولها في بلادنا، لكي نقضي على المضاربة، ريثما نُنشئ عملةً مشتركة.

٦ ـ يترتّب على ذلك مقاطعةً منهجية للولايات المتحدة وتابعيها ولاسيما إسرائيل، المرتزقة من الغرب ضدّ ثقافاتنا وضد السلام.

* نريد أن نقضي على الهيمنات الاقتصادية وعلى اعتداءاتها الثقافية.

* سوف نكافح لاثقافة «تيرانوسور» و«تيرميناتور» هوليود، وأدواتها وجميع التجلّيات الأخلاقية والمادية لانحطاطها.

٧ ـ يترتّب على ذلك، في المستوى السياسي، الانسحاب الجماعي لجميع المؤسسات التي تدّعي العمومية والتي أصبحت أدوات السيطرة لواحدٍ والتي تُستَخْدَم غطاءً لاعتداءاته العسكرية والاقتصادية والثقافية: الـ ONU، صندوق النقد الدولي، المصرف العالمي، المنظمة العالمية للتجارة (الغات سابقاً)، ومؤسسات فروعِها التي تتواطأ مثلها مع السيطرة الإمبراطورية على العالم ومع مفهوم يقلّص الإنسان إلى مستهلكٍ ومنتج لاغير تحرّكه مصلحته الخاصة فقط، ويتخلّى عن مَنْح الإنسان معنى آخر لحياته غير العمل كالرقيق ليكون استهلاكه أكبر، عندما لايكون عاطلاً عن العمل أو مستعمرَاً أو مُستَبْعداً.

٨ ـ التهديدات لأحدنا أو الاعتداءات عليه ستُحارَب بجميع الوسائل بمجموع جماعتنا العالمية.

٩ ـ هذه الجماعة العالمية التي تهدف إلى إنشاء عالمٍ ذي وجهٍ إنساني لاتَسْتتبع أيَّ طردٍ لاديني ولاسياسي، لأن هدفها هو خَلْقُ وحدةٍ لاإمبراطورية وإنما سمفونية للإنسانية يحمل فيها كلُّ شعبٍ وكلُّ طائفةٍ ثرواتها الخاصة بأرضه وثقافته وإيمانه.

وهذه الجماعة مفتوحةٌ للدول الرسمية التي تُشاركنا مَثَلنا الإنساني الأعلى، مثلما هي مفتوحة للأقليات المضهطة، بشرط أن تحقّق في كل بلد وحدتها على أساس مبادئنا المشتركة.

كان الغرضُ من «باندونغ» الأولى، في العالم الثنائي القطب، رفضَ الانحياز إلى أحد المعسكرين للحفاظ على الاستقلال. هذا المثلُ الأعلى يظلّ مثَلنا الأعلى.

لكن الظروف التاريخية تغيّرت. ونحن نعيش في عالمٍ وحيد القطب، وعلينا أن ندافع عن هويّاتنا، من الثقافة إلى الاقتصاد، ضدّ الأصولية الممهِّدة للطامحين إلى السيطرة العالمية بفعْل «وحدانيةش السوق» أي «الحرية»، حرية الأقوى ليفترس الأضعف، بجَعْله السوق، أي المال، المنظِّم الوحيد للعلاقات الاجتماعية.

نحن نرفض هذه الرؤيةَ للعالم دون الإنسان، لحياةٍ دون مشروع إنسانيٍّ ولامعنى، ونحن نجتمع لنبني عالماً «واحداً»، غنياً بتنوّعه ومطمئناً إلى مستقبله بتلاقي الشعوب والثقافات في إيمانٍ واحد، يتغذّى بتجربة كلِّ واحدٍ وثقافته، ويَحْفزه المشروعُ المشترك في أن يُعطى كلُّ طفل وكلُّ امرأةٍ وكل رجلٍ، مهما تكن أصولهم وتقاليدهم، جميعَ الوسائل لنشرِ جميع الإمكانات الإنسانية التي يحملونها في ذواتهم نَشْراً تاماً.

ب ـ بالنسبة إلى أوروبا: من أجل وحدةٍ سمفونية للعالم:

السياسة الوحيدة التي لها مستقبلٌ اليوم هي السياسة التي تحلّ المشكلات الأساسية المطروحة علينا:

البطالة

الهجرة

الجوع في العالم

مع جميع النتائج الأخلاقية والثقافية النابعة منها.

هذه المشكلات الثلاث تكوّن مشكلةً واحدةً.

ولاتُقدَّم لنا سوى حلولٍ كاذبة.

والحلّان الوهميّان أكثر من غيرهما هما:

هذه المشكلات سيحلّها النموُّ،

هذه المشكلات ستحلّها أوروبا.

وهاتان الأكذوبتان هما أشد الأكاذيب فَتْكاً.

١ ـ لن تُحَلَّ مشكلةٌ من مشكلاتنا الحيوية بالنموّ.

إن الدول والأحزاب السياسية في البلدان الغربية لا تتصدى أبداً للمشكلة على هذا النحو لأنها محاصرة منذ خمسة قرون بتخيّلات النُموّ الخدّاعة التي تقوم على الإنتاج المتزايد وبسرعة متزايدة، إنتاج أيّ شيءٍ نافعٍ، وغير نافعٍ، وضارٍ بل وقاتلٍ (كالمخدرات والأسلحة).

هذا «النموّ» تقدّمه السياساتُ ووسائلُ الإعلام على أنه الترياق الذي يُخرج من الأزمة ومن البطالة، في حين أن النمو الحاصل، منذ عام ١٩٧٥، بزيادة الإنتاجيّة، وبفضل تطوّر العلوم والتقنيات، لم يعد يخلق وظائف، بل على العكس إنه يُزيل هذه الوظائف لأنه يُحلّ عمل الآلة محلّ عمل الإنسان. في

عام ١٩٨٠، كانت بلجيطا تُنتج ١٠ ملايين طن من الفولاذ بـ ٤٠٠٠٠ عامل؛ في عام ١٩٩٠ أنتجتْ ١٢ مليون ونصف بـ ٢٢٠٠٠ عامل.

إن «النموّ» تَحْفزه أرباحُ الإنتاجية الحاصلة بفضل العلم والتقنيات التي تُتيح إحلال الآلات محل جزءٍ كبير من العمل البشري، ويحلّ محلّه اليوم على نحوٍ أكبر، تطوّر المعلوماتية واستخدام الإنسان الآلي.

من غير المعقول تجريم العلوم والتقنيّات، والمصيبة تأتي من الاستخدام الذي نستخدمها فيه.

مثلاً، في ١٩٧٠، ازدادت الإنتاجيةُ، بفضل هذه الاكتشافات، بنسبة ٨٩٪. وتلك فرصةٌ مؤاتية للإنسانية توفّر عليها عناء المهمات المفرطة التكرار. لكن ذلك كان مصيبة عليها، عندما لم تنقص، في الفترة نفسها، مدةُ العمل وزادت البطالةُ أكثر من عشرة أضعاف. وهذا يعني أن تنمية الإنتاجية لم تخدم مجموع الإنسانية وإنما خدمت فقط مالكي وسائل الإنتاج.

ولو أن مدة أسبوع العمل ارتبطت بتبدّل الإنتاجيّة لكان ذلك خيراً للإنسانية.

ولو أن هذه الزيادة في أوقات الفراغ لم تحتكره «سوق أوقات الفراغ التي تحوّل «الوقت الحرّ» إلى وقت فارغ، وقتٍ أفرغ من إنسانيته بنوع «التسليات» التي تُقترح له والتي لاتُساعد على التفتّح الفيزيائي والثقافي لكان ذلك خيراً. هذه الفسحةُ من الحياة، بدلاً من أن تساعد الإنسان لكي يكون إنساناً، أي مُبدعاً، بفضل نظام السوق، تَميل إلى أن تجعل منه عاطلاً عن العمل، وفي أفضل الحالات مستهلكاً.

ليس هناك علاقة بين النموّ والبطالة.

في فرنسا مثلاً:

* في العام ١٩٩١ كان النموّ بنسبة ٠,٧٪: وكان هناك ٢٣٤٨٠٠٠ عاطل عن العمل (٩,٤٪)

* في العام ١٩٩٢ تضاعف النموُّ: ١,٤٪: وكان هناك ٢٥٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل (١٠,٤٪).

* في العام ١٩٩٣ هبط النمو إلى - ١٪: كان هناك ٢٩٠٠٠٠ عاطل عن العمل (١١,٦٪).

في نيسان عام ١٩٩٤ كان هناك رسمياً ٣٢٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل.

لايعني ذلك أننا مُعادون للنمو، ولتقدم العلوم والتقنيات، عندما يتيح هذا التقدّم التخفيف من عَناءِ الرجال والنساء، وعندما لايقود إلى استعبادهم أو استلابهم مثل «طرق الإعلام السيّارة، للتلاعب بالرأي العام لمصلحة الهيمنة الأمريكية».

لكن نموّ الإنتاجية وتنميتها، حتى مع الترتيبات التي نقترحها لن يحلّا مشكلة البطالة: أكثر ماهناك أنهما يستطيعان، إذا ترافقا، كما يُريد أصحاب العمل والحكومة، بضغط الأجور والضمانات الاجتماعية، يستطيعان أن يسمحا بقَضْم بعض أجزاء السوق من المنافس الأوروبي أو الأمريكي أو الياباني. لكن هذه الوسائل تظل تافهةً.

٢ ـ الأكذوبة الثانية بعد النمو كترياق هي أكذوبة أوروبا

ما من مشكلة من المشاكل الحيوية يمكن حلُّها في إطار أوروبا

يَعِدوننا مع «أوروبا» بسوق عملٍ من ٣٠٠ مليون من الزُبُن مهملين القول إن المقصود ٣٠٠ مليون منافس على «سوق» العمل. لأن الاقتصادات الأوروبية ليست متكاملة، في الجوهر، لكنها متزاحمة. وأكثر من ذلك اقتصادا أمريكا واليابان.

هل يعني ذلك أن البديل الوحيد لأوروبا سيكون الانسحاب القومي

إلى فرنسا، بحبسها ضمن أسوار الحماية من المنافسة؟ سيكون ذلك الاختناق.

الحلُّ الممكن الوحيد هو الانفتاح على العالم بكلّيته: ومادام هذا العالم المنشطر باقياً باقتصاده المشوّه حيث ثلثا سكان العالم الذين نهبهم الغرب عاجزون عن تسديد ديونهم، وذلك بعد خمس مئة عام من الاستعمار وخمسين عاماً من صندوق النقد الدولي ومن المصرف العالمي، فسوف يظل عالمُ الجوع وعالمُ البطالة متواجدين أحدهما بجنب الآخر.

وحتى لو حاكمنا بمصطلح السوق وحده، كيف نأمل أن نجد عملاً للبعض مادام مليارات من الناس ليس لديهم حتى الحد الأدنى الضروري لشراء غذائهم؟

الحل الوحيد الممكن للرد على جوع البعض، وبطالة الآخرين وهجرة الجائعين في بحثهم الوهمي عن العمل، هو الحلّ الجذري لعلاقاتنا بالعالم الثالث، الحل الذي يُنهي سيطرة الغرب وتبعيّة الجنوب، لأن التبعية هي التي تولّد تخلّف النموّ.

نحن نعيش في عالم منشطر بين الشمال والجنوب، وفي الشمال كما في الجنوب بين الذين يملكون والذين لايملكون. إن ثمانين بالمئة من الموارد الطبيعية في كوكبنا يُشرف عليها ويستهلكها ٢٠٪ من سكانه. أي إن الـ ٢٠٪ الذين هم الأكثرون غنىً يملكون ٨٣٪ من الدخل العالمي، والـ ٢٠٪ الذين هم الأكثرون فقراً يملكون ١،٤٪.

نتيجة هذا الإنشطار، يموت كل يوم ٤٠٠٠٠ كائن بشري من سوء التغذية أو من الجوع. إن نموذج نموّ الغرب يكلّف الجنوب مايعادل هيروشيما كل يومين.

والهوّةُ تتّسع: فأثناء السنوات الثلاثين الأخيرة انتقل الفارق بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية من (١ إلى ٣٠) إلى (١ إلى ٥٠).

عندما خلق الاستعمارُ خلال خمسة مئة عام، ونظامُ «بريتون وودوز» منذ نصف قرن، مثل هذه التفاوتات بين الشعوب، كان التبادل الحر كافياً ليفاقم من شرور السيطرة والتبعية.

كيف نَقْلب الانحرافات الحالية؟

أولاً بتدمير الأسطورة التي تدعو حريةَ السوق: «ديموقراطية»: السوقُ الحرة قاتلةُ الديموقراطية، بتراكم الثروة في قطب من المجتمعات والبؤس في القطب الآخر.

يترتّب على ذلك عددٌ من القرارات السياسية التي تتجّه جميعها إلى التحرير من «عَوْلمة» الاقتصاد المزعومة، أي من إرادة أمريكا جَعْل فرنسا، وكذلك أوروبا وسائر العالم، مستعمرةً تفتح أسواقاً لاقتصادها في جميع الميادين: من الزراعة الغذائية إلى صناعة الطيران، ومن الإعلام إلى السينما.

يتّضح كلَّ يوم أن «مستريخت» هي السبب الأكبر لمصائب الزرّاع حين أَوجبتْ استراحةَ الأرض، ولجميع الشغيلة حين شجّعت، بحجّة المنافسة الأوروبية، التسوية من تحت (باسم اللدونة) لشروط العمل مصفّيةً صناعاتنا، من الطيران إلى المعلوماتية، وهازئةً من ثقافتنا بغزو السينما الأمريكية والتلفزيون الأمريكي، جاعلةً من جيشنا أحد متمّمات التدخّلات الأمريكية. معاهدة «مستريخت» أعلنت ثلاث مرات أن أوروبا لايمكن أن تكون إلا «الركيزة الأوروبية لحلف الأطلسي».

أما الاقتصاد، فإن المادة ٣٠١ من القانون الأمريكي تسمح بحماية إنتاجها الخاص، في حين أن الـ «غات» (التي سُمّيت «منظمة التجارة العالمية») تفرض على جميع البلدان الأخرى تبادلاً حراً يدع المجال لجميع الواردات الأمريكية.

إن قانون «هلمز برتون» عام ١٩٩٦ وقانون «أماتو كنيدي» اللذين صوّت عليهما الكونغرس الأمريكي واللذين يَبْغيان فرض نفسيهما على المجتمع

الدولي بأسره، لتمنعه من أية تجارة مع البلدان التي يعيّنها هو وحده. فالقادةُ الأمريكيون يُشرّعون للعالم بأكمله.

المقاومةُ الجديدة لاتطرح نَبْذَ مستريخت فحسب وإنما أن ننسحب من صندوق النقد الدولي، ومن المصرف العالمي ومن جميع المؤسسات التي هي أداة لهذه الإرادة: إرادة الهيمنة العالمية.

انطلاقاً من هنا، لابد من استرداد الحرية لإقامة علاقات جديدة جذرياً مع العالم الثالث. بهدفٍ محدّد هو تشجيع الشعوب الأوروبية على انتهاج الطريق نفسها:

١ ـ الإلغاء الكلي للدَيْن الذي ليس له أساسٌ تاريخي ولامسوّغ.

٢ ـ إلغاء كل مساعدة مالية لحكومات العالم الثالث.

مثلاً: ٤٠ مليار فرنك للتطور، هو مجموع ميزانية المساعدة التي تقدّمها فرنسا والتي هدفها الرسمي هو الدعم الممنوح لأفقر بلدان العالم. وهذا المبلغ، في ٩٥٪ منه، ليس مساعدةً ولايُسهم في التطوير. وهو في أحسن الحالات يُفْرغ جيوب دافعي الضرائب ويملأ جيوب بعض المستفيدين الحكوميين (في الشمال وفي الجنوب)؛ وهو في أسوأ الحالات يُقْتل.

أمثلةٌ أخيرة عمّا استُخْدمت له:

ـ في راونده، تمويل حكومة القَتَلة ما أمكن إبقاءها، تم تحويل عملية «تركواز» لتسهيل مرورهم إلى «زائير» حيث يحاولون أن يستعدّوا للثأر.

ـ في الجزائر، ستة مليارات «للحكومة» التي أعلنت نفسها حكومةً والتي أَوقفتْ بصورة غير شرعية الانتخابات. وبيع الحكومة ذاتها الحوّامات (السلاح المفضّل ضد العصابات).

٣ ـ القروض العامة أو الخاصة الممنوحة لا إلى الحكومات وإنما إلى منظّمات القاعدة مباشرةً (التعاونيات، النقابات، تجمّعات المنتجين، التي ينبغي

إحداثها أحياناً)، ومن أجل مشروعات محدّدة، ذات نفع عام، وتُفَضَّل المناطق الزراعية التي غايتُها الاكتفاء الغذائي الذاتي (تجهيزات زراعية، حفر الآبار، بناء الطرق والمستشفيات والمدارس).

٤ ـ القبول بأن يكون تسديد هذه القروض بالعملة المحلية (لتشجيع الاستثمار في البلد بدلاً من تهجير الأرباح ونهبها) أو التسديد عيناً.

٥ ـ الشروع بربطٍ سليم لأسعار المنتجات التي تبيعها بلدان الجنوب بأسعار المنتجات التي تبيعها بلدان الشمال.

٦ ـ وفي وجه تضخّم المشروعات الهائل والهادف إلى استثمار الشركات الكبرى، لابدّ من احترام تاريخ كل شعب وثقافته، ولابدّ من أوسع استخدام ممكنٍ للتقنيّات المحلية التي هي، في الغالب أكثر ملاءمةً وفعاليةً لأنها متكيّفة مع الحاجات المحلية. وهكذا يصبح التطوّر داخلي المنشأ بدلاً من أن يكون إلصاقاً «لنموذج» غربي مستورد وفقاً لمصالح الشركات الأجنبية الكبرى، ولاصلة له بالبلَد وحاجاته الحقيقية.

هذه العودة إلى الوضع السليم، هذا التكيّف الصناعي الضروري لتلبية الحاجات الحقيقية في الجنوب يمكن أن يُحرّض، لأجلٍ، على تبدّل عقلياتنا مشجّعاً مايلبي حاجاتنا الحقيقية، لا التسلّح ولا الأشياء الثانوية.

٧ ـ أما مصادر الطاقة فيجب أن تُعطى الأفضلية (إلا عند الاستحالة المطلقة) للطاقات القابلة للتجدّد (الشمس، البيوماس، الخ...)

مادام ثلاثة مليارات من الكائنات البشرية مُفلسين فهل يجوز أن نتحدث عن السوق العالمية؟ أو عن سوق بين الغربيين تتلاءم مع حاجاتهم وثقافتهم وتُصدِّر إلى العالم الثالث فائضهم.

هل نسلِّم بحتمية هذا الخلل العالمي ونقبل بهذا الواقع الذي يُولِّد الاستعبادَ والعنفَ والتعصب القومي والأصولية، دون مراجعة أسس الفوضى العالمية الحالية؟

١ ـ يجب تأسيسُ عموميةٍ حقيقية، بدلاً من جميع أكاذيب «عولمة» الاقتصاد التي ليست سوى وارثة الهيمنات الاستعمارية المتوحّدة اليوم بقيادة الولايات المتحدة.

٢ ـ وفي مواجهة سراب النموّ الأعمى الناجم عن اقتصاد السوق الذي يَحْكم جميع العلاقات الاجتماعية، لابد من العودة إلى الوضع السليم، إلى التكيّف الضروري الذي يَسْمح بما كان ماركس يعتبره تعريف الاشتراكية: أن يُعطَى جميعُ الأطفال وجميعُ النساء وجميعُ الرجال، أيّاً كانت الحضارة التي ينتمون إليها، الوسائلَ الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تطوّر كلّياً جميع الثروات التي يحملونها في ذواتهم.

خاتمة

الغاية من هذه الأفكار المتفرّقة هي: التهيئة للقرن الواحد والعشرين بحيث تمكن الحياةُ فيه حتى النهاية، في حين أننا لو ظللْنا نحيا وفقاً للإنحرافات الحالية لكنا في طريقنا إلى تدمير المليارات من الناس بسبب الجوع في جنوب الكرة الأرضية، حيث يكلّف نموذجُ النموّ الغربي لأكثر الناس فقراً هيروشيما كلّ يومين، ويكلّفنا نحن، عندنا، حيواتٍ بلا هدف ولامستقبل إن لم نُنْهِ هذا الانشطار في العالم ـ بتزايد البطالة والاستبعاد والعنف والمخدّرات.

هذا الكتاب دعوةٌ إلى مقاومة اللامعنى وإلى بناء عالم «واحد»، مؤسَّسٍ على مبادئ أخرى غير المبادئ التي قادت الغربَ بأسره إلى الانحطاط وقادت العالمَ إلى الاحتضار.

في هذا النصف الأخير من القرن، ماتت الآمال بعد حربين قتلتا ٨٠ مليوناً من البشر، وبعد إفلاس ثورةٍ منحت آمالَ الناس وجهاً، لبعض الوقت، فوق خرائب الحرب العالمية الأولى، وقدّمت في أثناء الحرب العالمية الثانية أثقل ضريبةٍ من البطولات والتضحيات لسحق الوحش النازي.

إن الوهم الذي مرّ عليه قرنٌ «للحلم الأمريكي» تحوّل إلى «كابوس أمريكي» من جرّاء رغبة القادة الأمريكيين في السيطرة على العالم، وفرط التسلّح البربري، ومن جرّاء رياء «الليبرالية» الاقتصادية المفروضة على جميع الشعوب لتَتشتأثر بالأسواق، عبر تشويهها الشيطاني «لامبراطوريات الشر»، بحجة مكافحة الإرهاب، لتسويغ إرهابها الخاص، و«جرائمها ضدّ الإنسانية»: ضد الهنود والسود وفييتنام، والمقاطعة المفروضة على كوبا وليبيا وإيران والعراق، وهي مقاطعة تَقْتل في العراق وحده مئتين وخمسين ألف طفل، في

حين أن طفلاً من ثمانية، في الولايات المتحدة، لايجد مايسدّ به جوعه، كما تقول «اليونيسيف». إن هؤلاء المدافعين عن «حقوق الإنسان»، فضلاً عن هذه الجرائم الخارجية ضد الإنسانية، يملكون في بلادهم الأرقام القياسية العالمية الكئيبة لتعاطي المخدرات، ولانتحار اليافعين، وللإجرام، وللفساد. وتُموّه سينماهم، بالديكورات الحالمة، جشعَ وحوش «دالاس»، وواقعَ عنف «دينوسوراتها».

إن وسائل إعلام الولايات المتحدة، وتلفزيوناتها، وطرق إعلامها السيّارة هي شعاع الموت الذي يدمّر، على المستوى العالمي الفكرَ النقدي، والفكر عموماً، والثقافةَ، والإيمان، والأمل والحب لدى خمسة مليارات من الكائنات البشرية.

مشروعُ هذا الكتاب هو أن يُظهر أن نهضة الإنسانية بل مجرّد بقائها يتطلّب بناءَ المستقبل على أسسٍ أخرى.

حصيلةُ هذا القرن يُسيطر عليها لا إفلاس ماركس، بل إفلاس آدم سميث الذي بولغ بليبيراليته ودُفعتْ إلى أقصى نتائجها، وهي تهدّدنا اليوم بانتحارٍ كوكبيّ.

كيف نفتح أفقاً جديداً، مستقبلاً ذا وجهٍ إنساني، وراء ساحات الدمار لما قبل التاريخ الحيواني للإنسان الذي ينتهي بنهاية القرن العشرين؟

لابدّ لذلك من العثور على أخطاء التوجيه في التاريخ الإنساني.

أول انشقاق في الغرب كان انشقاق سقراط (الذي يُؤْذن «ببداية الانحطاط»، كما يقول نيتشه) وتلميذيه أفلاطون وأرسطو. وقد أفسدوا خلال الفين وخمس مئة سنة، تاريخ الغرب العقلي «بفلسفة الكائن» أساس كل سيطرة.

وحاولنا أن نستأنف مسيرةَ «فلسفة الفعل»، فلسفة سائر الإنسانية منذ ولادة أول آلة، وأول قبرٍ وأول حلم بحياة مُبدعة وخالدة.

الانشقاق الثاني للغرب كان انشقاق صليبيّاته واحتلالاته ومحاكم تفتيشه ضد كل مافي الشرق من حكمة.

الانشقاقُ الثالث كان انشقاق نهضة الغرب المزعومة الذي استخدم الاكتشافات العلمية والتقنية المصنوعة في الشرق (مثل البوصلة، والسكان المحوري، والبارود والمطبعة) ليجعل منها أدوات لغزو الشعوب والنفوس.

بدأ الانشقاق عام ١٤٩٢، مع آخر طَرْدٍ لثقافات الشرق، بالاستيلاء على غرناطة، وغزو وتدمير ثقافات «اميريندا» بالجوع إلى الذهب، بدءاً من «كريستوف كولومب».

لابد إذن من وضع ٢٥٠٠ عام من فلسفة السيطرة موضعَ المساءلة، من أجل فَتْح منظوراتٍ جديدة للإنسان، واقتراح بديلٍ لوحدة العالم الإمبراطورية: وحدة سمفونية تستعين بحكمة وثقافات العوالم الثلاثة لإعادة الإنسانية إلى أسهل الطرق للإخصاب المتبادل بين الثقافات، والقضاء على المطامع القاتلة، مطامع العرقية الأوروبية، وعلى السيطرة.

ويفترض ذلك أيضاً، أن نجد معايير أخرى «للتقدم» غير قوة التقنيات، وغير الثروة، وغير «الناتج القومي»لتعريف «التطوّر» لا بالنموّ الاقتصادي وحده، بل بنموّ الإنسان.

ويفترض ذلك، على الصعيد اللاهوتي، أن نردّ للإنسان بعده الجوهري: التعالي الذي يُفهَم لا كخارجية إله ومَلِكٍ، يُدير من الخارج ومن «فوق» مصير البشر والإمبراطوريات وإنما كظهورٍ لما هو جديد جذرياً بفعل الإنسان الخلّاق، مع الشعور بأن الله صار إنساناً كلي يصير الإنسان إلهاً (إذا شئنا أن نستخدم لغة آباء الكنيسة الشرقيين). ولابدّ لذلك من فسخ الصلة بهذا الحكم المسبق وهو أن «التاريخ المقدّس» هو تاريخ قبيلة واحدة، وإنما هو يكتشف جذوره في جميع أسرِ الأرض، في جميع الثقافات والحضارات، في «امريندا» وأفريقيا، كما في آسيا.

ويفترض ذلك على الصعيد الجمالي انقلاباً. لايقل عمقاً في دراسة الفعل الخلّاق للإنسان: ألّا نقلّص الجمال إلى النماذج الغربية لليونان أو النهضة في القرن السادس عشر، بل أن نُخرج من متاحف علم السلالات أقنعة بولينيزيا وأفريقيا، ونحوتات وهندسات «اميرندا»، وأن نتعرّف على الأبعاد «النبوية» للفائف الصنية من عهد «سونغ» أو لنداءات بوذا أو «بوذيهيساتافا» في جنوب آسيا، إلى الداخلية.

بذلك فقط تستطيع الفنون، الخروجَ من محاكاة سقراط، وألّا يُحكم عليهما بمعايير المنظور والتشريح منذ النهضة (والحذلقة التي تلتْ أساتذة الفن لمدة ثلاث قرون). وتستطيعَ كذلك أن تخرج من الأخدود الآخر: مجرد النفي والتمرّد اللذين يقودان إلى سقوط الفن الذي يُدعى «معاصراً» والذي يزداد زعمه بأنه «حديث» كلما ازداد جهلاً بالماضي. ويبلغ الأمرُ بهذا الفن أن يَمْنح مايدعوه لوحات أو منحوتات الشَبهَ بأرضٍ مكشوفة لتفريغ الفضلات، وإلى إحلال الضوضاء محل الموسيقا، أو الإيماء الهستيري الخالي من أي معنى إنساني محل الرقص.

أحد الفنانين الأكثر تجديداً في قرننا، رائد التكعيبية، «جوان غري» كان يذكّر بأن «عظمة الفنان منوطةٌ بقوة الماضي الذي يحمله في ذاته»، لاليقلّد القدماء ويحافظ على تقاليدهم، وإنما ليُديم شعلةَ النبوة التي حملها العظماءُ للتبشير بممكنات الإنسانية والإنسان الجديدة أبداً.

ويفترض ذلك، على الصعيد الاقتصادي والسياسي، أن تُحطَّم أصنام «العلوم الإنسانية» المزعومة التي نُسِخَ منهجُها عن منهج علوم الطبيعة وبُني بذلك على تصوّرٍ مقلّصٍ للإنسان «الإنسان الاقتصادي» الذي ليس سوى منتج ومستهلك تحرّكه مصلحتُه فقط، وتلك مسلّمةٌ قاتلة يحاول «الاقتصاديون» أن يحجبوها بالحواشي الرياضية الوهمية والعويصة، ليعطو مظهرَ العلم ماليس سوى أيديولوجية ترمي إلى تأييد النظام القائم.

قَلْبُ المنظور هو البحث، مع التعلم من جميع تصوّرات الإنسان الأخرى، المولودة في وسط ثقافاتٍ أخرى،البحث عن الوسائل الكفيلة بخَلْق جميع الشروط التقنية والاقتصادية والسياسية والروحية التي تتيح لكل كائن بشري (امرأة أو رجل) أن يغدو أكثر إنسانية، أي شاعراً، بأعمق معنى للكلمة: أي خالق ممكنٍ للمستقبل، ممكنٍ لم يُعرَف من قبل.

هذا هو الهدف الذي حدّدناه لأنفسنا. إنه يتجاوز إمكاناتنا كثيراً بحيث إنه مايزال مختاراتٍ من المقترحات. ولامَطْمح لها إلا تحويل مركز نظرتنا إلى العالم، إلى أن تَعْمد عقولٌ أوسع تَعْمل في مجموعة بحثٍ وإيمان فتبني عالماً إنسانياً في النهاية.

مايُهيمن عليّ، في ختام هذا الحساب، هذه المحاولة للتركيب ولتقديم المقترحات المستقبلية، وهي وصية حياة حاولتْ أن تتماهى مع حياة العصر بفلسفة الفعل التي ساقني البحث عنها «العمل» المسيحي لموريس بلونديل، والجهد البروميثيوسي لماركس، ورؤية العالم الدينامية في القرآن، مايهيمن عليّ ليس الشعوب بأنني أقترب من نهاية حياتي الشخصية بقدر ما أنا أستشف بفرح وأرسم الملامح الأولى لحياة العصر الجديدة التي ستُولَدُ والتي لن أراها.

روجيه غارودي

٣٠ آب عام ١٩٩٦

حاشية: هذا الكتاب ليس رثاء ولاهو «صلاة لراحة» حضارة ماتت، حضارة الغرب الذي معناه الاشتقاقي البلد الذي تغرب فيه الشمس، بلد الغروب.

وفي الشرق، البلد الذي تشرق الشمس فيه، بلدُ الفجر، أخذ النهار يطلع.

المجلد الثاني من «مطبوعاته VENT DU LARGE سيتصف المشغل المفتوح منذ ثلاث سنوات، لهذا الأمل بوحدةٍ سمفونية للعالم انطلاقاً من «دربٍ جديد للحرير، من شنغهاي إلى روتردام؛ من «حضارة المدارات» الذي صُمّم في «أمازونيا»؛ من «الصحراء» التي كانت قبل ١٠٠٠٠ عام غابةً ومراعي، والتي يمكن أن تخضّر من جديد في ١٠ أعوام.

لم يُخصّصْ سطرٌ واحد من إذاعاتنا وتلفزيوناتنا وصحفنا ومجلاتنا لولادة «عالمٍ جديد حقيقي».

الكتاب الثاني من مجموعتنا، وهو عمل جماعي للبُناة (الصينين والإيرانيين والترك والهنود والماليزيين، الخ). سيكون عنوانه:

«لقد بدأ المستقبلُ».

ملحقات

١ ـ الدولارات والإنسان

في بداية هذا القرن، في عام ١٩٠٨، أبرز أناتول فرانس في كتابه «جزيرة طيور البطريق» الروح دون روح لهذا النمط من الحساب في السياسة الأمريكية. لقد حضر الأستاذ «أبنوبيل» جلسةً للكونغرس الأمريكي وقدّم لنا البيان التالي:

«لما كانت الحربُ لافتتاح أسواق «زيلندة الثالثة» قد انتهت. بما ترضى عنه الولايات، فأنا أقترح عليكم أن ترسلوا حساباتها إلى لجنة المالية...

لامعارضة؟...

اعتُمِد الاقتراحُ

ـ سأل الأستاذ: هل سمعتي جيداً؟ ماذا أنتم الشعب الصناعي تخوضون كلَّ هذه الحروب!.

أجاب المترجمُ:

ـ دون شك: إنها حروب صناعية. فالشعوب التي ليس لها تجارة ولاصناعة ليست مضطرةً لأن تشنّ حرباً؛ أما شعب الأعمال فهو مكره على سياسة الغزو. ويزداد عددُ حروبنا بالضرورة مع نشاطنا الإنتاجي، ولابدّ من الحرب لتفتح له أسواقاً جديدة. وهكذا خضنا هذه السنة حربَ الفحم، وحربَ النحاس، وحربَ القطن. وفي زيلندة الثالثة قتلنا ثلثي السكان لكي نجبر الباقين على شراء المظلّات والحمالات.

في هذه اللحظة، صعد المنبر رجلٌ كان يجلس وسطَ الجمعية، وقال:

ـ أُطالب بحرب ضد حكومة جمهورية «الزمرد» التي تُنازع بوقاحة خنازيرنا على هيمنة الجامبون والسجق في جميع أسواق العالم.

سأل الأستاذُ:

ـ مَنْ هذا المشرّعُ

ـ إنه تاجر خنازير.

قال الرئيس:

ـ أليس هناك معارضة؟ أَعْرض الاقتراح على التصويت.

جرى التصويتُ على الحرب ضد جمهورية الزمرد برفع الأيدي، وفاز الاقتراح بأغلبية كبيرة جداً.

قال الأستاذ للمترجم:

ـ كيف؟ صوّتمْ على حربٍ بهذه السرعة وعدم المبالاة!...

ـ أوه! هذه حربٌ لا أهمية لها وهي لاتكاد تكلّف ثمانية ملايين دولار.

ـ والناس..

ـ الناس من ضمن الملايين الثمانية...

أناتول فرانس «جزيرة طيور البطريق»

عام ١٩٠٨ الكتاب الرابع الفصل الثالث

٢ ـ مَثَل طاحونة الشيطان

هذا النظام الذي يختلط فيه التطورُ الاقتصادي بتطور الإنساني، سنمثّل له بمثَلٍ أوحى به كتاب «ميشان» حول «كلفة النمو».

ونحن ندعوه: مَثَل طاحونة الشيطان.

في بلدٍ متطوّرٍ تطوراً عالياً، أعادت الحكومةُ الحق في حمل السلاح، وهو حقٌّ مطابقٌ جداً للحرية الفردية.

عرفت صناعةُ السلاح الخاص ازدهاراً لاسابق له. وتزاحم المنتجون المتنافسون بالخيال وبالإعلان ليقذفوا إلى السوق بأنواعٍ لانهاية لها من المسدّسات ومن قنابل اليد المنمنمة، بدءاً من النموذج العالي الفخامة الذي يُحمل بشكل متصالب إلى الشكل الأكثر تواضعاً، للاستعمال العادي، بدءاً من النموذج الصامت الضامن لكتمان الجريمة وإلى السلاح الذي يُدعى «سلاح الردع» الذي تسمح انفجاراته الرهيبة بتنحية المعتدي المحتمل دون التصويت على هدف خاص. إن حرية اختيار المستهلك مؤمّنةٌ كلياً.

السوقُ لاحدود لها عملياً، ومع العصبية التي خلقها إيقاعُ العمل، وازدحامُ المدينة، والاعتراض على «القيم المقدّسة» والإثارات الجنسية أو المالية، لايستطيع الرجلُ وإن كان أكثر الناس مسالمةً، والمرأة، وإن كانت لاتُشتهى إلا قليلاً، أن يخاطرا بنفسيهما في الشارع دون سلاح أو سلاحين مع مشطٍ أو مشطين. ثم إن مستوى الحياة العالي جداً الذي بلغ هذا الحد بفضل التوسع العائد إلى هذا الحافز الاقتصادي سمح لكل واحدٍ بشراء عدة أسلحة. لقد انقضى عهد القحط والبؤس الإنساني.

نشأت صناعاتٌ جديدة أثبتتْ ديناميةً استثنائية: صناعة الصدارة الواقية من الرصاص، والخوذات والجزم بالوشيعة المعدنية، والأقنعة التي لاينفذ منها الرصاص، والعربات المصفحة، والزجاج الواقي للسيارات، والمصاريع الفولاذية للبيوت، إن هذا الازدهار المفاجئ للصناعة الجديدة هو الدليل على الصحة الاقتصادية في البلد، وعلى روح المبادرة لدى الرواد الصناعيين، وعلى فضائل المشروع الحر، وبُعد نظر الحكام. وفي غمرة الغبطة بهذا الازدهار المنشود، غاب كلُّ «تجهّم».

جميع فروع النشاط الوطني تلقّتْ بالفعل دفعاً مُنعشاً: كان العصر الذهبي للتأمينات، للمشافي الخاصة، للمخابر الصيدلية التي تلبيّ تلبيةً محمومة الطلب المتزايد أبداً على المهدّئات. وأُمّن التوظيف التام: فالأسواق لاحدودَ لها بالنسبة إلى الشباب: حتى أقل الناس تأهيلاً كانوا على ثقةٍ بأنهم سيجدون أمكنة يُؤْجرون عليها مشرفٍ، ولاتتطلّب سوى تأهيل سريع، مثل حاملي النقّالات لنَقْل الجرحى والموتى.

مناقشة الميزانية في هذا الاقتصاد الوطني إبّان توسّعها الكامل أبرز بحقٍ أن العلم ينتفع من «انتكاسات» السلاح الخاص: فالاستنفاد السريع للموارد المعدنية قاد إلى البحث وإلى اكتشاف المواد التركيبية الأشدّ مقاومة للدروع، مما يَسْتتبع تقدماً مقابلاً في صنع القذائف. وكما قال بهذه المناسبة أحد ألمع خطبائنا: «لولبُ التقدّم ينفتح على اللانهاية».

الجراحة والطب والطب النفسي تقدّمت تقدماً مثيراً وشفتْ أمراضاً لم تُعرَف من قبل: لقد جدّد لبس الدروع المُحكمة تصوراتنا عن التحوّل الغذائي، وحَمْلُ الأسلحة أحدث اكتشافات حول القلق والعدوانية، وهي اكتشافات هزّت مستقبل علم النفس.

أي ربيع للثقافة، وعلى الخصوص العلوم الإنسانية! علم الاجتماع

الوضعي رأى أفقاً لانهاية له ينفتح أمامه، لتطبيق مناهجه. وهو يلعب دوراً رائداً في تنسيق البحوث بين مختلف العلوم. وحسّن علماءُ الإحصاء تقنيات التعميم المتّزنة، فحسبوا التاريخ الذي سيُساوي فيه حجمُ الأسلحة ووزنُها حجم الأرض ووزنها بكثير من الدقة بحيث أن أحد مشاهير السابقين حدّد في أية سنة لن يترك فيها النموُّ السكاني لكل فرد سوى مترٍ مربع على كوكبنا. ثم إن الديموغرافيا الحديثة عكستْ الاتجاه بإبرازها «القانون اللوغاريتمي» للإبادة الذي يتيح التنبّؤ باليوم الذي يسدّد فيه آخرُ رجل على جاره آخر طلقة قاتلة.

في هذا المنظور العلمي أصبح «علمُ المستقبل» الوضعي سيّدَ العلوم، وبلغ الدقة النظرية نفسها التي في الفيزياء وعلم اللغة. ولعبت الـ «راند كوروبوريشن» مع منافسيها الذين لهم تجربةٌ كبيرة في «نظرية الألعاب» الستراتيجية، دورهم الرائع كمستشارين وكأنبياء لدى مديري أعمال صناعة الموت.

أحد الباحثين ـ ولعله أحد أروع عبقريات قرننا ـ إذا حكْمنا عليه بالتنبّؤات الطويلة الأمد ـ اقترح أسلوباً جديداً للهندسة وبناء المدن، وللفن على العموم، أسلوباً يتوافق مع حاجات «العصر المسدّسي»:

الشوارع المنحنية للحدّ من مدى التراشق بالرصاص، وانطلاقاً، ومن هنا الثورةُ، في عالم الأشكال، القائمة على هذا المطلب الأولي. وهكذا، فبفضل التماسك الداخلي للنظام، المميّز لجميع الحضارات وهي في أوجها. ستُزهر ثقافةٌ جديدة، وكلاسيكية جديدة.

وتذكر الحكومةُ باعتزازٍ مشروع المنظورات المستقبلية لذلك النظام، كلما قدّمت حسابها الختامي عن التوسّع الذي أحدثه: نسبةُ النموّ أعلى من نسبة جميع البلدان الأخرى، مع جميع نتائجه: النقد المتين، التوظيف التام، ميزان المدفوعات الرابح بشكل واسع، الغزو المستمر لأسواق جديدة لتصدير

الأسلحة، لأن الحجم الداخلي لإنتاجنا المسدّسي جعل أسعارنا قادرةً على المزاحمة على نحوٍ رفيع.

الدخل القومي الإجمالي لكل رأس تضاعف في عشر سنوات: جميعُ دلائلِ الاقتصاد السليم والقوي اجتمعت منذئذٍ.

وأُنجِزتْ جميعُ أحلام اقتصاد النموّ.

يمكننا، بحق، أن نطمح إلى الهيمنة العالمية لابثروتنا وقوتنا فحسب، وإنما بحكمتنا.

النص من كتابي «البديل» «اوبير لافون»
عام ١٩٧٢ ص ٧١ - ٧٤

٣ ـ ماوراء صليبية السيد كلنتون ضد الإرهاب

في ٥ آب ١٩٩٦، وقّع الرئيس وليام كلنتون قانون «أماتو كيندي» الذي أعلن أن إيران وليبيا خارجتان على القانون الدولي. وقد حرص على أن يُحيط نفسه أمام كاميرات التلفزيون طبعاً بضحايا اعتداء «لوكربي» على طائرة من شركة «بان أمريكان»، في ٢٠ كانون الأول عام ١٩٨٨، الطائرة التي جعلت الحكومةُ الأمريكية ليبيا مسؤولة عنها، بالرغم من التحقيقات الموازية التي كذّبت هذه الرواية. كان الاحتفال رمزياً كما كان أيضاً ذا دلالةٍ على السياسة التي تَبْغي واشنطن تطبيقها منذئذٍ: أُشيرَ إلى الإرهاب باعتباره العدوّ الأعظم، وعُبِّئَ الرأيُ العام حول هذا الموضوع، واعتُبر البلدان المذنبان عدوين للولايات المتحدة؛ كان السلاح المستخدم ضدهما، في البداية هو العقوبات الاقتصادية، والحصار، إن أمكن. إن قرارات واشنطن الأحادية الجانب تشكّل خرقاً واضحاً للمبادئ الأولية لمنظمة التجارية العالمية: فحين تتبنّى الولايات المتحدة هذه القرارات تُنكر، بلا نزاع، التزاماتها الدولية. إن مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي يشكّل أحد محاور السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة، وسوف يُتَذرَّع بها كلما شعرتْ الدبلوماسية الأمريكية بالحاجة إليها.

الخيار الإنتخاب، الذي اختير للاقتراع الرئاسي في تشرين الثاني عام ١٩٩٦؟ ولاشك أن قانون هلمز برتون في ١٢ آذار عام ١٩٩٦ الذي يعزز مقاطعة كوبا يمكن أن يكون له صدىً قوي بين الـ ٤٠٠٠٠٠ أمريكي من أصل كوبي والذي يصوّتون في ولاية فلوريدا. ولم يكن الخصم الجمهوري لكلنتون «روبير دول» يُفوّت فرصةً دون المزايدة على نيّات خصمه المعادية

للإرهاب، منددأ بتصرف الإدارة الديموقراطية إزاء كوبا وإيران واصفاً هذا التصرف بأنه «رخو».

وتُعطي الحكومةُ الأمريكية اليوم عن الإرهاب الذي يجب أن يُحارَب وعن أهدافه، من أجل استئصاله، تصوّراً إجمالياً، منهجياً، لكنه مبَسّط جداً ومثير عن عمدٍ. «سيكون الإرهاب أحد التهديدات الأكثر دلالة الموجّه ضد أمننا خلال القرن الواحد والعشرين» هذا ما قاله الرئيس كلنتون عشية الاجتماع الذي سيكرسه له، في ٣٠ تموز عام ١٩٩٦، وزراءُ الخارجية والداخلية في «الغات». وهذا الموضوع يُشرَح دورياً في تقرير تنشره وزراء الخارجية التي تقدم حساباً بالنشاطات الإرهابية في العالم وتحدّد السياسة الأمريكية بهذا الصدد.

ومن قراءة هذا التقرير تبرز ثلاث نقاط أساسية: الإرهابيون ليسوا شيئاً سوى أنهم مجرمون، وبالتالي، لاينبغي أن يُعقَد معهم أيُّ اتفاق من أي نوع؛ وينبغي أن يُلاحقوا حتى يتم الحصول على إدانتهم الأشدّ قسوة؛ ويجب أن يُسار الضغطُ البالغ والدائم على الدول التي تتعهّد الإرهابَ وتسلّحه، وتقدّم له المعونة، وتستخدمه، بتدابير سياسية ودبلوماسية واقتصاديّة فعّالة ريثما تلجأ إلى وسائل أخرى عند الاقتضاء.

في هذه المقاربة الحاسمة، لايُحْسَبُ حسابٌ لأي سياقٍ ـ اجتماعي أو قومي أو اقليمي وسياسي وعسكري. ولم يُقترَح أيُّ جوابٍ عن هذا السؤال الذي طرحته في آذار عام ١٩٩٦، مجلة «الايكونومست»: ليس الإرهاب ظاهرةً بسيطةً، مبتوتاً فيها، ليس عملَ فتيانٍ أشرار نحبّ أن ندينهم. مَنْ الإرهابي، ومَنْ ليس الإرهابي: واضع القنبلة الانتحارية، رجل العصابة المتمرد، جبهة التحرير، قوى الجيش المسلحّة؟» هذا التصور هو، على كل حال، الذي تريد إدارةُ كلنتون تغليبه، وتزعم أنه «موضوعي»، التصور الذي يقدّم، على نحوٍ ما، سياسته وكأنها مرحلة جديدة من الصراع بين «الخير» و«الشر».

وباسم هذا الصراع تريد هذه السياسة أن تُعبّئ سائر العالم حول اختياراته وتحليلاته التي إن لم تَشتلهم الشواغل الانتخابية، فالأهداف الحقيقة التي تتابعها لاتخضع أيضاً لهذه الرؤية المثالية «للخير». ولاشيء أبلغ دلالةً، في هذا الصدد، من قائمة الدول التي يُشار إليها على أنها مذنبةٌ على الخصوص بدعمها للإرهاب: إيران وليبيا والسودان، ومهما يكن رأينا في نظامها ونشاطاتها الخارجية ـ وهي مختلفة في هذه الدول الثلاث ـ فإننا هنا بإزاء بلدان قضتْ التحولاتُ السياسية فيها، بطريقةٍ أو بالأخرى، على الهيمنة التي كانت الولاياتُ المتحدة تمارسها فيها من قبل: ثورة عام ١٩٦٩ في ليبيا التي كان السبب في تفكيك القواعد الانجليزية الأمريكية على أرضها؛ بدكتاتورية النمير الإطاحة في السودان، وكان مرتبطاً بالسياسة الأمريكية ارتباطاً خاصاً في المنطقة؛ وسقوط نظام الشاه، في عام ١٩٧٩، الذي كانت تمارس واشنطن عليه نوعاً من الحماية.

غياب بعض البلدان عن هذه القائمة له دلالتُه. وهكذا فإن العراق كان على القائمة ثم سُحب منها بمناسبة الحرب العراقية الإيرانية حين تقرّب من الولايات المتحدة، فقررت حينئذ دعمه وإعادة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع بغداد. هذه الأمثلة تكفي لإظهار ـ أن حملة الولايات المتحدة المعادية للإرهاب تندرج قبل كل شيء في إطار السياسة الخارجية الأمريكية وأنها تخدم مقاصدها.

خلال الأشهر الأخيرة، مَنَح البيتُ الأبيض هذه الصليبيةَ بعداً دولياً مثيراً: أولا في مؤتمر شرم الشيخ، في ٣ آذار عام ١٩٩٦، غداة عمليتي القدس وعسقلان عشية الأزمة الإسرائيلية اللبنانية، تم اجتماع «القمة» لرؤساء دول وحكومات أغنى سبع دول في العالم، في «ليون»، في شهر حزيران. كان مؤتمر شرم الشيخ قد دُعي على عجلٍ لتعزيز فرص شمعون بيريس، الذي كان رئيساً للوزراء، من أجل الانتخابات لرئاسة مجلس الوزراء بعد بضعة أسابيع.

أرادتْ جميع الحكومات المشتركة أن تساعده في ذلك، بدرجاتٍ متفاوتة، ووقعّت على التصريحات المعادية للإرهاب التي عُرضت عليها. لكن الرئيس كلنتون أراد أن ينتهز الفرصة ليشير إلى إيران بالاسم كمسؤولةٍ عن الإرهاب في المنطقة طبقاً للتأكيدات التي كرّرتها الحكومة الإسرائيلية. وتبيّن، بهذه المناسبة، أن الدبلوماسية الأمريكية، ابتغتْ، تحت راية مكافحة الإرهاب، أن تكوّن لمصلحتها ائتلافاً شبيهاً بائتلاف حرب الخليج، موجّهاً ضد إيران التي تعتبرها الولاياتُ المتحدة منذئذ عدوّها اللدودة، كما كان العراق قبل ست سنوات.

كانت مرحلة ليون أبلغ دلالة أيضاً. لقد أراد الرئيس كلنتون أن يجعل من مسألة الإرهاب الموضوع الرئيسي لقمّة «السبعة»، في ٢٨ حزيران عام ١٩٩٦، كما كان الأمرُ في شرم الشيخ. ومن جديد، عارضته فرنسا تحاشياً للتقليل من قيمة الموضوعات الأخرى المقررة أو لتنحيتها. وهذه المرة، تغلّبت واشنطن على باريس. ففي أعقاب العشاء الذي جمع الرؤساء، تبنّى السبعةُ بالإجماع تصريحاً حول الإرهاب. لاشيء في هذا التصريح غير عادي، سوى أن هذه الوثيقة التي أدانت الإرهاب باعتباره «التحدّي الأكبر لمجموع مجتمعاتنا ودولنا»، هاجمت بصورة خاصة عملية ٢٥ حزيران عام ١٩٩٦ على الحامية الأمريكية في قاعد «خبر» السعودية ووصفتها بأنها «عمل بربري ولامسوّغ له»، وعبّرت عن «التضامن التام» للموقّعين مع الولايات المتحدة والسعودية. وبذلك أعرب السبعةُ صراحةً عن موقفهم المؤيّد للترتيبات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلى نحوٍ أكثر تحديداً، في الخليج. وهذه الترتيبات، كما نعلم، تحاربها بشراسةٍ جميعُ القوى الاجتماعية والسياسية في المنطقة باعتبارها منافية لاستقلال بلادهم. وهنا أيضاً كشفت هذه الحلقةُ عن المقاصد الستراتيجية التي تغطيها الحملةُ «المعادية للإرهاب»، هذه الحملة التي ينظّمها البيتُ الأبيض، وعن قدرة البيت الأبيض على كسب دعم شركائه.

مهما يكن من أمر، إن غياب أية إدانة صريحة بالاسم تُظهر بوضوح شديد التحفّظات، بل والعداء الذي تولده السياسة الأمريكية إزاء البلدان التي تدعوها إرهابية. وبالفعل، رفضتْ الدولُ الأوروبية بعد ذلك أن تنصاع لمقتضيات قانون «أماتو كيندي»، مثل الزامها الشركات أن تخضع للمحظورات التي نصَّ عليها قانون «هلمز برتون» تجاه كوبا. بيد أن هذه المقاومة لاينبغي أن نبالغ في تقديرها: فلم تتبنَّ أوروبا أيَّ تدبير كابحٍ، إذ أن الاتجاه كان يغلب عليه التقليل من الخلافات الأوروبية الأمريكية وتحاشي مايمكن أن يبدو مدخلاً لحلقة الانتقامات المالية والتجارية.

بعد بضع ساعات من توقيع الرئيس كلنتون على قانون أماتو كيندي، اتّهم الناطقُ باسم وزارة الخارجية، «نيكولابومس»، مصالح فرنسا في إيان بصراحةٍ. وصرّح: «لقد حلّتْ شركةُ توتال أساساً محل الشركة الأمريكية «كونوكو» وحظيتْ بالعقد الذي كان ستستفيد منه تلك الشركة. سنُعاقب تلك الشركات التي ستتخذ هذا النوع من المواقف في المستقبل». بمثل هذا التهديد يمكن الخوف من أن الشركات الأوروبية حتى لو تذرّعتْ بعدم رجعية القانون وتعليمات حكوماتها، تخاف من الانتقام الأمريكي إن توسّعت بمشروعات الاستثمار أو التطوير في إيران وليبيا ـ مصدر ٢٠٪ من تزويد الوحدة الأوروبية بالهيدروكاربور. وعلى العسك، تعتبر بلدانٌ أخرى مثل الصين وبلدانٌ أخرى في الشرق الأقصى أقل تحسساً بذلك كله.

الحملة المعادية للإرهاب التي تشنّها الولاياتُ المتحدة تشير غالباً إلى العدو الرئيسي: الإسلام الراديكالي وحتى الثوري الذي ترى مصدره ومثاله في إيران. هذا الإقحام لإيران حصراً لايتوافق مع تباين الأعمال الإرهابية ذاتها: فلاشيء إيراني في عملية ١٩ نيسان عام ١٩٩٥ في أوكلاهوماسيتي التي قامت بها مجموعةٌ من أقصى اليمين وعملية ٩ تشرين الأول عام ١٩٩٥ على قطار «ميامي لوس أنجيلوس» التي ادعتها مجموعة تُدعى «أبناء الغستابو»،

وعملية ٣ نيسان عام ١٩٩٦ التي قام بها دكتورٌ في الرياضيات كان يلجأ إلى استخدام الطرود المفخّخة، أو قضية آل «فريمان» الذين قاوموا الشرطة ثمانين يوماً في مزرعتهم في مونتانا. سيان عند أمريكا: بالنسبة إليها يُعَد نوعٌ من التيار الإسلامي هو الملهم للإرهاب والفاعل له.

ومع ذلك فإن معارضة أمريكا للقوى السياسية والدول التي تنتسب إلى المفهوم الأصولي للإسلام لاتكون بأية حال ثابتاً من الثوابت أو تقليداً من تقاليد السياسة الأمريكية. على العكس.

فمن الناحية الزمنية، وضعتْ الولايات المتحدة قدميها في الشرق الأدنى بطريق العربية السعودية حيث أصبحت مصالحها البترولية راجحة بين الحربين العالميتين؛ وحَمتْ أمريكا دكتاتوريةَ الرئيس جعفر النمير في السودان الذي كان أول من أراد تطبيق الشريعة الإسلامية. واختارت شريكاً لها نظام الرئيس ضياء الحق. دون أن ننسى أنها ألهمتْ ونظّمتْ وسلّحت المنظمات التي عارضت النظام الذي يدعمه الاتحاد السوفيتي والتي تستوحي الإسلام الأكثر أصوليةً.

من الخطأ سوء تقدير تأثير هذه التواطؤات في تطور النشاطات الإرهابية في هذه السنوات الأخيرة، وأولاً نتائج حرب أفغانستان.

حوالي خمسة عشر ألف رجل جاؤوا من نحو عشرة بلدان ليقاتلوا فيها إلى جانب المنظمات الإسلامية الأفغانية. وقد تدرّبوا في المعسكرات نفسها وانطبعوا بالايديولوجية ذاتها. وكوّنوا، في نهاية الأمر، عدة تنظيمات ترمي إلى العمل على مسارح أخرى للعمليات وحافظت فيما بينها على علاقات وثيقة على نحوٍ من الأنحاء.

كانت مصر أول ميدان عمل لإحدى هذه المجموعات: وقد نظّمتْ مقتلَ السادات ثم مقتل رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب في أيلول عام ١٩٩٠، وأخيراً مقتل الكاتب فرج فودة، في ٨ حزيران عام ١٩٩٢

وانسحب رجالُها، على مايبدو، إلى السودان، قبل أن يَعْبروا من جديد دورياً الحدودَ، وأحد قادتهم هو محمد شوقي الاسلامبولي أخو خالد الاسلامبولي، قاتل السادات.

ونعثر في الجزائر على العلاقة بأفغانستان. فالتنظيم الإسلامي السري الأول، الحركة الإسلامية المسلّحة، كان قادته من المحاربين القدامى في أفغانستان، مثل طيّب الأفغاني الذي هاجم المركز الحدودي في «غويمار»، في تشرين الثاني عام ١٩٩١، ومراد الأفغاني الذي قاد الهجوم على إمارة البحر في الجزائر، وقمر الدين قربان وحاج بنوا اللذين تأسّسا في فرنسا.

ومن أدغال المقاومة الأفغانية، جاء المسؤول الرئيسي عن مجاهدي البوسنة،أو المعدي. وكان مقرّه العام في «زينيطا»، والتحق رجالُه بالكتيبة الثالثة للميليشيات البوسنية المسلمة. وتحقّق تمويل هؤلاء من عدة بلدان مسلمة، ولاسيما العربية السعودية التي سلّم ملكها شخصياً الرئيس على ايزيتبيغوفتش ٤٠ مليون دولار أضيف إليها ٤٣ مليوناً من إمارات الخليج. وهكذا وصل البوسنة، بطريق ألبانيا، حوالي ٢٥٠٠ رجل، في فترة من أصعب فترات المواجهة بين المسلمين والكروات.

إن حضور المجموعات الإسلامية المسلّحة في البوسنة أثار الكثير من الصعوبات بحيث أن رحيلهم كان من الترتيبات الناتجة عن اتفاقيات «دايتون». بيد أن هذه المجموعات ماتزال في البوسنة، وهي تملك احتياطياً جسيماً من المال.

فيما وراء هذه الفصول، البليغة الدلالة على الطابع الاحتمالي بل والملتبس للسياسة الأمريكية إزاء الظواهر الإرهابية، هناك عداءُ الولايات المتحدة للتيار الإسلامي الذي تعتبره مولِّداً «للإرهاب»، وهذا العداء توجّهه اعتباراتٌ سياسة وستراتيجية معروفة جيداً: إرادة تدمير النظام الإيراني أو على الأقل إضعافه، والمواجهة مع «حماس» الفلسطينية، و«حزب الله» اللبناني، المنخرطين كلاهما

في قتالٍ متوازٍ مع إسرائيل. وفي خطاب واشنطن المعادي للإرهاب، يلزمها أن تعترف بأداة هذه الاختيارات.

ملاحظة:

أنار دوم هلدر كامارا رئيس أساقفة «أولندا» و«ريسيف» في البرازيل، في كتابه «لولب العنف»، بطريقة حاسمة، وباسم القارة التي عانت الظلم الاستعماري قبل غيرها وأكثر من غيرها، مشكلة العنف، فميّز بين ثلاثة أنواع من العنف.

١ ـ العنف المؤسّسي: عنف الاستبداد الذي يَفْرض على الجماهير شروط حياةٍ لاإنسانية.

٢ ـ العنف الثوري الذي ينتصب في وجه الاستبداد المؤسسي.

٣ ـ العنف القمعي الذي يسحق الثاني في خدمة الأول.

والنفاق يقوم على تسمية الثاني وحده عنفاً. لقد عرفت الشعوبُ المستعمرة منذ خمسة قرون، والأوروبيون وهم تحت السيطرة الهلترية، والخدعة التي قوامُها الخلط بني مقاومة الاستبداد وبين الجريمة القذرة باسم «الإرهاب».

إن القادة الأمريكيين وشركاءهم الذين يهدفون إلى سيطرةٍ عالمية جديدة يستأنفون اللغة نفسها.

عن مقالةٍ كتبها «بول ماري دي لاغورج»
في صحيفة «الموند الاقتصادي» شباط عام ١٩٩٧

٤ ـ لاهوت الهيمنة الأمريكية

صرّح الرئيسُ «تافت» في عام ١٩١٢ «علي أن أَحمي شعبي وملكياته في المكسيك إلى أن تفهم الحكومة المكسيكية أن هناك إلهاً في وأن من الواجب إطاعته».

هذا التعبير الذي يَرِد في الغالب يظهر كثيراً في التاريخ الأمريكي، منذ «مايلوار وتأسيس مستعمرة بلايموت عام ١٦٢٠.

قويّ وجميل هذا التاريخ: الشعب الصغير الذي أفلت من السيطرة القمعية ومن البحث عن بداية جديدة.

إن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، الطُهْريّين، الشعب المختار منذ قرون، الذي يقرأ كتاباً واحداً هو التوراة، كان يعتبر نفسه «شعباً مختاراً» إن لم يكن «يهوه» هو الذي اختاره فعلى الأقل اختاره الإله المسيحي.

فلماذا لاتكون هذه الأرض أرضاً موعودة ولايكونون أيضاً النورَ والمرشد لشعوب أخرى باعتبارهم شعب الله المختار؟

لكن الأرض الموعودة لم تكن قفراً!

الفكرة الأساسية هي أن الله يُساعد الشعبَ المختار ونجاحُه لايدل فقط على أنه عادلٌ في نظر الله وإنما أيضاً على أن الوسائل المستخدمة للحصول على هذه النجاحات كانت مُسوَّغةً.

وكما أن «العهد القديم» مَنَح الأمريكيين «الاستعارة» التي تلائم الأمريكيين الأوائل في علاقاتهم مع السكان المحلّيين، فإن هؤلاء «الطهريين» منحوا بدورهم الإسرائيليين في علاقاتهم مع الفلسطينيين تلك الاستعارة.

وهكذا بدا طبيعياً تشكيل جبهة ضد الإسلام.

إن الاعتقاد الراسخ بأنهم الشعب المختار قد استبطنهم بحيث أن هذا الاعتقاد بأن الولايات المتحدة أمةٌ أقرب إلى الله من أية أمة أخرى يُعبَّر عنه في الشعار المطبوع على كل دولار «نحن نثق بالله».

البلدُ الأقرب إلى الله هوأيضاً ممثّل الله على الأرض مع مميّزات الله الثلاثة الكبرى: المعرفة الكلّية، القدرة الكلية، والإحسان. وهذا يعني بشكل محسوس إشرافاً ـ إيليكترونياً في العالم على مَنْ يُعتقَد أنهم حَمَلةُ الشر. ومن حق الولايات المتحدة وحدها أن تعلم مَنْ الذي يدخل في هذه الفئة. وليس هناك محكمة استئناف لأن الولايات المتحدة تحتكر هذا الحكم. وهكذا تُمارَسُ سلطةٌ ثقافية وسلطة اقتصادية وسلطة عسكرية بقيادة وزارة الدفاع والمخابرات المركزية.

«مملكة الشر» تستحق إذن أن تُقْصف حتى نعود إلى العصر الحجري، هذا واجب.

أية ديانة يمكن أن تكون أعلى من هذه اليهودية ـ المسيحية؟

وأية إيديولوجية يمكن أن تكون أعلى من الليبرالية المحافظة في شكلها الرأسمالي.

وما من مؤسّسةٍ متجاوزة للقومية يمكن أن تكون فوق الولايات المتحدة. وهذا صحيح بالنسبة إلى الأمم المتحدة إلا إذا كانت هذه المؤسسة وسيلةً كي تمارس الولاياتُ المتحدة تأثيرها الخيّر في العالم بأسره. وفي تسلسل الأمم تحتلّ الولاياتُ المتحدة القمةَ، يحيط بها مايكوّن مركز العالم: الحلفاء الذين يحقّقون على الأقل ٢ إلى ٣ مميزات:

* اقتصاد السوق الحرة؛
* الإيمان بالله اليهودي ـ المسيحي؛

* والانتخابات الحرة.

في القطب الآخر من العالم، الواقع بين الخير والشر، تتكوّن «مملكة الشر» من البلدان التي ليس لها اقتصاد السوق الحرة، ولاالإيمان اليهودي المسيحي، ولاديموقراطية النموذج الأمريكي.

بين الولايات المتحدة وبين اله عَهْدٌ، «تحالفٌ» مع الله، وأمّ أخرى بينها وبين الولايات المتحدة تحالفٌ يُحدّده خضوعُ المحيط للمركز، خضوع الأمم الغربية للولايات المتحدة، وخضوع الولايات المتحدة لله.

هذا هو اللاهوت الكامن تحت سياسة الولايات المتحدة العالمية.

جوهان غالتنغ

«سياسة الولايات المتحدة الخارجية في جانبها اللاهوتي»

المعهد في النزاعات الشاملة والتعاون. المقالة ٤ ـ ١٩٨٧).

الحواشي

١ ـ الوقائع: «دوائر فرنسة الحرّة» ص ص: ٣٧١ ـ ٣٧٥ لندن عام ١٩٤٣.

٢ ـ كانت وحشيات النازيين تدان في أوروبة، ولكن من سطيف في العام ١٩٤٥ إلى هايفونغ في ١٩٤٦، إلى مدغسقر في عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ إلى كازابلانكا في عام ١٩٤٧، ومن ثم شاطىء العاج في عام ١٩٥٠، كانت المذابح وفنون التعذيب المرتكبة من قبل جيوش الجمهورية الفرنسية مستمرة دون انقطاع: (انظر ايف بيمو مذابح استعمارية عام ١٩٩٤).

٣ ـ هونتنغتون: «صدمة الحضارات» (مجلة «تعليق Commentaire رقم ٦٦ ـ عام ١٩٩٤).

٤ ـ تيودور هرتزل: الدولة اليهودية ـ عام ١٩٢٦ ـ ص ٩٥.

٥ ـ ضمّنت كتابي «فلسطين أرض الرسالات الالهية» النصّ العبري الأصلي مع ترجمته نشر: الباتروس. ١٩٨٦ (ص ٣١٥ ـ ٣١٨ و ٣٧٧ ـ ٣٨٧).

٦ ـ تجمّع أمم جنوب ـ شرق آسية وقد أسسوا «سوقا مشتركة» بين بلدان عديدة: (ماليزية ـ أندونيسية ـ تايلاند ـ سنغافورة ـ برونيي ـ الفيليبين) وكتدبير مضاد أحدثت الولايات المتحدة مع أوسترالية وزيلندة الجديدة التعاون الاقتصادي لآسية في المحيط الهادىء APEC.

٧ ـ انظر مؤلّف الجنرال غالوا الهام في الجغرافية السياسية: «دم البترول: البوسنة» نشر (L'Age D'homme ـ عام ١٩٩٦).

٨ ـ بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ وفقاً لدراسة وزارة الصحة زاد استعمال المخدّرات لدى اليافعين بين سنّ ١٢ و ١٧ عاماً بنسبة ٧٨٪، وزاد استهلاك المهلوسات

مثل LSD بنسبة ١٨٣٪ (٥٤٪ بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥) ونسبة الكوكايين ١٦٦٪، والماريجوانا ١٠٥٪ (٣٧٪ بين ١٩٩٤ و ١٩٩٥). وقد صرح ١٠،٤٪ من الفتيان الامريكيين من شريحة العمر ذاتها أنهم تعاطوا المخدرات خلال الشهر السابق للتحقيق ووفقاً لدراسة رسمية أخرى، فإن القبول الإسعافي في المشافي بسبب الإفراط في تناول المخدرات قد زاد بنسبة ٩٦٪ في حالة الماريجوانا و ٥٨٪ بالنسبة للهيروين و ١٩٪ بالنسبة للكوكايين.

٩ ـ من الملاحظ بعد عودة الرأسمالية إلى دول المعسكر الشرقي ارتفاع نسبة البغاء بصورة مذهلة.

١٠ ـ انظر نعوم تشومسكي: «الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان. واشنطن وعلاقتها مع الفاشستية في العالم الثالث» ـ نشر Albin Michel. ألبين ـ ميشيل.

١١ ـ وُجهت المدرسة العسكرية الأمريكية الواقعة في فور بنينغ (جيورجيا) لتدريب الضباط والشرطة من بلدان أمريكة اللاتينية، وهي توفر تدريباً للقوة الجسدّية وقد ارتضت وزارة الدفاع الأميركية أن تتضمن الكتب المتداولة في تلك المدرسة بين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٩١ توصيات باستخدام التعذيب، والإعدامات دون محاكمة، والابتزاز وبصورة عامة كل أشكال العنف للحصول قسراً على اعترافات من المعارضين، والمناضلين السياسيين، ورجال العصابات.

وفقاً للسلطات العسكرية، تم تعديل التعليم سرّاً في العام ١٩٩٢، ولكن وجب الانتظار حتى العام ١٩٩٦ وفتح تحقيق من قبل الكونغرس حول دور وكالة الاستخبارات المركزية CIA في غواتيمالا، من أجل بيان الحقيقة وكشفها للرأي العام.

منذ تأسيس هذه المدرسة في العام ١٩٤٦ تدرّب فيها ٦٠٠٠٠ شخص وفدوا من أثني عشر بلداً، وقد فتحت أولا في بناما ثم نقلت العام ١٩٨٤ إلى بنينغ، وعرفت قمّة مجدها في سنوات ١٩٦٠ عندما كانت الولايات المتحدة متورطة بعمق في دعم الأنظمة المضادة للشيوعية في أمريكة اللاتينية التي تلقى معارضة

عدة أحزاب سياسية وحركات محاربي العصابات، وقد درس فيها المئات من الضباط الذين غدوا بعد ذلك من مشاهير المعذبين ومنهم من وصل إلى رئاسة الدولة ـ ومن بينهم الجنرال البانامي نورييغا؛ إلى جانب التدريب على طرق قمع التمرّد وجمع المعلومات، كان عدد الكتب المدانة سبعة، وقد عرضت على الرأي العام من قبل البنتاغون وتناولتها الصحافة الأمريكية، وهي مكتوبة باللغة الاسبانية، ومن فصولها: «معالجة المصادر» «مكافحة الجاسوسية»أو «الإرهاب وحرب العصابات المدنيّة»؛ وقد نبّه المتدربون إلى أن تعاون مخبِّر محتمل يسهُلُ كثيراً «بتوقيف أهله، أو وضعه في حبس احتياطي، أو ضربه ضرباً مبرّحاً»؛ «وإثارة الرعب، وتقديم المكافآت لقتل أحد الأعداء أو التظاهر بالتوجيه إلى السجن أو تنفيذ الإعدام، أو استخدام مصل الحقيقة» يمكن أن تؤدي إلى النتائج ذاتها. كما أن الضابط المكلف بالتحقيق لن يفوته تقديم الهدايا عند تقديم كل معلومة تؤدي إلى إيقاف أو أسر أو موت أحد رجال العصابات المقاومة» المعتبرين دائماً مجرمين من قبل الحكومة الشرعية.

(مقال في جريدة لوموند Lemonde بعنوان «دروس تعذيب وابتزاز في المدرسة العسكرية الامريكية» تاريخ ٢٥ ـ ٩ ـ عام ١٩٩٦).

١٢ ـ انظر في الملحق، توضيح ساخر لهذه المعادلة: الرجال والدولارات بقلم **اناتول فرانس.**

١٣ ـ ندّد بودلير في ترجمته **لإدغاربو «ببلاد البقّالين» و «البربرية المضاءة بالغاز»** كما لاحظ **أوسكار وايلد** بسخرية أن أمريكة هي أوّل بلاد تنتقل مباشرة من البربرية إلى الانحطاط.

١٤ ـ انظر كتاب ادواردو غاليانو: أوردة أمريكة اللاتينية المفتوحة ـ عام ١٩٨١. وبوتيستو فيدال De estado servil a nacion soberano طبع جامعة برازيليا عام ١٩٨٨.

١٥ ـ سوزان جورج: «حتى العنق» طبع La decouvert ص ٣٩.

١٦ ـ انظر في لوموند Le Monde تاريخ ١١ تشرين أوّل عام ١٩٩٦ حول الفكرة

الامريكية لانشاء قوة عسكرية «إنسانية» داخل أفريقية.

١٧ ـ الآيات التي يبدو أنها تَقْصُرُ بشارة يسوع وأعمال الرسل على الخراف الضالة من بني اسرائيل في انجيل متى (١٠، ٥ ـ ٦)

١ ـ لا توجد إلا في انجيل متى، وغير موجودة في انجيلي مرقص ولوقا.

٢ ـ هي كما يقول لنا مفسرو المقابلات Symopse (الأب بنوا والأب بواسنار): «اضافات من متى الوسيط».

٣ ـ إنّها نُقِضَت من «متى المحرّر النهائي» الذي بين أن يسوع قد خرق هذا الرفض لكل مهمة لدى الوثنيين بشفائه ابنة الكنعانية عندما قال لها «ما أعظم إيمانك يا امرأة فليكن لك ما تريدين» وشفيت ابنتها من تلك الساعة (متى ١٥، ٢٨)

١٨ ـ رابين كوهن: التلمود نشر بايو Payot عام ١٩٨٣ ص: ٢٠٩

١٩ ـ «مسيح» بولس ليس يسوع. انظر كتابيّ: «هل نحن بحاجة إلى الله عام ١٩٩٣» «نحو حرب دينية ـ ١٩٩٥»

٢٠ ـ يسوع المسيح المنقذ، نشر ED. DUCERF عام ١٩٧٤ ص ٢٢٧.

٢١ ـ للمقارنة مع استذكار المسيحية البدائية في ك.ه. دود : «أمثال مملكة الله»: «لأن الوضع كان يتطلب تضحية، بقي السؤال مطروحاً.. هل تريد قبول مملكة الله؟ هل تريد المجازفة بروحك فوق ذلك؟ (ص ١٦٨)

٢٢ ـ روزبهان شيراز: «حديقة أمناء الحب» ترجمة كوربن، نشر Verdier عام ١٩٩١ ص ٢٦٥.

٢٣ ـ طبعة أوبليسكو، برشلونة عام ١٩٨٩.

٢٤ ـ طبعة Presence Africaine عام ١٩٧٨.

٢٥ ـ المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD تقرير العام ١٩٩٢

٢٦ ـ المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD تقرير العام ١٩٩٢.

بيان تفصيلي بأعمال روجيه غارودي وبالدراسات التي تناولته

أولاً ـ أعمال روجيه غارودي

1 ـ تاريخ الماركسية.

ـ المصادر الفرنسية للإشتراكية العلمية. دار الأمس واليوم 1949. تُرجم إلى البولونية والألمانية واليابانية.

ـ الله قد مات. دراسة حول هيغل، المطبوعات الجامعية الفرنسية. تُرجم إلى الألمانية والإسبانية (الأرجنتين) والبرتغالية 1962.

. فكر هيغل. دار بورداس. ترجم إلى الإسبانية والبرتغالية والألبانية واليونانية 1966.

ـ كارل ماركس. دار سيغير 1965. تُرجم إلى إحدى عشرة لغة: التشيكية، الرومانية، الانكليزية (الولايات المتحدة)، الهنغارية، البرتغالية (البرازيل)، الإسبانية (المكسيك)، الألمانية، اليونانية، الإيطالية، اليوغسلافية والعربية (لبنان). (أعيد طبعه في فرنسا في 1972 وفي 1977).

2 ـ مشكلات الماركسية.

ـ النظرية المادية للمعرفة. المطبوعات الجامعية الفرنسية 1953. تُرجم إلى التشيكية والروسية واليابانية والألمانية.

ـ الحرية. المطبوعات الاجتماعية 1955. ترجم إلى الرومانية واليونانية والسلوفاكية والألمانية واليلغارية والإسبانية (كوبا) والفيتنامية.

ـ آفاق الإنسان. المطبوعات الجامعية الفرنسية 1961. تُرجم إلى العربية والإيطالية والإسبانية (الأرجنتين) والبولونية والبرتغالية (البرازيل) الطبعة الفرنسية الرابعة في 1969.

ـ ماركسية القرن العشرين. دار بلون 1966. تُرجم إلى النرويجية والانكليزية (الولايات المتحدة وانكلترا) والتركية والتشيكية والألمانية والإسبانية واليابانية والرومانية.

ـ من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية. غاليماو 1968.

ـ هل يمكن للمرء أن يكون شيوعياً اليوم. مطبوعات غراسيه 1968. تُرجم إلى الإسبانية والألمانية والبرتغالية والإيطالية والصربية.

ـ منعطف الاشتراكية الكبير. دار غاليمار 1969، تُرجم إلى اثنتي عشرة لغة: الألمانية، الصربية، البرتغالية، الانكليزية، السلوفينية، التركية، السويدية، اليابانية، الإسبانية، اليونانية والإيطالية.

ـ الماركسية والوجودية. دار بلون 1962. ترجم إلى الألمانية والإسبانية (الأرجنتين) والبرتغالية (البرازيل) واليابانية والإنكليزية (الولايات المتحدة الأمريكية).

ـ أسئلة موجهة إلى سارتر. مطبوعات «كلارتيه» 1960 ترجم إلى الهنغارية والروسية.

ـ براغ 1968.. الحرية المعلقة، فايار 1968. ترجم إلى الإيطالية والبرتغالية (البرازيل).

ـ الحقيقة التامة. غراسيه 1970 ترجم إلى الإيطالية والألمانية والسلوفاكية والبرتغالية (البرازيل) والإسبانية (فنزويلا) والانكليزية (نيويورك) والهولندية والفنلندية والسويدية واليونانية والصربية.

ـ تذكّرة... (تاريخ مقتضب للاتحاد السوفياتي). مطبوعا «زمن الكرز» 1994.

3 ـ الدين.

ـ الكنيسة والشيوعية والمسيحيون. المطبوعات الاجتماعية 1949. تُرجم

إلى البولونية والهنغارية والسلوفاكية والروسية.

ـ من الحرم إلى الحوار. «بلون» 1965. تُرجم إلى عشر لغات: الألمانية والهولندية والانكليزية (الولايات المتحدة وانكلترا) والتشيكية والإسبانية والبرتغالية (البرازيل) والبولونية واليابانية (المقدمة الألمانية للآب كارل كاهنر).

ـ محو حتمية التاريخ. المركز البروتستانتي للدراسات، جنيف 1973.

ـ الإسلام الحي. دار الكتاب، الجزائر 1986.

ـ أصوليات. مطبوعات بيير بيلفون. تُرجم إلى العربية والتركية والإسبانية 1990.

ـ هل نحن بحاجة إلى الله. مقدمة بقلم الراهب بيير. مطبوعات «ديكليه دي بروار» 1993. تُرجم إلى الإسبانية والهولندية.

4 ـ الأخلاق.

ـ الماركسية والأخلاق. المطبوعات الاجتماعية 1948، تُرجم إلى البولونية والإيطالية.

ـ ما الأخلاق الماركسية. المطبوعات الاجتماعية 1963، ترجم إلى الإسبانية (كوبا).

ـ الإنسانية الماركسية. المطبوعات الاجتماعية ترجم إلى الروسية والرومانية والهنغارية والإسبانية (الأرجنتين).

5 ـ علم الجمال

ـ مسار آراغون: من السريالية إلى العالم الواقعي. غاليمار 1961. ترجم إلى الهنغارية. من أجل واقعية للقرن العشرين. دراسة عن فيرنان ليجيه غراسيه 1968.

. واقعية بلا ضفاف. دار بلون 1964. تُرجم إلى ثلاث عشرة لغة:

البولونية والهنغارية واليونانية والإسبانية (الأرجنتين وكوبا) والهولندية والتشيكية واليوغسلافية واليابانية والرومانية والألمانية والتركية والبرتغالية والروسية (مقدمة لويس آراغون).

- لنرقص حياتنا مطبوعات «سوي» 1973. ترجم إلى الإيطالية والبرتغالية والهولندية والإسبانية والفارسية واليونانية (مقدمة موريس بيجار).

- 60 عملاً تبشّر بالمستقبل. مطبوعات «سكيرا» جينيف 1974.

- الجامع: مرآة الإسلام. مطبوعات جغوار، باريس 1985. طبع باللغات الثلاث الفرنسية والعربية والانجليزية. مع 150 صورة ملونة.

6 - حوار الحضارات.

- الإسهام التاريخي للحضارة العربية الإسلامية. الجزائر 1946، تُرجم إلى العربية.

- المشكلة الصينية، مطبوعات سيغير 1967. ترجم إلى التشيكية والإيطالية والصربية والبرتغالية (البرازيل) والألمانية والهنغارية واليابانية.

- من أجل حوار الحضارات مطبوعات دينويل، ترجم إلى العربية والتركية والإسبانية والإيطالية والبرتغالية والألمانية.

- كيف يصبح الإنسان انسانياً. مطبوعات افريقيا الشابة 1978.

- وعود الإسلام. مطبوعات سوي 1981. تُرجم إلى العربية والبرتغالية (البرازيل) والأندونيسية والإسبانية والتركية والألمانية.

- قضية اسرائيل، مطبوعات بابيروس 1983. تُرجم إلى العربية والألمانية والإيطالية.

- فلسطين أرض الرسالات الإلهية. مطبوعات «الباتروس» باريس 1986، تُرجم إلى العربية والإسبانية والإيطالية.

- الإسلام في الغرب: قرطبة إحدى عواصم الفكر، مطبوعات هارتمان 1987. ترجم إلى الإسبانية.

7 - أبحاث حول ابتكار مستقبل ذي وجه إنساني.

- استعادة الأمل، مطبوعات غراسيه 1971. ترجم إلى الهولندية والبرتغالية والإيطالية والإسبانية واليونانية.

- الخيار. مطبوعات روبير لافون 1972. تُرجم إلى الألمانية، الإسبانية (فنزويلا واسبانا)، الهولندية، الإنكليزية، الإيطالية، البرتغالية، السويدية واليونانية.

- مشروع الأمل، مطبوعات روبير لافون 1976. ترجم إلى الإيطالية والبرتغالية والإسبانية والألمانية.

- ماقولك بما أنا؟ رواية. مطبوعات سوي 1978. تُرجم إلى البرتغالية والعربية والإيطالية والهولندية والألمانية.

- عهد الرجال: مطبوعات روبير لافون. ترجم إلى الإيطالية والإسبانية والفنلندية واليونانية والبرتغالية (البرتغال والبرازيل) والألمانية والهولندية واليابانية والصربية.

- نداء إلى الأحياء. مطبوعات سوي 1979. تُرجم إلى الألمانية والدانماركية والبرتغالية والإسبانية والإيطالية والغربية والتركية والكاتلانية.

- مايزال في الوقت متسع للعيش. مطبوعات ستوك 1980. تُرجم إلى البرتغالية (ليشبونه والبرازيل).

- من أجل مجيء المرأة. مطبوعات ألبان ميشيل 1981. ترجم البرتغالية والعربية والألمانية والإسبانية.

- ترجمة القرن العشرين. وصية روجيه غارودي الفلسفية. مطبوعات توغي، باريس 1985. تُرجم إلى الإسبانية (مدريد). مقدمة الأب «شينو».

- من أجل إسلام القرن العشرين. مطبوعات توغي، باريس 1985. طُبع باللغات الثلاث: الفرنسية والعربية والانجليزية.

- في معاكسة الليل (قصيدة). مقدمة «صلاح ستيتية». مطبوعات لير، لوزان 1987.

- جولتي في القرن وحيداً «مذكرات». مطبوعات روبير لافون باريس 1989. تُرجم إلى الإسبانية.

- إلى أين نذهب؟. مطبوعات ميسيدور، باريس 1990. تُرجم إلى الألمانية.

- حفار القبور. مطبوعات ارشيبيل باريس 1992.

- الإسلام، ت. وجيه أسعد، دار عطية للنشر، بيروت 1996.

- نحو حرب دينية،ت. صياح الجهيم، دار عطية للنشر، بيروت 1996.

- الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ت. حافظ الجمالي وصياح الجهيم، دار عطية للنشر، بيروت 1996.

ثانياً: دراسات حول أعمال روجيه غارودي

* في فرنسا

- ر. ب كويتيه: مسيحيون وماركسيون. حوار مع روجيه غارودي. مقدّمة الأب «شينو» 1967.

- سيرج بيروتينو: غارودي. مطبوعات سيغير، مجموعة: فلاسفة جميع الأزمنة، باريس 1969. تُرجم إلى الإيطالية والبرتغالية والإسبانية.

- كلود غليمان: غارودي بقلم غارودي. مطبوعات الدائرة المستديرة. باريس 1970. تُرجم إلى اليابانية.

- أندريه دوبليكس: اشتراكية روجيه غارودي والمشكلة الدينية.

مطبوعات بريفا تولوز 1971.

- روبير غولون: المسار الروحي لروجيه غارودي. (أطروحة) جامعة ميتز 1985.

- ر. غيرلاند: غارودي والتوسر: المطبوعات الجامعية الفرنسية. باريس 1993.

* في ألمانيا

- ولفغانغ جيجر: غارودي وحوار الحضارات (أطروحة). جامعة فرانكفورت 1984.

* في بلجيكا

- سالم بستروس: الاشتراكية والمسيحية وتحرر الإنسان في فكر غارودي (أطروحة لاهوتية). جامعة لوفان 1976.

- مارك بيجوفيه: ماركسية القرن العشرين والحوار مع المسيحيين لدى غارودي (أطروحة). جامعة ليبج.

* في مصر

- أميته عاوي وعبد العزيز شرف: روجيه غارودي والإسلام. مقدمة شيخ الأزهر، الشيخ أحمد حسن الباقوري، مدير مؤسسة الدراسات الإسلامية في القاهرة، ورئيس التجمع العالمي للشباب المسلمين. دار مصر للطباعة، القاهرة 1984. بالعربية.

- منال سلطان: فكر غارودي منذ 1980 (أطروحة)، الاسكندرية 1990.

* في إسبانيا

- الأب أنتونيو ماتابوش: روجيه غارودي وبناء الإنسان. الأرض الجديدة برشلونة 1971.

. جوزيه ماريا اكويرا اورا: موقف غارودي من الدين (أطروحة). جامعة فيتوريا 1975.

- سانتياغوس. رويت فيرنانذير: الله والدين في حياة روجيه غارودي وفكره (أطروحة)، كلية الفلسفة. برشلونة 1980.

* في الولايات المتحدة الأمريكية

روسيل برادنر نوريس: الله وماركس والمستقبل. حوار مع روجيه غارودي، مطبوعات فورتريس 1974.

* في هولندا

- شانتال ليتيرم: الأغراض الدينية في عمل غارودي (أطروحة)، لوفان 1972.

- س. سميث: روجيه غارودي والمسيحيون. كلية اللاهوت في نيميغ 1976.

- أ. فانوستفين: الله هو الإنسان. تطور روجيه غارودي. كلية اللاهوت في أمستردام.

- بوب فان جيسين. غارودي والمادية المسيحية (أطروحة)، 1984.

* في إيطاليا

- جيولانا مارتون: الاستلاب الديني ونتائجه الأخلاقية والفكرية لدى روجيه غارودي (أطروحة فلسفية)، جامعة بادو 1969 - 1970.

- مارتاليفا: فكر روجيه غارودي السياسي (أطروحة فلسفية)، جامعة بادور 1970 - 1971.

- كوزيمو كوبولي: التعددية والحوار في فكر غارودي (أطروحة فلسفية)، جامعة ليتشى 1972 - 1973.

- دينو مانغران: روجيه غارودي ومشكلة الحرية. كلية الاجتماع في

ترانت 1974.

- فرانسيسكا برانزيغالي: علم الجمال لدى غارودي (أطروحة)، جامعة بادو 1974.

- ايتالوا ليني: روجيه غارودي: ماركسي من القرن العشرين. (أطروحة)، جامعة بينر 1974.

- مانويل باغولا: الذاتية والتعالي في فكر روجيه غارودي (أطروحة)، جامعة لاتيرانيسيس، روما 1974.

*** في البرتغال**

- م. ف. برانكو: حوار مع روجيه غارودي. ليشبونة 1979.

*** في الاتحاد السوفياتي**

- موندجيان: المتردّ غارودي. مطبوعات أكاديمية العلوم، موسكو 1973.

*** في يوغسلافيا**

- زدرافكو مونيسيك: أبحاث غارودي الفلسفية. مطبوعات سلوفو، بلغراد 1972.

*** في زائير**

- لامباتيبوا: الأسس الفلسفية لاشتراكية روجيه غارودي من أجل إعادة النظر في الإشتراكية الافريقية (أطروحة). جامعة لوبوفياشي 1982.

المحتويات

مقدمة ٧
الفصل الأول: الفوضى العالمية الجديدة ٩
الفصل الثاني: وحدانية السوق ٢١
الفصل الثالث: الولايات المتحدة طليعة الانحطاط ٢٧
الفصل الرابع: استعمار أوروبة والعوالم الثلاثة ٨٥
الفصل الخامس: تجارب الاشتراكية المجهَضة ١٠٥
الفصل السادس: أحلام الغرب وأكاذيبه ١١٩
الفصل السابع: الحضارة وإيمان العوالم الأخرى ١٢٥
الفصل الثامن: كيف الخروج ممّا نحن فيه ١٤٥
الفصل التاسع: الإعلان العام للواجبات ١٦٩
الفصل العاشر: برنامج محسوس ١٧٣
ملحقات ١٩١
١ ـ الدولارات والإنسان ١٩٣
٢ ـ مَثَل طاحونة الشيطان ١٩٥
٣ ـ ماوراء صليبية السيد كلنتون ضد الإرهاب ١٩٩
٤ ـ لاهوت الهيمنة الأمريكية ٢٠٧
الحواشي ٢١١